عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار

ميسون جميل يوسف نجوم

رسالة ماجستير

القدس– فلسطين

1438 هـ - 2017م

العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار

إعداد

ميسون جميل يوسف نجوم

بكالوريوس إدارة أعمال، جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين

المشرف: د. بسام يوسف إبراهيم بنات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، من معهد التنمية المستدامة/جامعة القدس.

1438 هـ - 2017م

جـــــامعـــــة القـــــدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار

اسم الطالبة: ميسون جميل يوسف نجوم

الرقم الجامعي: (21310166)

المشرف: د. بسام يوسف إبراهيم بنات

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2017/5/2 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. بسام يوسف إبراهيم بنات التوقيع.....
2. ممتحنا داخلياً: د.إبراهيم عوض التوقيع.....
3. ممتحنا خارجياً: أ. د. ذياب عيوش التوقيع.....

القدس- فلسطين

1438هـ- 2017م

الإهداء

إلى أعز الناس، رمزا العطاء والتضحية..... أمي وأبي.

إلى من كان سنداً وعوناً لي طيلة حياته معي، زوجي الغالي..... سامي نجوم.

إلى من هُم أقرب إليَّ من روحي..... بناتي الحبيبات جنان، هديل، وغيداء.

إلى نبض القلب..... ابني الحبيب معتز.

إلى رياحين حياتي..... إخواني وأخواتي.

إلى صديقتي العزيزة..... بيان.

إلى من كن سنداً وعوناً لي..... صديقات عمري حفظهن الله.

إلى حضرة الدكتور بسام بنات صاحب الفضل الأول في إعداد هذه الرسالة.

إلى كل النساء والرجال..... أرباب الأسر.

إلى كل هؤلاء أهدي جهدي المتواضع.

ميسون جميل يوسف نجوم

إقرار

أقر أنا معدة الرسالة، بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع .....

ميسون جميل يوسف نجوم

التاريخ 2017/05/02

شكر وتقدير

﴿ربِّ أوزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأحقاف: 15).

اللهم لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، ملء السموات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية وعلى آله وصحبة، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

الشكر أولاً لله عز وجل الذي أنار لي الدرب، وفتح لي أبواب العلم وأمدني بالصبر والإرادة، ثم أتوجه بالشكر والعرفان إلى أستاذي ومشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور بسام بنات، الذي له الفضل– بعد الله تعالى– على المتابعة للدراسة منذ كان الموضوع عنواناً وفكرة إلى أن صار رسالة وبحثاً، وعلى التحليل الإحصائي، فله كل الاحترام والتقدير.

الشكر الجزيل إلى معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس، وعلى رأسه الدكتور عزمي الأطرش. كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاح هذه الدّراسة من أعضاء لجنة التحكيم، الدكتور حسن يحيى، د. خالد كتلو، د. كمال سلامة، د. صبحي البدوي، د. راتب أبو رحمة، د. عمر الريماوي، د. فدوى اللبدي، د. يأسر سلامة، الذين قاموا بتحكيم أداء الدراسة، مما أدى إلى الارتقاء بمصداقيتها. وأتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة مناقشة الرسالة الموقرة من الدكتور بسام بنات رئيساً، والدكتور إبراهيم عوض ممتحناً داخلياً، والأستاذ الدكتور ذياب عيوش ممتحناً خارجياً.

وأشكر الأخوة والأخوات في محافظة أريحا والأغوار ودائرة الصحة ومركز الشرطة والبيت الآمن، على ما قدموه من معلومات وبيانات، وإني لشاكرة كل من ساعدني في توزيع الاستبانات، وكل من ساعدني في إنجاز هذه الدراسة. وإلى كل من كان سبباً في تعليمي وتوجيهي ومساعدتي. ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر لكل من ساهم معي من قريب أو بعيد في إنجاز هذه الدراسة.

شكرا لكم جميعاً.

ميسون جميل يوسف نجوم

مصطلحات الدراسة

تبحث هذه الدّراسة في موضوع العنف الموجه ضد المرأة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر المرأة المعنفة، وقد وردت مفاهيم ومصطلحات تخدم هذه الدّراسة، ولهذه المفاهيم والمصطلحات تعريفات نظرية وأخرى إجرائية، وقد تم اعتماد التعريفات التالية:

العنف ضد النساء: أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس، ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة (The International Declaration on the Elimination of Discrimination against Women, 1993; The United Nations Fourth World Conference on Women, 1995).

المرأة المعنفة: المرأة التي وقع عليها أذى أو معاناة جسدية أو نفسية أو جنسية (The International Declaration on the Elimination of Discrimination against Women, 1993; The United Nations Fourth World Conference on Women, 1995). وتعرفه عبد الوهاب بأنَّه: أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات غير متكافئة بين المرأة والرجل داخل الأسرة وفقًا لما يمليه النظام الاجتماعي السائد في المجتمع (عبد الوهاب، 2002).

العنف ضد الزوجة: بأنه تلك الأفعال التي تتضمن عنفاً جسدياً ضاراً موجهاً نحو النساء بوساطة أزواجهن ويشمل الإيذاء الجنسي والاغتصاب الزوجي (حلمي، 2000: 27).

ومن خلال مراجعة التعريفات السابقة توصلت الباحثة إلى التعريف الآتي للعنف ضد المرأة: هو أي سلوك يصدر في إطار العلاقة الزوجية بين الرجل والمرأة، يسبب ضرراً أو آلاماً جسدية أو نفسية أو جنسية أو اقتصادية للزوجة.

المرأة الفلسطينية: النساء المتزوجات في محافظة أريحا والأغوار.

محافظة أريحا والأغوار: تقع محافظة أريحا والأغوار في الطرف الغربي لغور الأردن أو ما يعرف بغور أريحا، كانت محافظة أريحا والأغوار البوابة الشرقية لفلسطين، وتنخفض عن سطح البحر نحو 276 م، ويعتبر الخبراء الأثريون أن محافظة أريحا والأغوار هي من أقدم مدن فلسطين إذ يرجع تاريخها إلى العصر الحجري القديم أي نحو 7000سنة قبل الميلاد بل يذهب البعض منهم إلى أنها أقدم مدينة في العالم قائمة حتى اليوم. سميت بأريحا نسبة إلى أريحا بن مالك بن أرنخشد بن سام بن نوح عليه السلام، وهذا يدل على أن أصل التسمية سامي الأصل، وأريحا عند الكنعانيين تعني القمر، وسميت كذلك بتل السلطان أو عين اليشع، لأن أريحا والأغوار القديمة لم تكن سوى تل صناعي صغير يدعى تل السلطان وهو أصل المدينة الأولى (محافظة أريحا والأغوار، 2011).

الملخص

هدفت الدراسة الحالية التعرف إلى العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار، وتناولت الدراسة موضوعها كظاهرة متعددة الأبعاد، تناولتها الأبحاث النظرية والميدانية، ولم تركز عليها من بعد واحد، وتنبع أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على موضوع حساس في المجتمع الفلسطيني، وما فيه من انتهاك لحقوق المرأة، وأضرار جسيمة على صحتها، ومحدودية مشاركتها في المجتمع، نظراً لزيادة انتشار العنف الموجه ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني بعامة وفي محافظة أريحا والأغوار بخاصة.

وتحقيقاً لهذا الهدف طورت الباحثة استبانة تكونت من 54 بنداً تم تقسيمها إلى أربعة أقسام رئيسة: اشتمل القسم الأول على معلومات عامة عن المبحوثات، وضم القسم الثاني أسباب العنف الموجه ضد الزوجة الذي تكوَّن من (25) فقرة، وتناول القسم الثالث أشكال العنف الذي تكوَّن من (14) فقرة، وتضمن القسم الرابع طرق الحد من العنف الموجه ضد الزوجة الذي تكوَّن من (15) فقرة، وطبقت أداة الدراسة على عينة بلغت (363) امرأة متزوجة، اختيرت بالطريقة الطبقية العشوائية وبعد جمع البيانات عولجت إحصائياً باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

أظهرت نتائج الدراسة أن درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار كانت متوسطة، بمتوسط حسابي (2.68)، حيث أكدت 53.6% من النساء المبحوثات تعرضهن للعنف بأشكاله المختلفة ولأسباب عديدة جاء في مقدمتها: غيرة الزوج على زوجته، فعصبية الزوج، وسيطرة القيم الذكورية في المجتمع الفلسطيني. وبينت النتائج أشكال العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار وأهمها: الضرب باليد، والصراخ في وجه الزوجة، وحرمانها من ممارسة رغباتها واهتماماتها. كما عكست النتائج الطرق التي استخدمتها المرأة المعنفة للحد من العنف الموجه

ضدها، ومن أهمها: الخضوع والاستسلام للأمر الواقع، تلاه مناقشة الموضوع مع الزوج، فطلب المساعدة من الأهل، والأقارب، ثم الأصدقاء.

أشارت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائياً في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار وفقاً لمتغيرات: نوع الزواج، والعلاقة بقوة العمل، والمؤهل العلمي، ومكان السكن، ودرجة التدين. وعكست النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين متغيري العمر عند الزواج، وعدد سنوات الزواج ودرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار، في حين وجدت علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغير الفارق العمري بين الزوجين ودرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار.

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: توفير الحماية القانونية للمرأة ومناهضة العنف الموجه ضدها، وتعزيز ثقافة مجتمعية آمنة ومناهضة للعنف الموجه ضد النساء بكل أشكاله من خلال المناهج المدرسية، وتعزيز دور الخطاب الديني وتوجيهه باتجاه محاربة العنف الموجه ضد النساء، والعمل على تعزيز ثقافة الحوار واحترام الآخر داخل الأسرة الفلسطينية من خلال تعزيز مفهوم الأدوار الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي، وإجراء المزيد من الأبحاث النوعية، ودراسة الحالة لمزيد من الفهم حول موضوع العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بعامة وفي محافظة أريحا والأغوار بخاصة.

Violence against Palestinian Women at Jericho and Al-Aghwar Governate

Prepared By: Maysoun Jamil Yousef Njoum
Supervisor: Dr. Bassam Yousef Ibrahim Banat

Abstract

The study explored violence against women at Jericho and Al-Aghwar Governate. The study approached the literature as a multi-dimensional phenomenon which addressed both theoretical and applied research. The study sheds light on a sensitive topic in the Palestinian society. It's a pattern of behavior that violates the rights of women, limits their participation in society and damages their health and well-being due to the increased prevalence of violence against women in the Palestinian society in general and at Jericho and Al-Aghwar Governate in particular.

A 54-item questionnaire was formulated which was divided into four sub-scales as follows: the general information of the participants; the second section dealt with the causes (25 items); the third section included the forms (14 items), while the fourth section had the coping strategies used by battered women to combat the violence (15 items). The questionnaire was administrated to three hundred and sixty-three stratifiedly selected married women at Jericho and Al-Aghwar governate. The collected data was statistically analyzed using the statistical package for social sciences (SPSS).

The findings revealed that Palestinian women at Jericho and Al-Aghwar governate are still subject to many forms of violence; of the women surveyed, five in ten women (53.6%) reported partner violence related to husband jealousy of his wife, husband nervousness, and male dominated culture and tradition in Palestinian society, however, the main forms of violence from an intimate partner included strike using the hand, shouting in the face, and forbidding from realizing wishes and concerns. The results also revealed that battered women used different coping strategies to combat violence in the Palestinian society. They would surrender to the status quo; discussion with husband, ask their parents for a helping hand; and request help from relatives and from friends.

The results revealed significant statistical differences in violence against women at Jericho and Al-Aghwar Governate due to kind of marriage, work status, educational level, place of residency and the degree of religiosity. In addition, the findings revealed a negative correlation between age at time of marriage, duration of marriage and violence against women. However, a positive correlation was found with couples age differences.

In light of the current study and its discussions, the following is recommended: provide legal protection for women and fight violence against them; reinforce a secure social culture in fighting all forms of violence against women through enforcing it in the school curriculum; reinforce the role of religious discourse and direct it towards violence against women; reinforce the culture of dialogue and respect of the other in the Palestinian family through an enhancement of the concept of social roles from a gender perspective , finally, further research is essential to develop an understanding of violence against women in the Palestinian society in general and at Jericho and Al-Aghwar Governate in particular using the case study and qualitative research design.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

استقطب موضوع العنف في السنوات الأخيرة وما يتركه من انعكاسات سلبية على الفرد والمجتمع اهتماماً ملحوظاً من الباحثين الاجتماعيين والنفسيين، والهيئات المحلية والدولية. هذا ما يدلل عليه كثرة الدراسات التي صدرت وتصدر عنهم، التي تناولت موضوع العنف بالذات الموجه ضد المرأة بمختلف أشكاله بالبحث والدراسة.

يعتبر العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية ما زالت تعاني منها مختلف الشعوب على اختلاف أجناسهم وأديانهم، لها أسبابها وأشكالها، مع وجود قواسم مشتركة فيما بينها. لقد أصبح العنف ضد المرأة ثقافة عامة تمارس في جميع ميادين الحياة الاجتماعية، وخاصة في البيوت، والمؤسسات العامة والخاصة، وفي وسائل الاتصال وغيرها، وأخذ يفرز مآس وكوارث لها آثار مادية ومعنوية وخيمة على المستويين الفردي والمجتمعي، باعتباره سلوكاً لا أخلاقياً يتنافى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (WHO, 2013). وفي هذا السياق تشير الإحصائيات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية إلى أن الإصابات التي تنجم عن العنف تكلف الدول ما نسبته 4% من الناتج المحلي الإجمالي (Shaheen, 2014).

تمثل مشكلة العنف ضد المرأة إحدى القضايا التي تهتم بها المنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني في الألفية الثانية. وقد أصبح الاهتمام بها يمثل قضية من قضايا حقوق الإنسان، ومع ذلك نلاحظ أن هناك ثمة تناقضاً حاصلاً في المجتمع، إذ كلما ازداد الاهتمام في المحافل الدولية والعالمية وظهور العديد من المنظمات التي تهتم بوضع المرأة، نجد على النقيض منه يزداد العنف الموجه ضد المرأة يوما بعد يوم فالمرأة في المجتمع تعاني من التهميش والتفرقة في النظرة التميزية والدونية، وقلة فرص التعليم والعمل، وتمنع من ممارسة دورها في العملية التنموية. ونجد أن أكثر المجتمعات نقداً أكثرها انتشارا للعنف الموجه ضد المرأة، إذ نقرأ في الأدبيات والمصادر أن هنالك كل خمس دقائق المرأة تغتصب في الولايات المتحدة الأمريكية، أو أن هناك نساء يعانين من الحرمان والفاقة والفقر في الدول الإفريقية، وتحرشات تحدث في مجالات العمل والشارع، وتتعرض المرأة في كل الميادين وعلى اختلافها لأنواع من العنف الموجه ضدها إبتداءً من العنف اللفظي وانتهاءً بالعنف الجنسي أو الجسدي، وقد يصل العنف الموجه ضدها إلى حد القتل أو الشروع فيه (المشهداني، 1999).

وفي هذا السياق وجَّه الأمين العام السابق للأمم المتحدة (Ban Ki-Moon, 2008) رسالة مناهضة للعنف الموجه ضد المرأة مفادها أن هناك حقيقة عالمية واحدة تنطبق على جميع البلدان والثقافات والمجتمعات، وهي أن العنف الموجه ضد المرأة غير مقبول على الإطلاق، ولا يمكن تبريره، ولا يمكن تحمله.

تتزايد الأبحاثُ في مجال العنف ضد المرأة – ولا سيما عنف القرين، ومنذ إعلان النتائج الأولى لدراسة قامت بها منظمة الصحة العالمية عام 2005 حول صحة المرأة والعنف العائلي، ازداد عدد الدراسات حول انتشار عنف القرين من 80 إلى أكثر من 300 بحثاً في عام 2008، أي ما يقارب أربعة أمثال. ولدينا الآن معطيات انتشار سكاني لعنف الشريك الحميم في أكثر من 90 بلداً، ومع ذلك تبقى المعطيات محدودة نسبياً في بعض الأقاليم – مثل الشرق الأوسط وغرب أفريقيا. وبالمثل، هناك أيضاً

نمو متسارع في مجموعة البيّنات المرتبطة بمجال العواقب الصحية والتنموية السلبية لهذا العنف، وهناك بيّنات متزايدة حول العوامل التي تفسر التفاوت الموثق في العنف في العالم، وتشير تلك البيّنات إلى ضرورة التصدي للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تفرض ثقافة العنف الموجه نحو المرأة، وتتضمن تلك البيّنات أيضا أهمية المعايير الاجتماعية المثيرة للتحديات والتي تدعم سلطة الذكور وتعطيهم السيطرة على الإناث، أو معاقبتهن، أو تتغاضى عن العنف الموجه نحو المرأة وتحد من مستويات التعرض للعنف في مرحلة الطفولة، وتعيد صياغة قوانين الأسرة الحافلة بالتمييز، وتعزز حقوق النساء الاقتصادية والقانونية، وتتخلص من جوانب التفاوت بين الجنسين في الوصول إلى فرص عمل، ويمثّل العنف الممارس ضد المرأة– سواء العنف الذي يمارسه ضدها شريكها المعاشر أو العنف الجنسي الممارس ضدها– إحدى المشكلات الصحية العمومية الكبرى وأحد انتهاكات حقوق الإنسان. وتشير التقديرات العالمية التي نشرت من قبل منظمة الصحة العالمية أن واحدة من كل 3 نساء (35%) من النساء في أنحاء العالم كافة ممّن يتعرضن في حياتهن للعنف على يد شركائهن الحميمين أو للعنف الجنسي على يد غير الشركاء (WHO, 2013).

وقد أشارت نتائج تقرير التنمية الإنسانية العربية (2009) إلى أن المنطقة العربية تواجه تحديات متعاظمة تهدد أمن الإنسان في ظل تصاعد ظاهرة العنف فيها، التي طالت كافة شرائح المجتمع وفي مقدمتها المرأة التي لا تتمتع بالأمن الشخصي على الإطلاق. وتشير العديد من الإحصائيات إلى تزايد نسب العنف ضد المرأة وانتشارها في العالم حيث تراوحت بين نسبة 25% إلى 60% من المترددات على أقسام الطوارئ في المستشفيات على مستوى العالم من النساء المتعرضات للعنف من الأزواج.

وفي مراجعة لثمانين دراسة ومسحاً اجتماعيّاً أُجريت في خمسين دولة، تبين أنه ما بين 10% و60% من النساء المتزوجات اللواتي سبق لهن الزواج أو اللواتي كانت لهن علاقات حميمة (إلا أنهن غير متزوجات رسميا)، تعرضت لعنف جسدي، إلا أنَّ معظم تلك الدراسات أفصحت أنه ما بين 20%

و50% من أولئك النساء أفادت أنها تعرضت للعنف الجسدي على الأقل مرة واحدة خلال كل فترة حياتها مع زوجها أو شريكها، كما جاء في تقرير (Ellsberg & Heise, 2005).

كما أشارت إحصائيات (WHO, 2013) إلى أنه في فرنسا 95% من ضحايا العنف هن من النساء، وأن 51% منهن يقعن ضحايا للعنف من قبل أزواجهن، وفي كندا تشير الإحصائيات إلى أن 25% من المتزوجات قد تعرضن لخبرة فيها عنف، وقد تراوحت نسب العنف ضد المرأة في بريطانيا وسويسرا ما بين 20% إلى 29%.

وأشارت العديد من التقارير والأبحاث إلى أن قضية العنف الزوجي ذات أبعاد تاريخية وحضارية ومجتمعية، فهي ليست قاصرة على مكان دون الآخر، ولا زمان دون الآخر، ولا مجتمع متحضر أو متخلف بل هي قضية ترتبط بوجود الإنسان والعلاقة بين الرجل والمرأة، وبلغت نسبة العنف ضد المرأة في الدول الأسيوية 16% في كمبوديا وارتفعت إلى 38% في كوريا، أما في الهند فإن 8 نساء من كل 10 نساء أي بنسبة 80% يقعن ضحايا للعنف بأنواعه المختلفة وفي تركيا بلغت النسبة 58%. وفى الدول الأفريقية بلغت النسبة 45% كما هو في أثيوبيا وفى نيجيريا كانت النسبة 31% وقد أكدت دراسة المكتب التنسيقي لشؤون مؤتمر بكين حول أشكال العنف ضد المرأة في كل من مصر واليمن والأردن ولبنان وسوريا وفلسطين، أن المرأة في هذه المجتمعات الستة تتعرض لأشكال مختلفة من العنف وبنسب متفاوتة بحسب المشكلات التي تعاني منها هذه المجتمعات كالحروب والنزاعات والهجرات والأزمات الاقتصادية (The United Nations Fourth World Conference on Women, 1995).

وتؤكد حلمي (2000) على أهمية وضرورة دراسة أثر العنف الأسري على اضطرابات التوافق النفسي للأطفال والزوجات بدلاً من اعتبارهم مجرد ضحايا. ولعل أكثر فئة قد تعاني من مظاهر العنف الأسري هي المرأة لعدد من المبررات، فهي ما زالت أحد طرفي العلاقة مع الرجل، تلك العلاقة غير

المتكافئة والتي تساعد على بقاء سيطرة الرجل على المرأة والحيلولة دون نهوضها بالكامل، أضف إلى ذلك طبيعة النظرة إلى المرأة من قبل المجتمع وحتى المرأة نفسها، ومنظومة العادات والتقاليد السائدة في المجتمع والتي تقلل من شأن المرأة وحقوقها ومكانتها خاصةً في المجتمعات العربية.

ولا تزال المرأة هي الضحية الأولى، فمنذ صدور القرار الدولي الأول لمكافحة العنف ضد المرأة في العام 1990 من المجلس الاقتصادي الاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة، وتخصيص فترة زمنية من كل عام بين 11/25-10/12 تنظم فيها حملات عالمية لمكافحة العنف ضد المرأة، مروراً بالإعلان من أجل القضاء على العنف الموجه إليها عام 1993 وحتى يومنا هذا لم يحد كل ذلك أو يوقف العنف الأسري ضدها، بل أشارت أغلب التقارير إلى الزيادة كماً وكيفاً في ممارسة العنف ضدها (الشبيب، 2007: 36).

ويرتبط العنف الموجه ضد المرأة بعوامل كثيرة، منها ما يتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع، وأخرى تتعلق بكل من الرجل والمرأة من منظور التمييز القائم على النوع الاجتماعي، كما يلعب الموروث الثقافي الشعبي دوراً مهماً في انتشار العنف الموجه ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني (Banat, 2015).

كما أن العنف ظاهرة مرشحة للتفاقم في ظل ظروف محلية وعالمية صعبة معقدة، إذ تزداد حدة الفقر والتخلف، والحروب، والهجرة، وارتفاع تكاليف المعيشة، والرعاية الصحية والاجتماعية، وانتهاك حقوق الإنسان، والاستبداد السياسي، والتمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي، التي جلبت معها آثاراً مدمرة لم تكن المرأة سوى ضحية لها.

عربياً، اتخذ الخطاب العربي مساراً جديداً منذ النصف الثاني من القرن الماضي، فطالب بالاعتراف بالحقوق السياسية والمدنية للمرأة باعتبارها إنساناً، ومساواتها بالرجل، كما حاول تحديد أشكال العنف الموجه ضدها من أجل معالجته من خلال منظمات نسائية أسست للدفاع عن حقوق المرأة، وتذليل

الصعوبات التي تواجهها كافة، غير أن ذاك بقي عموماً على مستوى الأقوال وليس الأفعال، فهناك معوقات أساسية كثيرة ما زالت تقف حجر عثرة أما تطبيقها في ظل مجتمع أبوي محافظ (Banat, 2015).

ومع كل ما حققه الإنسان من تطور وتقدم في المفاهيم والقيم والفكر الإنساني، ورغم سرعة الاتصال بين الأمم عبر تكنولوجيا الإعلام والتثقيف، إلا أن هذا التقدّم لم يستطع القضاء على العنف، بل هو في تزايد مستمر.

أُجريت بحوث مستفيضة في كثير من المجتمعات في جميع أرجاء العالم حول مختلف القضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة من جانب زوجها وشركائها المقربين. تلك البحوث تتضمن مسوحاً حول مدى انتشار عنف الأزواج وخصائصه وعوامل خطر هذه المشكلة، فضلاً عن دراسات حول بعض المواضيع المتعلقة بالمشكلة، كمواقف عامة الناس والمهنيين إزاء الأزواج الذين يرتكبون انتهاكات بحق زوجاتهم ويتعرضون لهن بالضرب، ومواقفهم تجاه النساء المعنفات والمعتدى عليهن، بالإضافة إلى التدخلات والعلاجات الناجحة والأقل نجاحاً مع الضحايا والجناة. إلا أنه وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بمشكلة العنف ضد المرأة في العالم العربي على مدى العقدين الماضيين، فإنه لا يزال هناك نقص في الأبحاث التي تجرى حول العديد من المواضيع المتعلقة بهذه المشكلة (الحاج يحيى، 2013).

وبالرغم من الانتشار الواسع للممارسة العنف ضد المرأة، إلا أن هذا العنف يأخذ أشكالا أكثر حدة في المجتمع الفلسطيني بسبب التأثير المباشر للاحتلال الإسرائيلي على الحياة اليومية للفلسطيني، وما يصاحبه من إفقار وحصار وإذلال، للرجال والنساء على حد سواء، مما يؤدي إلى استبطان العنف ومضاعفة آثاره، هذا بالإضافة للعنف المباشر واليومي الذي يمارسه الاحتلال يوميا في جميع أنحاء فلسطين.

كما تظهر الإحصائيات أن كل من الرجال والنساء عرضة للعنف في فلسطين، وبنسب متقاربة للأطفال وكبار السن، إلا أن النساء المتزوجات في سن الإنجاب ما زلن الأكثر تعرضا للعنف الأسري مما يتطلب تدخلات ممنهجة ومنظمة من قبل جميع الجهات المعنية بالقضاء على هذه الظاهرة وما تسببه من خسائر مادية ومعنوية للمجتمع الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013). قدمت الدراسات السابقة التي أجريت في المجتمع الفلسطيني معلومات مهمة حول تجربة المرأة مع عنف الزوج أو سوء معاملة وعنف أفراد أسرتها، إلا أنه لا يزال هنالك نقص كبير كما ذكر سابقا في البحث حول الأبعاد المختلفة للعنف ضد المرأة، والأسباب التي تزيد من عنف الأزواج، من هذا المنطلق ارتأت الباحثة القيام بهذه الدراسة في محاولة جادة للتعرف إلى ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار من حيث الانتشار، والأسباب، والأشكال، واستراتيجيات المواجهة التي تستخدمها المرأة المعنفة، فقد أشارت الإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013) إلى أن نسبة عنف الزوج ضد الزوجة، هي الأعلى في محافظة أريحا والأغوار مقارنة بباقي مدن الضفة الغربية. وسيتم كذلك تقديم النتائج حول علاقة أبعاد المتغيرات الديموغرافية كالعمر عند الزواج، والفارق العمري بين الزوجين، وعدد سنوات الزواج، ونوع الزواج، والمؤهل العلمي، ومكان السكن، والعلاقة بقوة العمل، ودرجة التدين بمستوى العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار.

2.1 مشكلة الدراسة

يعد العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية ما زالت تعاني منها مختلف الشعوب على اختلاف أجناسهم وأديانهم، لها أسبابها وأشكالها. عالمياً واحدة من كل ثلاث نساء عرضة للعنف الجسدي أو الجنسي مرة واحدة على الأقل في حياتها، مما دعا منظمة الصحة العالمية لاعتبار هذا العنف وباء عالمي يجب التصدي له (WHO, 2013).

وتتعرض المرأة الفلسطينية مثلها مثل العديد من النساء في العالم والمنطقة العربية للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، حيث يشير تقرير صدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013) إلى ارتفاع العنف الموجه ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني بعامة وفي محافظة أريحا والأغوار بخاصة، بحيث احتلت المرتبة الأولى في شيوع ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني، وفي ظل تصاعد حدة العنف الموجه ضد المرأة في محافظة أريحا والأغوار وقّعت شخصيات رسمية، ومنظمات أهلية وشعبية، وأطر نسوية في محافظة أريحا والأغوار يوم 2014/3/28 وثيقة مناهضة العنف ضد النساء.

ومع أن العنف أصبح ظاهرة معترفاً بها إلا أنه لا توجد رؤية واضحة لتغيير هذا الواقع، سواء كان على مستوى السياسات أو على مستوى التشريعات التي ما تزال قوانينها تسمح أو تتسامح مع العنف ومرتكبه، مما يشير إلى وجود حاجة إلى تطوير منهجية عمل وسياسات تستند إلى البحوث العلمية تكون بمثابة مرجعية لأصحاب القرار للتخطيط واتخاذ القرارات التي من شأنها حماية المرأة من العنف، وبلورة خطط وأنشطة متعددة القطاعات تتضمن الاستجابة المجتمعية المنسقة، ومثل هذه الجهود لا يمكن أن تتحقق ما لم يتم توفير دراسات واقعية وذات مصداقية تشير إلى مواقع النقص والفجوات التي ينبغي الاشتغال على ردمها. وللمساهمة في ذلك ارتأت الباحثة القيام بهذه الدراسة في محاولة جادة لتحقيق مزيد من الفهم حول ظاهرة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار

من حيث الانتشار، والأسباب، والأشكال، واستراتيجيات المواجهة التي تستخدمها المرأة المعنفة، لما فيه من انتهاك لحقوق المرأة، وأضرار جسيمة على صحتها، ومحدودية مشاركتها في المجتمع.

3.1 مبرِّرات الدراسة

ارتكزت هذه الدراسة على مبررات عديدة يمكن تلخيصها عل النحو الآتي:

1. تعتبر مشكلة الدراسة من قضايا الساعة الملحة والمهمة وهي في تزايد مستمر.
2. تولدت لدى الباحثة الرغبة الذاتية للبحث في هذا الموضوع نظراً للانتشار الكبير والمتزايد لهذه الظاهرة في محافظة أريحا والأغوار، والذي تتابعه الباحثة عن كثب من خلال عملها كمديرة مركز نسوي لما يقارب عشر سنوات في هذا المجال.
3. تزايد ظاهرة قتل النساء في الآونة الأخيرة في محافظة أريحا والأغوار لأسباب عدة.
4. توقيع شخصيات رسمية وأهلية ونسوية بمحافظة أريحا والأغوار بتاريخ 28-3-2014، على وثيقة شرف هي الأولى من نوعها بالأراضي الفلسطينية لمناهضة العنف ضد النساء.
5. تحقيق مزيد من الفهم حول ظاهرة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار من حيث الانتشار، والأسباب، والأشكال، واستراتيجيات المواجهة التي تستخدمها المرأة المعنفة.

4.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدّراسة من أهمية دور المرأة في عملية البناء والتنمية، فهي نصف المجتمع وتربي النصف الآخر، فهي كل المجتمع، ولذلك تستعرض الباحثة الأهمية العلمية والتطبيقية للدراسة وهي على النحو الآتي:

الأهمية النظرية:

1. تسهم الدراسة في تحقيق مزيد من الفهم حول ظاهرة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار من حيث الانتشار، والأسباب، والأشكال، واستراتيجيات المواجهة التي تستخدمها المرأة المعنفة.
2. تضيف هذه الدراسة مرجعاً للباحثين في موضوع العنف الموجه ضد المرأة، حيث هناك ندرة في الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع العنف ضد المرأة – على حد علم الباحثة – محلياً وعربياً.
3. تأتي هذه الدراسة متممة للأدبيات المتوفرة حول العنف الموجه ضد المرأة.

الأهمية التطبيقية:

1. تجرى الدراسة على فرد مهم في المجتمع، وهي المرأة التي لها دور كبير في بناء الأجيال وتنمية المجتمع الفلسطيني.
2. إن تحقيق فهم مشترك لأسباب العنف يمكن أن تساعد المجتمعات المحلية والمؤسسات المحلية على تطوير استجابات فعالة لها.
3. يمكن أن تكون مخرجات هذه الدراسة أداة مساعدة لصناع القرار أو الجهات الرسمية من أجل اتخاذ الإجراءات والوسائل الملائمة للقضاء على العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية أو الحد منه.
4. تعد هذه الدراسة استكمالا لدراسات سابقة، للمساهمة في الحد من ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية.

5.1 أهداف الدراسة

في ضوء مبررات الدراسة وأهميتها فإن الدّراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف إلى مستوى العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار.
2. معرفة أسباب العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار.
3. التعرف إلى أشكال العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار.
4. التعرف إلى استراتيجيات الحد من العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار.
5. التعرف إلى الفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار وفقاً لمتغيرات: العمر عند الزواج، والفارق العمري بين الزوجين، وعدد سنوات الزواج، ونوع الزواج، والمؤهل العلمي، ومكان السكن، والعلاقة بقوة العمل، ودرجة التدين.

6.1 أسئلة الدراسة

ستركز الدراسة على الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. ما درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار؟
2. ما أسباب العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار؟
3. ما أشكال العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار؟
4. ما استراتيجيات الحد من العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار؟
5. هل هناك فروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار وفقاً لمتغيرات: العمر عند الزواج، والفارق العمري بين الزوجين، وعدد سنوات الزواج، ونوع الزواج، والمؤهل العلمي، ومكان السكن، والعلاقة بقوة العمل، ودرجة التدين؟

7.1 فرضيات الدراسة

تسعى الدّراسة إلى التحقق من صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار وفقاً لمتغيرات: العمر عند الزواج، والفارق العمري بين الزوجين، وعدد سنوات الزواج، ونوع الزواج، والمؤهل العلمي، ومكان السكن، والعلاقة بقوة العمل، ودرجة التدين.

يتفرع عن الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير نوع الزواج.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير مكان السكن.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير درجة التدين.

6. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين متغير العمر عند الزواج ودرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار.
7. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين متغير الفارق العمري بين الزوجين ودرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار.
8. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين متغير عدد سنوات الزواج ودرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار.

8.1 حدود الدراسة

تشتمل الدّراسة على الحدود الآتية:

- **الحدود الموضوعية:** يتحدد موضوع الدّراسة بمعرفة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار.
- **الحدود البشرية:** النساء المتزوجات أو من سبق لهن الزواج (مطلقة، أرملة).
- **الحدود المكانية:** من خلال طبيعة عمل الباحثة الذي يهتم بمختلف المجالات التي تهدف إلى تثقيف وتمكين المرأة، واطلاعها عن كثب على الكثير من الحالات التي تتعرض للعنف في محافظة أريحا والأغوار، ارتأت الباحثة أن تبحث عن أسباب العنف في هذه المنطقة.
- **الحدود الزمنية:** العام 2015 / 2016.

9.1 محددات الدراسة

رفض بعض النساء التحدث عن هذا الموضوع أو تعبئة الإستبانة، بسبب الخوف من الزوج وحساسية الموضوع في المجتمع الفلسطيني الذكوري المحافظ.

10.1 هيكلية الدراسة

تشتمل الدّراسة على خمسة فصول وهي مقسمة على النحو الآتي:

الفصل الأول: يعرض خلفية الدّراسة وتشمل مقدمة الدراسة ومشكلتها ومبرراتها وأهميتها وأهدافها وأسئلتها وفرضياتها وحدود الدراسة ومحدداتها، وتفصيل هيكليتها.

الفصل الثاني: يتضمن محتويات الإطار النظري، والدراسات السابقة.

الفصل الثالث: يتطرق إلى منهج الدراسة وأدواته والمجتمع الذي أجريت عليه الدراسة، وعينة الدّراسة وخصائصها، وإجراءات التحقق من صدق أداة الدّراسة وثباتها، والتحليل الإحصائي لخصائص العينة.

الفصل الرابع: يعرض نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها من المبحوثين، ثم عرض تلك النتائج، والإجابة على أسئلة الدراسة، والتحقق من صحة الفرضيات.

الفصل الخامس: يتضمن ملخص مناقشة نتائج الأسئلة والفرضيات والاستنتاجات والتوصيات التي بنيت على نتائج الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النّظري والدّراسات السّابقة

1.2 مقدمة

يستعرض هذا الفصل الأدبيات المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث يشمل أربعة مباحث رئيسة، يتناول أولها أشكال العنف الموجه ضد المرأة والنظريات المفسرة للعنف، كما يتطرق إلى موضوع التوافق النفسي والعنف، وخصائص شخصية المرأة التي تتعرض للعنف، والخصائص النفسية لكل من المرأة التي تتعرض للعنف والرجل الذي يمارس العنف ضد المرأة، ويعالج ثانيها الآثار المترتبة على العنف ضد المرأة، والآليات المحلية لحماية النساء من العنف، وحماية المرأة في قانون العقوبات، وآلية الحماية المحلية غير الرسمية، ويمثل ثالثها المؤسسات المناهضة للعنف الموجه ضد المرأة في محافظات الوطن وفي محافظة أريحا والأغوار، ويناقش رابعها مناهضة العنف بالإسلام، ويتطرق المبحث الخامس إلى الدراسات السابقة، والتعليق عليها وتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الدّراسة الحالية وبين الدراسات السابقة.

2.2 المبحث الأول: أنواع العنف الموجه ضد المرأة

يكاد يكون من الصعب تقديم تعريف موحد للعنف، وذلك لاختلاف اهتمامات وتخصصات الباحثين في هذا الصدد، لذا نجد أن تعريف العنف في علم النفس أو علم الاجتماع، يختلف عن تعريفه في علم السياسة أو القانون وعلم الإجرام، كما أنه يعرَّف أحيانا بطرق تختلف باختلاف الأغراض التي يرغب الدارس في الوصول إليها، وباختلاف الظروف المحيطة أيضا. يشير قاموس (Random House Dictionary) إلى أن مفهوم العنف يتضمن ثلاثة مفاهيم فرعية، هي فكرة الشدة والإيذاء والقوة المادية.

العنف لغوياً: عُرِّف العنف لغوياً "بأنه الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، وأُعنف الشيء: أي أخذه بشدة، والتعنيف هو التقريع واللوم" (ابن منظور، 1956: 257).

العنف اصطلاحاً: الإكراه المادي الواقع على شخص لإجباره على سلوك أو التزام ما، وبعبارة أخرى هو سوء استعمال القوة، ويقصد به جملة الأذى والضرر الواقع على السلامة الجسدية للشخص (قتل – ضرب – جرح). (الشربيني، 1991: 20).

هناك العديد من أشكال العنف الموجه ضد المرأة نجملها فيما يلي:

1.2.2 العنف الجسدي:

ويعد من أكثر أنواع العنف وضوحا، ويتم باستخدام الأيدي والأرجل أو أي أداة من شأنها ترك آثار واضحة على جسد المعتدى عليها، ومن الأشكال المتعارف عليها للعنف الجسدي الصفع والدفع والركل واللكم وشد الشعر والرمي أرضا والعض والخنق والضرب بأداة حادة والقتل (Maltin,2000).

2.2.2 العنف الجنسي:

ويعرف أنه لجوء الزوج إلى استخدام قوته وسلطته لممارسة الجنس مع زوجته دون مراعاة لوضعها الصحي أو النفسي أو رغباتها الجنسية، وعنف الزوج الجنسي ضد زوجته أشبه بالاغتصاب، الذي يعني إجبار المرأة على ممارسة الجنس من غير رغباتها، كما يتضمن هذا النوع من العنف أشكالًا من العنف الجنسي مثل سوء معاملة الزوجة جنسياً، استخدام الطرائق والأساليب المنحرفة الخارجة على قواعد الخلق والدين في عملية الجنس، وذم أسلوبها الجنسي لإذلالها وتحقير شأنها (سالم، 2002: 188).

3.2.2 العنف النفسي:

يعرف أنه أي فعل يتسبب في إلحاق ضرر نفسي (Mc Gee & Wolfe, 1991). وهذا النوع لا يترافق عادة بأضرار جسدية، وقد يكون فعلاً كالإهمال، والهجر أو امتناعا عن فعل، كالحرمان من امتياز أو شيء مرغوب فيه، ويدخل فيه العنف اللفظي، كالشتم والتهديد والنعت بالقبيح من الصفات، والتحقير. (هدلة، 2015: 189).

وقد قام (Follingsted et al., 1990) بوصف مجموعة من السلوكيات التي تعبر عن العنف النفسي أو اللفظي ووضعها في فئات هي:

- الهجوم اللفظي: مثل السخرية والتحرش اللفظي، وإطلاق الألقاب التي يقصد منها إشعار المرأة بعدم الكفاءة بهدف بقائها تحت السيطرة.
- العزلة: التي تفصل المرأة عن محيطها الاجتماعي.
- الغيرة الشديدة والسلوك التملكي كمراقبة سلوك المرأة واتهامها بعدم الإخلاص بشكل متكرر.
- التهديد اللفظي بالاعتداء أو التعذيب.
- التهديد المتكرر بالهجر أو الطلاق.

- تخريب أو تدمير ممتلكاتها الشخصية.

4.2.2 العنف الاجتماعي:

ويتجلى هذا النوع من العنف بعدة مظاهر منها حرمان المرأة من العمل ومتابعة التعليم، وحرمانها من زيارة الأهل والأصدقاء والأقارب، والتدخل بعلاقاتها الشخصية وفي اختيار علاقاتها، وحرمانها من إبداء رأيها في قرارات الأسرة من أجل الحد من نشاطها وإبقائها ضمن محيط البيت الذي يشكل مصدر الخطر الحقيقي عليها (Journlist, 1994).

3.2 النظريات المفسرة للعنف

رغم تعدد النظريات والآراء التي يقدمها الباحثون والعلماء لتفسير سلوك العنف إلا أنه يمكن تصنيفها إلى صنفين. نظريات تفسر العنف بإرجاعه إلى عوامل خارجة عن الفرد، تعود إلى المجتمع المحيط بالفرد، ونظريات تفسر العنف بإرجاعه إلى عوامل وراثية للفرد، تربط أسبابه بالشخص ذاته.

وقد تناولت العديد من النظريات موضوع العنف الموجه ضد الإنسان بعامة، والموجه ضد المرأة بخاصة، وحاول كثير من المنظرين تفسير ظاهرة العنف وفهم الأشخاص المرتكبين لهذا النوع من السلوك، ونظرا لتعدد المداخل النظرية المفسرة بظاهرة العنف واكتشاف مصدره، فقد تم التركيز على بعض منها.

1.3.2 نظرية التعلم الاجتماعي:

أصحاب هذه النظرية يفترضون أن الأشخاص يتعلمون العنف بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى، وأن عملية تعلم العنف تتم داخل الأسرة سواء في الثقافة العامة أو الفرعية. فبعض الأسر تشجع أبناءها على استخدام العنف مع الآخرين، وتطالبهم بألا يكونوا ضحايا للعنف في مواقف

أخرى، والبعض ينظر إلى العنف كوسيلة للحصول على حاجاتهم، بل أن بعض الأسر يشجعون أفرادها على التصرف بعنف عند الضرورة.

يشير (Bandura, 1997) إلى أن سلوك الدور الجنسي يتم اكتسابه من خلال ملاحظة سلوك الآخرين ومطابقة ذلك السلوك مع سلوكهم، وقد حددها في ثلاثة مصادر للسلوك العنيف في المجتمع الحديث وتتمثل هذه المصادر في (تأثير الأسرة، تأثير الثقافة، الاقتداء بالنموذج الرمزي).

وقد أظهرت العديد من الدراسات أن الأفراد الذين يعيشون في أسر يسودها العنف كانوا أكثر عدوانية في تصرفاتهم، فالأزواج الذين يشبّون في أسر يسودها العنف يكون احتمال ضربهم لزوجاتهم عشرة أضعاف الأزواج الذين لم يمروا بهذه الخبرة، والأطفال الذين يمارس العنف معهم هم أكثر عنفا من غيرهم.

2.3.2 النظرية البيولوجية

تفترض هذه النظرية السلوك المشكل يمثل حظاً وراثياً أو بيولوجياً وأن بعض المشكلات السلوكية ومنها العدوان هي بمثابة دلائل عن وجود ضرر وراثي أو خلل في أداء المخ لوظائفه أو عدم التوازن الكيميائي الحيوي، وحاول كثير من المنظرين تفسير ظاهرة العنف وفهم الأشخاص المرتكبين لهذا النوع من السلوك، فأصحاب النظرة البيولوجية يقدمون تفسيرا مختلفا عن غيرهم لسلوك العنف لدى الرجل، فهم يرون أن الرجل بطبيعته البيولوجية ميال إلى العنف أكثر من المرأة، ويرجعون هذا الميل إلى ارتفاع مستوى هرمون التستوسترون testosterone ويرون أن هذا الارتفاع في مستوى الهرمون هو المسؤول عن سلوك العنف، إلا أن الأبحاث الطبية الحديثة، التي أجريت على الرجال المرتكبين للعنف وأضدادهم، أثبتت عدم وجود علاقة واضحة بين ارتفاع مستوى التستوسترون والسلوك العنيف (بدير، 2007) كما ورد في (الزليطي، 2014).

3.3.2 نظرية التحليل النفسي:

ويرى أصحاب نظرية التحليل النفسي، أن أسباب مشكلة العنف تعود إلى اضطراب في شخصية الفرد، فهم يؤكدون على أهمية الخبرات والتجارب السابقة التي يمر بها الرجال والنساء على حد سواء في تشكيل شخصياتهم، فخبرات الطفولة تنمي لدى المرأة المعتدى عليها معتقدات وسلوكيات خاطئة تصبح مع مرور الزمن جزء من شخصيتها حتى في مرحلة البلوغ والرشد، هؤلاء النساء يعتقدن أنهن يستحقنَّ العقاب، ويخشين من الدفاع عن أنفسهن أمام من هم أقوى منهن، ويستسلمن لهذه المعاملة بدلا من مواجهتها، وبسبب مشاعرهن القوية بعدم أهليتهن ونفعهن وكفاءتهن يخترن الرجال الذين يعاملوهن بعنف، فخبراتهن الطفولية عن الرجال هي التي تشكل شخصياتهن.

أما خبرات الطفولة المبنية على العنف لدى الرجال –سواء كانوا ضحايا للعنف أو مشاهدين له– فإنها تؤثر فيهم بشكل أقوى من النساء، فهي تعلمهم كيف يحصلون على ما يريدون بالقوة، وتشعرهم بالارتياح حيال أنفسهم، مما يولد لنا شخصيات عدوانية مضطربة العقل استحواذية سادية مصابة بجنون العظمة.

ومن وجهة نظر أصحاب نظرية التحليل النفسي فإن علاج ضحايا العنف من الزوجات يتطلب علاجا نفسيا تصحيحيا طويل الأمد، فهذا النوع من العلاج يمكن أن يساعد المرأة في كسر حلقة العنف التي أدت بها إلى اختيار من يسيء معاملتها.

ويرى أصحاب نظرية التحليل النفسي ضرورة علاج ضحايا العنف الأسري من الزوجات والأبناء وكذلك المعتدين، علاجا تصحيحيا طويل الأمد، لكسر حلقة العنف (ملحم، 2004) كما ورد في (الزليطي، 2014).

4.3.2 النظرية النفسية الاجتماعية:

أما أصحاب هذه النظرية، فيرون أن للضغوط الاجتماعية دور بارز في ارتكاب العنف، فالمؤيدين لهذه الفكرة يربطون بين المسؤوليات المتزايدة للرجل والسلوك العنيف، كما يؤكدون على دور البطالة والفقر وانعدام فرص الحياة في تشكيل الضغوط على الشخص مما يزيد بدوره من احتمالية ممارسته للعنف. ويؤكد بعض المؤيدين لهذه النظرية على وجود نوعين من الضغوط هما:

1. ضغوط أحداث الحياة غير السارة وضغوط العمل والأدوار المختلفة كمثيرات قد تدفع إلى السلوك العدواني، وقد أكدت دراسات على العلاقة المباشرة بين الضغوط الحياتية غير السارة وبين السلوك العنيف كما يبدو في ارتكاب جرائم العنف، أما الدراسات الحديثة فقد أكدت على الأثر السلبي للضغوط الحياتية غير السارة التي يتعرض لها الفرد وبين العنف وذلك في ضوء متغيرات وسيطة تتمثل في الاستعداد الوراثي، والخبرات المتعلمة في الماضي، وطبيعة إدراك الشخص للموقف وما يتضمنه من أخطار.
2. الضغوط البيئية المتمثلة في الضوضاء والازدحام والتلوث والطقس، وضغوط أخرى كاختراق الحدود الشخصية والاعتداء على الحيز المكاني والشخصي والازدحام السكاني، حيث تؤدي هذه المؤثرات البيئية إلى زيادة العنف من خلال ما تحدثه من آثار نفسية أو سلوكية، ويتم ذلك وفقا لمستوى استثارة الشخص، وحالة التشبع بالمثيرات، والإحباط الناجم عن هذه الضغوط، والقدرة على ضبط النفس، ودرجة القلق (Barnett et al., 2011) كما ورد في (الحاج يحيى، 2013).

5.3.2 نظرية الإحباط:

يقدم (Dollard & Miller, 1950) تفسيراً للسلوك العدواني من خلال نظريتهما التي قامت على فرض الإحباط – العدوان، وتفترض هذه النظرية أن السلوك العدواني هو دائماً نتيجة للإحباط، وان

الإحباط دائماً يؤدي إلى شكل من أشكال العدوان أي أن العدوان نتيجة طبيعية وحتمية للإحباط وفي أي وقت يحدث عمل عدواني يفترض أن يكون الإحباط هو الذي حرض عليه.

كما تؤكد هذه النظرية على أن العدوان دافع غريزي داخلي لكن لا يتحرك بواسطة الغريزة كما بينت نظرية الغرائز، بل نتيجة تأثير عوامل خارجية ويؤكد (Dollard, 1950) رائد هذه النظرية أن السلوك العدواني نتيجة طبيعية للإحباط ولقد بيّن (Miller, 1950) أن الإنسان يستجيب للإحباط باستجابات كثيرة منها العدوان، وقد لا يتسبب، بحسب الظروف التي يتم فيها الإحباط كما أن العدوان غالباً يحدث بدون إحباط مسبق، لذا فإن من الواضح أن الإحباط قد لا يؤدي بالضرورة إلى العدوان وهذا يتوقف على طبيعة الإحباط، فقد يؤدي إلى قمع السلوك العدواني خاصة إذا نظر الطفل للإحباط على أنه عقاب للعدوان. كما ورد في (الزليطي، 2014).

6.3.2 نظرية التبادل والضبط الاجتماعي:

يعتبر أصحاب هذا الاتجاه من أكثر المفكرين الذين درسوا موضوع العنف الأسري، حيث قام عدد من علماء الاجتماع بدراسة ظاهرة العنف الأسري بمعمل أبحاث العنف الأسري في جامعة (New Hampshire) بهدف تفسير هذه الظاهرة ومعرفة الأسباب التي تؤدي إلى استخدام أفراد الأسرة للعنف تجاه بعضهم، وقد خلصت الدراسة إلى تفسير بسيط مفاده "أن أفراد الأسرة يضربون بعضهم البعض ويمارسون العنف لأنهم يستطيعون فعل ذلك"، بمعنى أن الجو الأسري، وطبيعة العلاقات بين الأفراد، ودرجة الضبط الاجتماعي التي تمارسه الأسرة على أفرادها كلها عوامل تساهم في حدوث العنف.

المفاهيم الأساسية لهذه النظرية هي (المكافآت، والثمن، والربح، والمكاسب)، فالمكافآت عبارة عن مشاعر إيجابية أو مادية أو معنوية يحصل عليها الشخص جراء تصرفاته، فالرجل المعتدي يعتقد أن

المجتمع يحترمه ويقدره لأنه لم يسمح لزوجته بتحدي سلطته بالأسرة. أما الثمن فيتمثل بالعقوبات أو عدم تقديم مكافآت جراء تصرفات قام لها الشخص. أما بالنسبة للربح والمكاسب، فهي الفرق بين المكافآت والثمن، حيث إنه كلما ظن الرجل العنيف أن المكافآت والمنافع التي سيحققها جراء عنفه أعلى من الثمن والمخاسر التي سيدفعها جراء ذلك السلوك، حينها ستزداد إمكانية تصرفه بعنف نحو زوجته وتزداد إساءته وتنكيله واضطهاده لها (الحاج يحيى، 2013: 243).

7.3.2 نظرية الصراع

تقوم هذه النظرية على الفكر الماركسي التي ترجع العنف في المجتمع إلى الصراع وخاصة الصراع الطبقي، والصراع أيضا يمتد ليشمل كافة الصراعات السياسية والدينية، وصراع المصالح والصراع على السلطة والصراع يمثل التربة الخصبة لزيادة مظاهر العنف في الوقت الراهن، خصوصا في ظل عدم توازن القوى فعادة ما يميل الطرف الأقوى لفرض هيمنته على الأضعف لتستمر بعد ذلك دائرة العنف، وتؤكد النظرية على أن المؤسسة العائلية هي أول مؤسسة اضطهاديه يختبرها الفرد في حياته الاجتماعية. حيث تمثل سيطرة الرجل على المرأة في النظام العائلي، أخطر الأمثلة التي تقدمها نظرية الصراع وتدينها من الأساس، والى ذلك يشير (Engels, 1845) في كتابه (أصل العائلة، الملكية الخاصة، والجولة) إلى أن الزواج يمثل نموذجاً راقياً للعداوات التي ظهرت في التاريخ، حيث إن نمو وازدهار مجموعة معينة يتم على حساب مأساة واضطهاد مجموعة أخرى، وأن العلاقة بين الزوج والزوجة هي مثال نموذجي لما يحصل لاحقاً من اضطهاد بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العمالية. وفي الدائرة الفردية أو الشخصية عادة ما يوجد الصراع بين الأقران والأزواج، والأبناء، والأصدقاء، والجيران. والملاحظ أن السمة الخاصة بالصراعات والنزاعات في هذا المستوى، أنه غالبا ما يؤدى إلى حدوث أنواع من الخسارة في العلاقات الشخصية أو الفردية لأطرافها قد تمتد على المدى الطويل.

وأن القوة الحقيقية للتفسير النفسي للصراع إنما تكمن في إمكانات التنبؤ بالنتائج المتعددة للمواقف الصراعية على أساس من المعرفة بالعوامل التي يفترض أن لها تأثيرا على قوة الاتجاهات الإستجابية المتنافسة، ومدى تأثيرها على اتجاهات أطراف الصراع بالاستجابة والتفاعل أو بالتجنب والابتعاد (بدوى، 1997).

8.3.2 النظرية البنائية الوظيفية

تعتبر هذه النظرية من أكثر النظريات الاجتماعية شيوعاً واستخداماً في مجال علم الاجتماع الأسري، ويحرص علماء هذه النظرية على دراسة العلاقة بين الأسرة والنظم الاجتماعية الأخرى، من الرواد الأوائل المؤسسين للنظرية البنائية الوظيفية في علم الاجتماع أوغست كونت، ودوركايم، وهربرت سبنسر. فهؤلاء هم الذين وضعوا الحجر الأساسي لهذه النظرية، ثم جسد هذه النظرية فيما بعد علماء الانثربولوجيا مثل راد كليف براون، ومالينوفسكي.

استمدت هذه النظرية أصولها من المسلمات الأساسية للاتجاه العضوي الذي كان سائدا في النظريات الاجتماعية الأولى في علم الاجتماع، والمسلمة الأساسية التي ترتكز عليها البنائية الوظيفية تكامل الأجزاء في كل واحد، والاعتماد المتبادل بين العناصر المختلفة للمجتمع، لذلك فان التغيير في أحد الأجزاء من شانه أن يحدث تغيرات في الأجزاء الأخرى. وتهتم هذه النظرية بالطرق التي تحافظ على توازن عناصر البناء الاجتماعي، وعلى هذا الأساس ينظر الوظيفيون للعنف على أن له دلالة داخل السياق الاجتماعي فهو إما أن يكون نتاجا لفقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعية التي تنظم وتوجه السلوك، أو أنه نتيجة للامعيارية وفقدان التوجيه والضبط الاجتماعي الصحيح وبذلك يجرفهم التيار إلى العنف، ومن ناحية أخرى قد يكون الأفراد عدوانيين فيسلكون طريقهم بعنف، لأنهم لا يعرفون طريقة للحياة غير ذلك. أما وحدة التحليل التي تهتم بها البنائية– الوظيفة في مجال العنف

الأسري فهي الوحدات الصغرى (كالأسرة والأنساق الاجتماعية الصغيرة نسبيا). كما تركز على العنف المتبادل بين الزوجين، وبينهما وبين الأبناء أو بين الأبناء البالغين وكبار السن. لذا يرى الوظيفيون انه يمكن التخفيف من حدة مشكلة العنف الأسري عن طريق العمل على زيادة التكامل الاجتماعي، والعمل على زيادة ارتباط الأفراد بالجماعات الأولية مثل الأسرة التي تعمل على إشباع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية، وتغرس فيهم القيم الدينية وقيم الانتماء. (حلمي، 2000: 24).

9.3.2 النظرية الأبوية والذكورية (النظرية البطريركية)

إن النظام الأبوي البطريركي هو بنية اجتماعية متميزة ناتجة عن شروط وظروف تاريخية واجتماعية وثقافية تتكون من سلسلة من المراحل التاريخية والتشكيلات الاجتماعية المترابطة فيما بينها حيث ترتبط كل مرحلة منها بمرحلة انتقالية تسبقها حتى تصل إلى مرحلة النظام "الأبوي الحديث". ومن الناحية البنيوية فالنظام الأبوي يتكون من طرائق التفكير والعمل والسلوك ويرتبط بنمط معين من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي التقليدي السابق على الرأسمالية. وهو يتخذ من المجتمع العربي شكلا نوعيا متميزا يقابل المجتمع الحديث، من خصائصه، قابليته على الاستمرار وعلى مقاومة التغير والمحافظة على القيم والعصبيات العشائرية والأعراف التقليدية القديمة.

وعلى الصعيد الاجتماعي يهيمن النظام الأبوي على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تغلب عليها الانتماءات القبلية والطائفية والمحلية، لأن المجتمع الأبوي هو نوع من المجتمعات التقليدية التي تسودها أنماط معينة من القيم والسلوك وأشكال متميزة من التنظيم، وهو يشكل بنى نوعية متميزة تتخذ أشكالاً مختلفة من بينها بنية المجتمع الأبوي العربي، الذي هو أكثر أبوية وأشد تقليدية وأكثر محاصرة لشخصية الفرد وثقافته وترسيخا لقيمه وأعرافه الاجتماعية التقليدية وتهميشا للمرأة

واستلابا لشخصيتها، لأنه ذو طابع نوعي وامتداد تاريخي وخصوصية ترتبط بالبيئة الصحراوية والقيم والعصبيات القبلية التغالبية.

ومن المعروف في المجتمعات الأبوية –البطريركية، كما في المجتمعات العربية عموما، هو أن العائلة أبوية– ذكورية تعمل على بناء شخصية خاضعة تميل إلى الخضوع للكبار والإذعان للعائلة وكذلك للسلطة عبر تربية أبوية صارمة تعلم الأفراد الخضوع والطاعة العمياء، حيث يمثل الأب القوة والسلطة والأم والأولاد الطاعة والخضوع، وحينما ينشأ الأولاد، يقوم الولد بتقليد الأب ومحاكاته وأخذ دوره في التسلط على أخته أولا ثم على عائلته بعد الزواج ثانيا، وتقوم البنت بتقليد الأم وأخذ دورها الخاضع والانصياع إلى أوامر الذكر ونواهيه.

يظهر هذا النظام في البنى السياسية والاجتماعية والنفسية، ويقوم حجر الأساس فيه على استعباد المرأة ونفي وجودها الاجتماعي، ذلك أنه مجتمع ذكوري تسكن فيه الذهنية الأبوية ذات النزعة السلطوية الشاملة التي ترفض النقد ولا تقبل بالحوار إلا أسلوباً لفرض سيطرتها (شرابي، 1987).

نستنتج مما سبق، من خلال النظريات التي تناولت العنف بين أفراد الأسرة الواحدة وخاصة العنف الموجه ضد المرأة، أن معظم سلوك العنف متعلم من خلال الملاحظة، وأن العقاب والإحباط يزيد في عملية العنف، كما أن الخبرات المؤلمة التي يمر بها الطفل والأساليب الأسرية السيئة في التنشئة الاجتماعية تزيد في سلوك العنف، وأن معظم سلوك الإنسان متعلم مكتسب، بالإضافة إلى نظرة المجتمع نحو المرأة، فالرجل في أغلب الأحيان يملك السلطة والقوة والمال والمراكز الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكذلك القانون إلى جانبه، بحيث لا يعاقب الرجل عن ممارسة الأفعال العنيفة اتجاه أفراد أسرته خاصة الإناث، فهو يعتبر ذلك شأن داخلي لا يجوز البوح به أو السماح للآخرين بالتدخل فيه.

كما ورد في نظرية التحليل النفسي التي أشارت إلى أهمية الخبرات والتجارب السابقة التي يمر بها الرجال والنساء على حد سواء في تشكيل شخصياتهم، فخبرات الطفولة تنمي لدى المرأة المعتدى عليها معتقدات وسلوكيات خاطئة تصبح مع مرور الزمن جزء من شخصيتها حتى في مرحلة البلوغ والرشد، وأن خبرات الطفولة المبنية على العنف لدى الرجال –سواء كانوا ضحايا للعنف أو مشاهدين له– فإنها تؤثر فيهم بشكل أقوى من النساء، فهي تعلمهم كيف يحصلون على ما يريدون بالقوة، أما أصحاب النظرية النفسية الاجتماعية فيرون أن للضغوط الاجتماعية دوراً بارزاً في ارتكاب العنف، فالمؤيدين لهذه الفكرة يربطون بين المسؤوليات المتزايدة للرجل والسلوك العنيف، وفي نظرية التبادل والضبط الاجتماعي حاول الباحثين معرفة مدى تأثير رضا الزوجين، واستقرار الحياة الأسرية، ونتائج العنف، وطبيعة العلاقات بين أفراد الأسرة في ارتكاب العنف، وخلصوا إلى أن طريقة معالجة الخلافات تتأثر بنوعية العلاقات بين الناس، فالخلافات بين أفراد الأسرة الواحدة يصعب تجنبها وأكثر كلفة –على الأسرة نفسيا واجتماعيا– في حال تجاهلها، بعكس الخلافات التي تنشأ بين الأصدقاء والزملاء وغيرهم، وفي حال عدم توفر المهارات اللازمة لحل الخلافات، فإن مشاعر الغضب يمكن أن تؤدي إلى ارتكاب العنف، خاصة إذا أدرك الشخص أن استخدامه للعنف لا يترتب عليه أي عقوبات أو أن العقوبات التي تنتج عن ممارسة العنف تكون أقل إشباعا من تنفيس مشاعر الغضب.

4.2 التوافق النفسي والعنف

إن الذين يتعرضون للعنف من الصعب عليهم تغيير واقعهم غالباً، ولا بدائل أمامهم لتغيير البيئة، فالزوجات المعرضات للعنف رغم تعرضهن للإيذاء ولديهن القدرة على مغادرة جو العنف والابتعاد عن الشخص المسيء، إلا أنهن لا يغادرن منازلهن، ولعل من الأسباب المهمة التي تدفع المرأة للبقاء في بيتها بعد تعنيفها ناهيك عن حاجة الأسرة خاصةً الأطفال لها، هو جعل هذا العنف مقبولاً، وما

يحقق هذا الهدف هو ميكانزمات وحيل الدفاع النفسي مثل الإنكار والتبرير، فتنكر الزوجة إيذاء الزوج لها وتبحث عن مبررات لسلوكه، وقد يصل الأمر إلى لوم الذات وتقنع نفسها بضرورة تغيير سلوكها، وهذا الأمر يجعل العنف روتين حياة، كما أن العنف الممزوج بالحب أحياناً يحول دون المعاناة من صدمة العنف (إبراهيم، 1989).

5.2 خصائص شخصية المرأة التي تتعرض للعنف

تتباين العوامل والمتغيرات الثقافية والاجتماعية والبيئية التي ترتبط بالعنف ضد المرأة، إلا أن هناك سمات شخصية لدى المرأة التي تتعرض للعنف تجعلها أكثر استهدافاً له، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن المرأة المعنفة أو المساء إليها، تثير عدوان الرجل وعنفه ضدها. وذلك لأن عنف الرجل يحقق لها رغبة في إشباع حاجتها إلى المازوشية، ويحقق لها رغبة في هزيمة الذات، واضطراب الشخصية الهازمة للذات، وهذه الشخصية تظهر قبولاً واضحاً للعنف الزوجي، ويظهر في بداية الرشد، فغالباً ما يتجنب الفرد الخبرات السارة أو يركز على الخبرات والعلاقات التي تمثل معاناة بالنسبة له، ويمنع الآخرين من مساعدته في التخلص من هذه المشاعر، ويختار الناس والمواقف والعلاقات التي تشعره بخيبة الأمل والفشل وسوء المعاملة، ويدخل وينخرط في أنشطة تتسم بالتضحية بالنفس.

وهذه الشخصية تنظر إلى الحاجات بشكل تكاملي، حيث أن الزوجة قد تختار الزوج الذى يكمل لها بعض الحاجات النفسية في شخصيتها، فعندما تكون الزوجة مازوشية فهي ترغب في زوج سادي، كما أن هناك بعض الأعراض المرضية النفسية التي قد يتشابه فيها الزوجان، وقد أظهرت المقابلات وأساليب التقرير الذاتي أن النساء اللائي تعرضن للإساءة، هن أكثر اكتئابا وأكثر انخفاضا في اعتبار الذات، كما يزداد لديهن تعاطي الكحوليات والأعراض الجسمية والنفسية مثل: اضطراب النوم،

الكوابيس، التوتر، الصداع، البكاء، التململ، كنتيجة للتعرض للإساءة (Saunders, 1992) كما ورد في (حسن، 2003: 231-234).

6.2 الخصائص النفسية للمرأة التي تتعرض للعنف والرجل الذي يمارس العنف ضد المرأة.

1.6.2 الخصائص النفسية للمرأة الضحية

حدد (Epstein, 2003) استناداً إلى الدليل التدريبي الإرشادي للتعامل مع العنف الزوجي (Domestic Violence Counseling Training Manual, 2003) الخصائص النفسية لكل من المرأة التي تتعرض للعنف والرجل الذي يمارس العنف ضد المرأة، على النحو التالي:

تتصف المرأة التي تتعرض للعنف بالجمود والقلق العصبي، والنزعة للكمال والطاعة والخضوع، والاكتئاب واليأس، ومشاعر فقدان الحيلة والعجز وعدم تقدير الذات والشعور بالإهانة، ولديها اضطرابات في النوم والأكل (الشره أو فقدان الشهية)، الميل للانتحار والعمل على إحداث عاهات بنفسها، والانعزالية عن النشاط الاجتماعي والاختلاط بالآخرين، والرغبة السريعة للبكاء، والإصابة بنوبات الهستيريا والتهويل في الأحداث التي تقع لها.

ويشير (Warren & Lanning, 1992) إلى أن سمات شخصية المرأة التي تتعرض للعنف وتتعايش معه، تتصف بأنها أكثر أنوثة وأكثر ميلاً للتسامح. وفي دراسة (Yoshihama, 2003) التي ركزت على استراتيجيات التحمل لدى النساء اللواتي يتعرضن للضرب وعلاقة ذلك بحالات الاكتئاب، رأى أن هذه الاستراتيجيات تتشكل بطرق مختلفة وفقاً لاختلاف الظروف المحيطة بالحالة المتعرضة للعنف، حيث تتأثر بالدعم المقدم من أفراد العائلة أو الأصدقاء أو المؤسسات القانونية والرعاية الاجتماعية والنفسية، أو بالقدرة على الانفصال المؤقت والدائم، كما أن الظروف الاقتصادية المساندة أو الضاغطة تلعب دورًا بشكل ديناميكي في اختيار استراتيجيات مواجهة موقف العنف الزوجي.

تجدر الإشارة إلى أنه من خلال المقابلات الفردية التي أجرتها الباحثة مع خمس عشرة امرأة من النساء اللواتي تعرضن للعنف، ومقارنة تلك الحالات مع خصائص شخصية المرأة التي تتعرض للعنف كما سبق في البحث أعلاه، تبين أنه يوجد تطابق إلى حد كبير مع أغلبهن.

2.6.2 الصفات الشخصية للزوج الممارس للعنف

كثيرة هي الدراسات السيكولوجية التي اهتمت بتحليل شخصية الزوج المعنِّف، وقد حدد الدليل التدريبي الإرشادي صفات الزوج الممارس للعنف بالآتي:

سرعة الغضب والشك، ومتعكر المزاج ومتوتر وشديد الامتعاض والحساسية، ولدية إحساس بخيبة الأمل، والخوف وعدم الإحساس بالأمان وانخفاض تقدير الذات، ويتغلب عليه الشعور بعقلية الخاسر، ومفرط في غيرته، وغير قادر على تحمل الوحدة، كما إنه يلقي اللوم على الآخرين ويرفض تحمل المسؤولية، ويلجأ إلى تعاطي المخدرات وإدمان الخمر، ويتصف بالتسلطية وحب التملك، وينظر للمرأة نظرة دونية من منطلق ذكوري، ولا يستطيع التعامل مع المواقف الضاغطة، ويمارس الجنس باعتباره نوع من العدوان تجاه المرأة، ولديه أحساس بأنه ضحية، ويتصف بالعدوانية تجاه الأطفال والحيوانات، وفي العادة ينشأ في بيئة تتصف بسوء المعاملة (Epstein, 2003: 9-14).

3.2 المبحث الثاني: الآثار المترتبة على العنف ضد المرأة

1.3.2 الآثار الصحية

يؤدي العنف الممارس من قبل الزوج إلى إصابة من يتعرّضون له وأطفالهم بمشاكل جسدية ونفسية وجنسية ومشاكل صحية إنجابية وخيمة على المديين القريب والبعيد، وإلى تكبّد تكاليف اجتماعية واقتصادية عالية، ويمكن أن يسفر العنف ضد المرأة عن عواقب مميتة، كالقتل أو الانتحار، وأن تنجم عن العنف إصابات، إذ يوجد نسبة 42% من النساء اللواتي يتعرضن لعنف الشريك الحميم يبلّغن عن تعرضهن لإصابة من جراء هذا العنف، بالإضافة إلى الإصابة بالاكتئاب واضطرابات الإجهاد اللاحقة للرضوخ ومشاكل في النوم واضطرابات في الأكل واعتلال الصحة بشكل عام (WHO, 2013).

2.3.2 الآثار الاجتماعية والاقتصادية

يؤدي العنف الممارس ضد المرأة إلى تكبّد تكاليف اجتماعية واقتصادية ضخمة تخلّف آثاراً عديدة على المجتمع قاطبة، فقد تعاني النساء من العزلة وعدم القدرة على العمل وفقدان الأجر ونقص المشاركة في الأنشطة المنتظمة وعدم التمكّن من الاعتناء بأنفسهن وأطفالهن إلاّ بشكل محدود (WHO, 2013).

أظهر مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية أنَّ الدول تتكبد خسائر فادحة سنوياً جراء العنف ضد المرأة، حيث تشير الإحصائيات إلى أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تتكلف نحو 5.8 بليون دولار سنوياً نتيجة العنف ضد المرأة، بينما تتكلف كندا نحو 4.2 مليار دولار سنوياً، في حين قدرت ما تنفقه المملكة المتحدة سنوياً في هذا المجال ب 22.9 بليون جنيه استرليني (WHO, 2013). وفي دراسة أجراها المركز الاسترالي لمناهضة العنف ضد المرأة والأطفال بلغت التكلفة السنوية لمناهضة العنف

ضد المرأة والأطفال 13.6 بليون دولار أسترالي. (The National Council to reduce violence against women and their children, 2009: 4).

عربياً، في مسح قام به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2015 بالتعاون مع جهات أخرى، قدر حجم الخسائر الناتجة عن العنف ضد المرأة من الزوج فقط في مصر بـ 1.49 مليار جنيه لنفس العام، ويمكن تقسيم هذه التكاليف كالتالي:

أ. تكاليف مباشرة: تتمثل في الانتقال من المكان الذي جرى العنف على المرأة فيه إلى مكان العلاج وتكاليفه، وتغيير مكان السكن، ويُقدر هذا النوع من التكاليف عام 2015 بـ 831 مليون جنيه.

ب. تكاليف غير مباشرة: وتتمثل التكاليف غير المباشرة للعنف ضد المرأة في فقدان مصدر دخلها في حالة الامتناع عن العمل أو ممارسة حياتها، ويُقدر هذا النوع من التكاليف عام 2015 بـ 661 مليون جنيه.

كما أنَّ هناك آثاراً اقتصادية سلبية أخرى نتيجة التمييز ضد المرأة، قد تُقدَّر بأضعاف الأرقام السابق الإشارة إليها في حالة العنف، إلا أنه حتى الآن لا يوجد أية تقديرات سواء دولية أو محلية توضح حجم هذه التكاليف (WHO, 2013).

3.3.2 أثر العنف على الأطفال

من المحتمل أن يواجه الأطفال الذين نشأوا في أسر ينتشر فيها العنف الممارس من قبل الزوج ضد زوجته، إلى اضطرابات سلوكية وعاطفية يمكن أن تؤدي بهم إلى اقتراف ذلك العنف أو الوقوع ضحية له في مرحلة لاحقة من حياتهم.

وتم الكشف أيضاً عن وجود علاقة بين العنف الممارس من قبل الزوج وارتفاع معدلات وفيات الرضّع والأطفال ومعدلات إصابتهم بالأمراض مثل: أمراض الإسهال وحالات سوء التغذية (WHO, 2013;

The National Council to reduce violence against women and their children, (2009).

4.3.2 الآليات المحلية لحماية النساء من العنف

تعتبر التشريعات والقوانين إحدى الآليات الرسمية التي يجب أن تتوفر لحماية حقوق الأفراد بالمجتمع. أما في فلسطين، ونتيجة للوضع السياسي والاقتصادي، يعاني المواطنون من غياب سيادة القانون، وزيادة الفلتان الأمني، إضافة إلى ضعف أداء السلطة الفلسطينية لواجباتها تجاه المواطنين نتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي ودوره المتعمد في تدمير مقومات نهوض مجتمع فلسطيني قوي، بل إن سياسة الاحتلال تزيد من حرمان المواطنين، وخاصة النساء، من الشعور بالأمن الإنساني، والذي بدوره يصعد من عملية العنف داخل الأسرة وخارجها.

إن العمل على مسودات قانونية في ظل الوضع السياسي القائم عملية مستحيلة في ظل غياب المجلس التشريعي، كما أن الحديث عن حقوق النساء في القوانين وفي ظل هذه الظروف لا يُعتبر من أولويات صناع القرار والأحزاب السياسية.

في ظل هذا الوضع السياسي، وغياب سيادة القانون، واستمرار سلطة الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة وأثاره السلبية على حقوق النساء، يظل من الضرورة التطرق إلى الآليات المحلية المتوفرة لحماية حقوق النساء، والتي تنقسم إلى: الآليات الرسمية المتمثلة بالتشريعات، وهي القانون الأساسي وقانون العقوبات، وآليات الحماية غير الرسمية مثل العشائر والمؤسسات النسوية (سعادة، 2009: 21).

بالرغم من ذلك فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تحاول بذل جهود لا بأس بها في مجال مناهضة العنف ضد المرأة، وذلك من خلال محاولة تكييف القوانين والتشريعات لتتوافق مع ما ورد في الاتفاقيات الدولية، عن طريق مراجعة القوانين والتشريعات لتحديد الفجوات فيها، وإجراء التعديلات

اللازمة، حيث تعمل وزارة شؤون المرأة جاهدة على تجميد العمل بالمادة 340 والمادة 18 من قانون العقوبات، والمتعلقة بالعذر المخفف، والمصادقة على أهم المواثيق والمعاهدات الدولية التي لها صلة بمحاربة العنف ضد المرأة، لا سيما اتفاقية سيداو، وقد شملت خطة عمل وزارة شؤون المرأة للأعوام 2008 –2010، محور العنف كمحور رئيسي، يحتوي على عدد من التدخلات التي من شأنها أن تساهم في الحد من كافة أشكال العنف ضد المرأة. وقرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة وطنية من أجل مناهضة العنف ضد المرأة، من أهم أهدافها صياغة خطة وطنية لمناهضة العنف، وقد جرى العمل على إعداد الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة بالمشاركة والتعاون بين الفاعلين والمتدخلين، سواء كانوا من الحكومة أو من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص (Diab, 2011).

وقد تم تشكيل اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في خطوة تهدف إلى متابعة نتائج المؤتمر الوطني، والذي نفذته وزارة شؤون المرأة في نهاية عام 2007، كانت أهم المخرجات لهذا المؤتمر التركيز على ضرورة العمل على مستوى وطني بشمولية لضمان الوصول إلى إستراتيجية وطنية فعالة لحماية حقوق النساء والفتيات الفلسطينيات، كما حددتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبناءً على توصيات المؤتمر تم رفع مذكرة تفسيرية لمجلس الوزراء بخصوص تشكيل اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، تمخض عنها صدور قرار مجلس الوزراء رقم (59)، بتاريخ: 2008/06/09، بضرورة تشكيل لجنة وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، وتضم في عضويتها وزيرة وزارة شؤون المرأة رئيساً، ووزارة الشؤون الاجتماعية نائباً للرئيس، وتشمل أعضاء ممثلين من الفئات العليا من الوزارات: الصحة، التعليم، الداخلية، الإعلام، العدل، الأوقاف، ديوان قاضي القضاة، مكتب الرئيس، العمل، الاتحاد العام للمرأة، وممثلة عن منتدى المنظمات الأهلية (Diab, 2011).

أهم المهام الخاصة بعمل اللجنة:

وضع استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة تكون أساساً لخطة وطنية شاملة للحد من العنف الموجه للمرأة بكافة أشكاله، وهذا يتطلب التالي:

1. إعداد الدراسات والأبحاث اللازمة حول قضايا العنف ضد المرأة وأثره على المجتمع وإنشاء قاعدة بيانات (بنك معلومات)،
2. إنشاء لجان فنية متخصصة لمتابعة وتحقيق أهداف اللجنة.
3. العمل على تنفيذ ما ورد في الاتفاقيات الدولية ومواثيق الأمم المتحدة الخاصة بالعنف ضد المرأة في التشريعات والإجراءات الوطنية.

المساهمة في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مناهضة العنف ضد المرأة بكافة أشكاله (Diab, 2011).

5.3.2 حماية المرأة في قانون العقوبات

تخضع النساء لقانون العقوبات الأردني للعام 1960 في الضفة الغربية، وللقانون الفلسطيني 1936 في قطاع غزة، ولذا لا يستند قانون العقوبات الساري المفعول على القانون الأساسي الفلسطيني الذي تم إقراره في 2003 وبالتالي، تفتقر النساء إلى الحماية القانونية التي يجدر بالقانون أن يوفرها لهن، بل يتعامل القانون مع النساء كأنهن المسؤولات عما يحدث من انحراف وجرائم (سعادة، 2009: 22).

6.3.2 آلية الحماية المحلية غير الرسمية

تتمثل هذه الآلية بتدخل الأسرة الممتدة، أو تصل إلى العشائر أو الحمولة، وذلك اقتراناً بنوع العنف الممارس، ففي حالات الضرب – والتي غالباً ما تكون من الزوج لزوجته – تتدخل عائلة الزوجين النووية أو الممتدة لحل الإشكالية وتعزيز سياسة الصمت لدى النساء، وتشجع هذه الآلية عادة على

سكوت الأنثى والرضا بما تتعرض له مقابل الحصول على امتيازات الأسرة، والتي تكون عادة قبولها ضمن الأسرة، وتوفير الحماية لها من المحيط، وإن كانت تتعرض إلى انتهاك شعورها بالأمن الإنساني داخل الأسرة، وفي حالات قتل الإناث – والتي ترتبط بالواقع الفلسطيني في أغلب الأحيان – كاغتصاب الفتاة من قبل أحد أفراد أسرتها أو الشك بوجود علاقات بغض النظر عن طبيعتها (وفي أحيان أخرى تنجم عملية القتل عن الزواج المختلط بين الأديان)، في هذه الحالات تتدخل العشائر أو الحمولة لحل الإشكالية بسبب التعقيدات في القضية، خاصة إن كانت اغتصاباً من قبل أحد أفراد الأسرة، وفي معظم الحلول تكون النتيجة لصالح المعتدي الذكر، فإما الحكم بزواج الفتاة من مغتصبها إذا كان خارج إطار الأسرة، أو قتلها، وفي معظم حالات الاغتصاب داخل الأسرة، يكون الحكم هو قتل الأنثى (سعادة، 2009، 24).

4.2 المبحث الثالث: المؤسسات المناهضة للعنف الموجه ضد المرأة في محافظات الوطن

منذ خلق الله عز وجل البشرية من زمن آدم وحواء لعبت المرأة دوراً كبيراً إلى جانب الرجل في بناء المجتمع ومشاركتها له في اتخاذ القرارات المصيرية، فكانت تفلح الأرض وتزرع وتحصد وتنجب الأولاد وتربيهم وتهتم بأسرتها وتكدح لتوفير لقمة العيش لها، ولقد شاركت المرأة الفلسطينية في تنمية المجتمع إلى جانب مشاركتها في العملية النضالية والكفاح من أجل نيل الاستقلال وتحرير كامل الأرض المحتلة فمنذ عهد الانتفاضة الأولى عملت المرأة على تشكيل العديد من الجمعيات والمراكز النسوية التي كان لها الدور الأكبر في تعزيز المشاركة النسائية للمرأة في المجتمع الفلسطيني، وتمكينها للمرأة ومشاركتها في اتخاذ القرارات المصيرية فالمرأة هي: الأم، والأخت، والزوجة، وهي المعلمة والطبيبة، والمهندسة وهي التي تسهر الليالي على تربية أولادها، فهي كل المجتمع.

ومنذ مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية عملت المرأة على تشكيل العديد من المؤسسات الأهلية التي تهتم بقضايا المرأة وتمكينها من المشاركة في تنمية المجتمع الفلسطيني واتخاذ القرارات التي كانت حكراً على الرجل، وبرز موضوع مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية بشكل عام في كثير من المحافل والمؤتمرات الدولية، مؤكدة على أن المرأة تمتلك من المهارات والقدرات والطاقات مثلها مثل الرجل، وبناء عليه فإن حرمان المجتمع من هذه الطاقات والقدرات يركز على الصعوبات في تحقيق التنمية الشاملة، وعليه ركزت المؤتمرات والمحافل الدولية على أهمية إشراك المرأة في التنمية الشاملة في الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، وإبراز دورها البناء في تحقيق التنمية وبناء المؤسسات بشكل عام والمؤسسات الأهلية بشكل خاص، وكما عقدت المؤتمرات والمحافل الدولية المطالبة بسن القوانين والتشريعات التي تمكن المرأة من أخذ دورها البناء في العملية التنموية الشاملة، وتغيير النظرة السلبية السائدة في المجتمعات (جبران، 2014).

وضمن مشروع "دعم وحماية المرأة" الذي تنفذه المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" (2015) والذي يسعى إلى تعزيز الحقوق الجنسية والإنجابية (UNFPA) بالشراكة والتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال تقوية المؤسسات ذات العلاقة التي تقدم الخدمات للنساء والفتيات المعنفات، قامت "مفتاح" بالعمل على تحديث دليل للمؤسسات التي تقدم خدمات للنساء المعنفات بالاستناد إلى دليل نظام التحويل الوطني "تكامل" بحيث يكون سهلاً وفاعلاً يمكن من خلاله لمقدمي الخدمات استخدامه كأداة تسهل توجيه النساء لتلقي الخدمات، وتسهل على النساء استخدامه والتوجه للحصول على الخدمات المناسبة لهن، وأن العمل على تطوير الدليل سيؤدي إلى زيادة الوعي بالقطاعات الخدمية المتوافرة والتعرف إلى نوعية الخدمات التي تقدم للنساء المعنفات، كما أنه سيكون أداةً من أدوات تفعيل نظام التحويل الوطني الفلسطيني.

تم إقرار نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات في العام 2013، من أجل مأسسة آليات وإجراءات العمل مع النساء المعنفات في القطاعات الصحية والاجتماعية والشرطية في المؤسسات الوطنية كافة التي تقدم خدمات للنساء، ويعتبر دليل المؤسسات التي تقدم خدمات للنساء جزءاً مهماً من آليات التحويل والجهات المحولة إليها.

اشتمل الدليل الذي تم تطويره، على البيانات التعريفية الخاصة بالمؤسسة وعملها وعناوينها وعناوين فروعها وأهدافها والخدمات التي تقدمها، وما إذا كانت تعمل وفق نظام التحويل الوطني، وكيف ومع من تتعامل، واشتمل الدليل على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الموجودة في محافظات الوطن، والوزارات ذات العلاقة ومنها، وزارة شؤون المرأة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم، إضافة إلى وحدة حماية الأسرة في القطاع الشرطي في محافظات الوطن، وكذلك وزارة الداخلية ووحدة النوع الاجتماعي ودوائر المرأة في المحافظات الشمالية، كون المحافظات الجنوبية لم تدرج ملف المرأة في محافظاتها لغاية اليوم (دليل المؤسسات العاملة في مكافحة العنف ضد المرأة، 2015).

1.4.2 أهم المؤسسات المناهضة للعنف ضد المرأة في محافظة أريحا والأغوار هي الآتية:

1. محافظة أريحا والأغوار

تدعم محافظة أريحا والأغوار مناهضة العنف ضد المرأة من خلال التشبيك بين المؤسسات في المحافظة وعقد الورشات، وبالتعاون بين مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ومحافظة أريحا والأغوار ومنظمة أطباء العالم/إسبانيا، ومديرية صحة المحافظة، عقدت ورشة عمل بعنوان "تشبيك أفضل، أمان أفضل للنساء في محافظة أريحا والأغوار"، وشارك فيها ما يزيد عن 50 من المشاركات والمشاركين الذين يمثلون المؤسسات الصحية والاجتماعية والشرطية في محافظة أريحا والأغوار. وهدفت الورشة إلى تعزيز التشبيك والتعاون بين القطاعات الفاعلة والتي تعمل مع النساء، لتحسين

الدعم المجتمعي لضحايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وجاءت الورشة ضمن سلسلة الأنشطة التي ينفذها المركز لتعزيز بناء الشراكات المحلية مع جهات ذات علاقة في موضوع خدمة وحماية النساء، وللتعريف بكافة المؤسسات العاملة في المجال وتسهيل عملية التواصل والتنسيق الميداني بين مختلف الجهات مما ينعكس إيجابياً على آليات تحويل النساء المعنفات بصورة مهنية تسهم في توفير الأمان والحماية للنساء، وترتقي بنوعية وجودة الخدمة المقدمة لهن.

كما نظمت محافظة أريحا والأغوار ورشة عمل بعنوان تنظيم العلاقة بين الشركاء للارتقاء بالعمل في مراكز حماية النساء من العنف، شارك فيها ما يزيد عن 30 مشارك يمثلون 4 محافظات (الخليل– رام الله – محافظة أريحا والأغوار – نابلس) منها دوائر المرأة والمستشارين القانونيين في المحافظات دوائر حماية الأسرة في الشرطة، ومديريات الشؤون الاجتماعية، ومديرة البيت الآمن، ومديرة ومركز طوارئ محافظة أريحا والأغوار، ومديرة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وفي نهاية الورشة اتفق المشاركون على عدد من التوصيات أهمها العمل على توفير خدمة الإرشاد القانوني والاجتماعي للنساء في المناطق وخاصةً في المناطق النائية، وبناء آليات لتبادل المعلومات بين المؤسسات في رصد حالات العنف وفي الدراسات والإحصائيات ومناطق توزيع الخدمات بين القطاعات، وتشكيل لجان فرعية محلية بين المؤسسات في إقامة الأنشطة والمشاريع في إطار التعاون، وبسبب تزايد ظاهرة قتل النساء في الآونة الأخيرة في محافظة أريحا والأغوار، وقعت شخصيات رسمية وأهلية ونسوية بتاريخ 28–3–2014، على وثيقة شرف هي الأولى من نوعها بالأراضي الفلسطينية "لمناهضة العنف ضد النساء"، في مقر محافظة أريحا والأغوار (محافظة أريحا والأغوار، 2013).

2. وزارة الصحة

أكد مدير صحة محافظة أريحا والأغوار أن الوزارة طورت في عام 2014، وحدة للصحة النفسية للتعامل مع احتياجات النساء، وهي وحدة لم تكن موجودة سابقا، ولم يكن يتواجد أخصائي نفسي في المراكز الصحية، وأشار إلى أنَّ هذه الخدمات تتوفر اليوم في وزارة الصحة بسبب العمل والتنسيق مع مختلف المؤسسات لتوفير الحماية للنساء في المنطقة، وفي مقابلة أجرتها الباحثة مع المسؤولة عن البرنامج، أشارت إلى أنَّه يتم الكشف والتقصي عن الحالات المعنفة بشكل غير مباشر من خلال النساء التي تراجع عيادات الصحة الإنجابية ورعاية الحوامل، أو التي تحضر لتطعيم أطفالها، ويتم التعامل مع الحالة بحسب وضعها إما بتحويلها إلى العيادة النفسية أو إلى البيت الآمن، ونوهت إلى أنَّه يتم تحويل الحالات من جميع العيادات المنتشرة في المناطق التابعة لمحافظة أريحا والأغوار، وتعتقد المسؤولة أن السبب في تزايد العنف في المنطقة يعزو إلى الاهتمام الكبير في الآونة الأخيرة بموضوع مناهضة العنف ضد المرأة واكتشاف الحالات المعنفة بعد التقصي والبحث، وليس بسبب تزايد العنف بحد ذاته، وقد تم الكشف عن (45) امرأة تعرضت للعنف من قبل الزوج، أعلاها كان العنف الجسدي ثم النفسي ثم الجنسي وهي على التوالي (22،20،3) وذلك بحسب الإحصائيات المتوفرة من خلال دائرة الصحة في محافظة أريحا والأغوار للعام 2016، كما تبين من أقوال النساء المعنفات، أن المرأة المعنفة تمتنع عن التوجه إلى أي جهة لطلب المساعدة خوفا من الزوج.

3. وحدة حماية الأسرة:

أكد مدير وحدة حماية الأسرة من العنف في مديرية الشرطة، على دور وحدة حماية الأسرة في جهاز الشرطة في توفير الحماية للنساء والأطفال من العنف، مشيرا إلى سعي جهاز الشرطة إلى تعزيز وتطوير الشراكة مع المؤسسات العاملة في القطاعات المختلفة، وأشار إلى تزايد ظاهرة العنف في

الآونة الأخيرة، ومن وجهة نظره يعتقد أن السبب يعود إلى الاهتمام في هذا الموضوع مؤخرا وليس بالضرورة تزايد في العنف ضد المرأة، وأشاد بدور كلية الشرطة في محافظة أريحا والأغوار واهتمامها بالموضوع، حيث أقامت بالتعاون مع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، دورة تدريبية في قضايا النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد المرأة بحضور مدير كلية الشرطة ومدير دائرة حماية الأسرة في الشرطة، وأفاد أن هذه الدورة مقدمة في سلسلة دورات أخرى، إضافة إلى كونها أولى الدورات التي تعقد في مبنى الكلية في هذا المجال، وحث المشاركين في الدورة على تطبيق ما تعلموه على أرض الواقع وفي مجال عملهم الشرطي اليومي ووعدهم بدورات أخرى إستكمالية في هذا المجال (الشرطة الفلسطينية، 2011).

5.2 المبحث الرابع: مناهضة العنف في الإسلام

عندما يتحدّث العالم عن حقوق الإنسان في هذا العصر وينادي بضرورة حفظ الكرامة الإنسانيّة وتطبيق القوانين التي تكفل الحقوق للنّاس على اختلافهم سواء كانوا رجالاً أو نساءً أو شيوخاً أو صغاراً، نجد أن الإسلام قد سبقهم جميعاً إلى هذا الأمر، فقد رعى الدين الإسلامي مصالح البشر وحقوقهم وأعطى كل ذي حق حقه، ومِن الأدلّة على أهميّة المرأة وتجريم العنف تجاهها هو إعطاء المرأة في الإسلام المكانة الرفيعة، حيث تطرق الإسلام من خلال النصوص الشرعية الواردة في القرآن الكريم والسنّة النبوية الشريفة إلى الحديث عن أهمية المرأة خصوصاً الزوجة، فقد وصف الله الزوجة بأنّها سبب لحصول الهدوء، والسعادة، ومصدر للطمأنينة القلبية، قال الله تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ (الروم، 21)، ونلاحظ من خلال الآية الكريمة أنَ الله تعالى قد بين أهمية وجود الرحمة والمودة بين الزوجين، وهي نقيض العنف والأذى وعدم الاحترام، وتتضح أيضاً معالم احترام المرأة وعدم العنف إذا

نظرنا إلى سيرة النبي عليه الصلاة والسلام مع نسائه، حيث نجد أنّه قد ضرب أروع الأمثلة في فن التعامل الراقي مع المرأة، والذي سبق به كل دعاة ما يسمى بالإتيكيت وذوق التعامل مع الآخر، فقد كان عليه الصلاة والسلام يصف النساء بالقوارير، وهي دليل الرقة والنعومة عند المرأة، وهذا يدفع الرجل للتعامل معها برقة حتى لا تكسر ولا تخدش. ومن المواقف النبوية الكثيرة مع النبي عليه الصلاة والسلام مع نسائه حين بكت زوجته صفية رضي الله عنها ذات يوم حين برك جملها فقام إليها فمسح دمعها بيديه وجلس معها وهو بين جيش جرار وفي سفر، فلم يسفِّه بكاءها ولم يحقرها، بل اهتم بمشاعرها، وهذا قمة الرقي في تعامل الرجل مع زوجته، وبالتالي فليس للعنف سبيل إلى المرأة في ظل وجود التعاليم الإسلامية الرفيعة، التي تحفظ كرامة المرأة وتصون حوزتها وترفع من شأنها، وعملت الديانة الإسلامية على التنظيم والتشريع الإسلامي لحياة المرأة، وبيَّن الإسلام حقوق وواجبات المرأة، وجاء الإسلام بالقول الفصل في وضعية المرأة المسلمة، في مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، فلها مثلما للرجل، وعليها مثلما عليه، وذلك في قوله تعالى ﴿**وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيهِنَّ بِالمَعرُوفِ**﴾ (البقرة 228)، ولا يتشاركان في العبادات فقط، بل في الفعل الاجتماعي السياسي أيضًا وقال تعالى ﴿**وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ**﴾ (التوبة، 71).

كان الإسلام أول من أعطى المرأة حقوقها منذ أربعة عشر قرناً وأعاد إليها كرامتها، وأعطاها الحرية في أن ترفض أو تختار زوجها بحريتها، ولا يتم زواج الفتاة دون استئذانها وموافقتها وبشاهدين، ولها أن توكل والدها، ولها أن ترفض الزوج، ولها أن تخلعه إذا استحالت المعيشة معه، ولها حق التملك وحق التجارة، وقد رفع الإسلام المرأة إلى منزلة حضارية فقد ساوى بينها وبين الرجل في الأصل الإنساني فهي تنتسب وإياه إلى أب واحد وأم واحدة، وكذلك جعل الإسلام المساواة بين الرجل والمرأة في إقامة الحدود كالسرقة والزنا والمساواة بينهما في الآداب والأخلاق، وكذلك في الأجر والثواب، وتتجلى المكانة

التي رفع الإسلام المرأة إليها في المجال الإنساني فاعترف بإنسانيتها كاملة كالرجل، وفي المجال الاجتماعي فقد فتح أمامها مجال التعليم والمشاركة وإبداء الرأي والجدل في سبيل الحصول على حقها، وفي المجال الحقوقي فقد أعطاها الأهلية المالية الكاملة في جميع التصرفات، ولم يجعل لأحد عليها ولاية من أب أو زوج، وقرر لها حق التملك والميراث بعد أن كانت محرومة منه في الجاهلية، كما قرر لها الإسلام أهليتها للتدين، فقد كان للنساء بيعة خاصة بهن في الإسلام دون بيعة الرجال وينطوي هذا على إقرار لشخصية المرأة وكيانها المستقل من دون تبعية للرجال، ونجد ذلك في رواية البخاري عن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "نعم النساء نساء الأنصار ولم يمنعنهن الحياء أن يتفقهن في الدين" (صالح، 1998) كما ورد في (لال، 2007).

وفي القرآن الكريم أكثر من سورة حملت عناوينها وخصص بعضها لذكر ما يتصل بالمرأة وشؤونها، ونذكر منها سورة "النساء" و"مريم" و"يوسف" و"الأحزاب" و"الممتحنة" و"المجادلة" وغيرها، كذلك يعرض القرآن أن الله يصطفي بعض النساء مثل الرجل تماماً. إصطفى "مريم" واصطفى "أم موسى" وكلفها أشياء فعلتها، فالمرأة محل واصطفاء الله، وأن الله يخصها بشيء كما يخص الرجال (الشعراوي، 1998)، كما ورد في (لال، 2007).

وقد قرر القرآن أن "شهادة الرجل معادلة لشهادة امرأتين" فقد تضل إحداهما أو تخطئ أو تنسى شيئاً من الشهادة فتذكرها الأخرى، وفي الميراث فجعل المرأة تأخذ نصف الرجل ﴿**يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ**﴾ (النساء: 11). والحكمة في ذلك أن الذكر يحتاج إلى الإنفاق على نفسه وعلى زوجته هي وأولادها، أما الأنثى فهي تنفق على نفسها ولكن نفقتها على زوجها أو أبيها أو أخيها أو ابنها غير واجبة (لال، 2007).

6.2 المبحث الخامس: الدراسات السابقة

تمكنت الباحثة من الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة، لتكوين فكرة واضحة عن أهم النتائج التي توصلت إليها، والوقوف على القضايا المرتبطة بالعنف الموجه ضد النساء، بما في ذلك مدى انتشار الظاهرة، والعوامل التي تزيد من العنف وردود الأفعال تجاهه، بهدف الإفادة منها في هذه الدراسة.

1.6.2 الدراسات العربية

في دراسة أجراها الإبراهيم (2010) بعنوان "الصحة النفسية لدى النساء الأردنيات المعنفات" بهدف التعرف إلى مستوى الصحة النفسية لدى عينة من النساء الأردنيات المعنفات، كما هدفت إلى معرفة أثر بعض المتغيرات، (الوضع المهني، الحالة الاجتماعية، مصدر العنف، المستوى التعليمي)، في مستوى الصحة النفسية لدى أفراد العينة. وتكونت عينة الدراسة من 215 امرأة معنفة من فروع اتحاد المرأة الأردنية في عمان وإربد والزرقاء والمفرق والرمثا، وأظهرت النتائج أن مستوى الصحة النفسية لعينة الدراسة كان متوسطا، كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مجالات الدراسة النفسي، الاجتماعي، السلوكي، الفكري والمجموع الكلي لها في مستوى الصحة النفسية للنساء الأردنيات المعنفات تعزى لمتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، مصدر العنف)، بينما ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية في مجالات الدراسة في مستوى الصحة النفسية للنساء الأردنيات المعنفات تعزى لمتغير الوضع المهني، حيث كان الفرق لصالح النساء العاملات في جميع المجالات عدا المجال الفكري.

وهدفت دراسة الصبان (2010) إلى معرفة نسبة معاناة الزوجة في مدينة مكة المكرمة من الإساءة والفروق في درجات أنماطها تبعا لاختلاف فرق العمر بين الزوجين، واختلاف مستوى التعليم لكل

منهما وحالة عمل الزوجة واختلاف نوع عمل الزوجة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أنَّ الزوجة السعودية تعاني الإساءة من الزوج، وبلغ متوسط نسبة الإساءة النفسية (65.21%)، وهي النسبة الأعلى ثم يليها الإساءة الجنسية ثم الجسدية، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى الإساءة إلى الزوجة باختلاف مستوى تعليم الزوجة، وباختلاف عمل الزوجة لصالح الزوجات غير العاملات وغير المتعلمات.

وتعتبر دراسة بوزبون (2004) التي اهتمت بدراسة العنف الأسرى في المجتمع البحريني للحصول على معلومات دقيقة عن مشكلة العنف ضد الزوجة وعن الأبعاد المختلفة للعنف، وأشارت النتائج إلى أنه كلما تدهورت العلاقة الاجتماعية بين الزوجة وأهل الزوج كلما زاد حجم العنف من جهة والعكس صحيح، كما توصلت إلى ارتفاع نسب العنف بين النساء غير العاملات مقارنة بالزوجات العاملات، فالعنف ضد الزوجة غير العاملة يرتبط بالعامل الاقتصادي للأسرة، وهناك علاقة عكسية بين معدل الدخل لدى الزوجة ونسبة التعرض للعنف، فكلما زاد معدل دخل الزوجة كلما قل احتمال تعرضها للعنف، كما بينت وجود علاقة عكسية بين المستوى الاقتصادي للأسرة وبين العنف الأسرى، حيث ترتفع نسب العنف الأسرى لدى الأسر ذات المستوى الاقتصادي دون المتوسط بينما تتراجع نسب العنف عند المستويات الاقتصادية الأعلى، كما توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى تعليم الزوجة وبين نسب التعرض للعنف من قبل الزوج، فكلما انخفض مستوى تعليم الزوجة كلما ازدادت نسبة تعرضها للعنف، وأظهرت الإستراتيجيات التي تتبعها النساء لمواجهة العنف أنَّ 34.8% لديهن رد على هذا العنف بنسبة (25.3% البكاء، 14% لا رد، 8.98% الشكوى للأهل، 5.1% المقاومة، 4.5% رفع الأمر للقضاء، 3.9% الشتم، 3.5% مبادلة العنف بالعنف.

وسعت دراسة العواد (2002) التعرف إلى أهم أنواع العنف السائد في المجتمع الأردني ضد الزوجات، ومدى انتشار هذه الظاهرة، والأسباب الكامنة وراءها، واشتملت عينة الدراسة على 300 زوجة من

القطاعات المختلفة في الأردن (القطاع البدوي، الريفي، الحضري، المخيمات)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى تعرض النساء في الأردن لجميع أشكال العنف، إلا أن العنف الاجتماعي من أكثر أشكال العنف انتشاراً، إذ بلغت نسبته (56%)، ويعد حرمان المرأة من الخروج للعمل من أكثر أشكال العنف الاجتماعي شيوعاً، إذ بلغت نسبتها من العينة الكلية (56.8%)، ويعد العنف اللفظي ثالث أشكال العنف شيوعاً بين أفراد عينة الدراسة إذ بلغت نسبته من العينة الكلية (51%)، ثم العنف الجنسي من العينة الكلية (48%)، ثم العنف الجسدي من العينة الكلية (30%)، ولم تتوصل إلى وجود فروق دالة بين عمر الزوج وممارسة العنف الاجتماعي والجسدي ضد الزوجة، وعدم وجود فروق دالة إحصائياً بين مدى الحياة الزوجية وممارسة العنف ضد الزوجة، وترى الباحثة أن المرأة تعمد إلى التضحية بأهدافها ومبادئها ومتطلباتها الشخصية مقابل بقاء الأسرة سليمة غير منهارة خوفاً على صورتها الاجتماعية.

ونشرت دراسة في جمهورية مصر العربية أعدها المجلس القومي للسكان (1997) كما وردت في (حلمي، 2000)، طبقت على سبعة آلاف زوجة في الريف والحضر، أظهرت النتائج أن (35%) من المصريات المتزوجات تعرضن للضرب من قبل أزواجهن مرة واحدة على الأقل منذ زواجهن، ولا يحمى الحمل المرأة من العنف، وأن (69%) من الزوجات يتعرضن للضرب في حالة رفضهن المعاشرة الزوجية، كما تبين أن المرأة الريفية تتعرض للضرب أكثر من المرأة الحضرية.

2.6.2 الدراسات الفلسطينية

ثمة دراسات قليلة على المستوى المحلي تناولت ظاهرة العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني، وعلى وجه الخصوص العنف ضد الزوجة من قبل الزوج، ففي دراسة أعدها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (2015) تبين أنه في منتصف العام (2013) شهد تصاعداً في لغة ولهجة

الخطاب النسوي والحقوقي تجاه موضوع قتل النساء في المجتمع الفلسطيني، جاء هذا التصاعد مع تصاعد، ربما يكون غير مسبوق، في أعداد النساء اللواتي تعرضن للقتل خلال ذلك العام، حيث يتضح من مجمل الأرقام والإحصاءات التي تنشرها أكثر من مؤسسة وهيئة أن هناك إرتفاع في حالات القتل في العام 2013، مقارنة بأعوام سابقة، ورغم وجود شكوك عديدة أن هذه الأرقام قد لا تعبر عن العدد الحقيقي، بسبب الكثير من الصعوبات والمعيقات التي تقف حائلا أمام الوصول إلى الحقائق كاملة في هذا الموضوع، الذي يعتبر من الناحية الاجتماعية أحد المحرمات على النقاش والتداول العام، وخاصة إذا ارتبط القتل بموضوع ما هو متعارف عليه مجتمعيا ب "شرف العائلة"، كما تشير الإحصاءات كافة إلى تواصل الارتفاع في أعداد النساء المقتولات خلال العام 2014، وهناك ارتفاع في درجة الاهتمام بأرقام وإحصاءات عمليات القتل، سواء من قبل الإعلام المحلي وحتى الدولي، أو من قبل مراكز ومؤسسات بحثية أو غيرها.

وفي دراسة (Banat, 2015) وهي بعنوان "العنف ضد المرأة الفلسطينية" بحثت الدراسة موضوع العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد، من خلال عينة عشوائية بلغت (363) من النساء المتزوجات في محافظة أريحا والأغوار، كشفت الدراسة أنَّ المرأة الفلسطينية في المحافظة ما زالت عرضة لأشكال عديدة من العنف منها الجسدي، والنفسي، والجنسي، وأن (74.4٪) من النساء المبحوثات تعرضن للعنف، وبيَّنت النتائج وجود علاقة عكسية دالة إحصائيا بين العمر عند الزواج ودرجة العنف الموجه ضد المرأة، في حين وجدت علاقة طردية دالة إحصائيا بين الفارق العمري بين الزوجين ودرجة العنف الموجه ضد المرأة، وخلصت الدراسة إلى أنه من الصعب على المرأة المعنفة الإفصاح عن تعرضها للعنف الموجه ضدها في ظل مجتمع أبوي وهيمنة ذكورية متسلطة، الأمر الذي انعكس على صعوبة قياس انتشار ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني.

أما دراسة شاهين (2014) بعنوان "واقع الإساءة ضد الزوجات في محافظة رام الله والبيرة في ضوء بعض المتغيرات" فهدفت إلى الوقوف على الإساءة ضد الزوجات ومجالاتها في محافظة رام الله والبيرة من خلال تحديد نسبة الإساءة الشائعة لدى الزوجات والفروق باختلاف بعض المتغيرات كالعمر وعدد الأبناء والمستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي للأسرة، وكانت النتائج فيها أشارت إلى أنَّ النساء يتعرضن لنسبة مرتفعة من الإساءة بواقع (55%)، وكان المجال النفسي الأعلى مرتبة فالجنسي ثم الجسدي، حيث كانت الإساءة النفسية بنسبة (60%)، ويليها العنف الجنسي بنسبه (55%) في حين حصلت الإساءة الجسدية على نسبة (50%)، ويرجع انخفاض نسبة الإساءة الجسدية إلى خوف الأزواج من انكشاف أمرهم، وخشيتهم من ظهور الآثار الجسدية، ومن ثم التعرف إلى آثار العنف الجسدي من الآخرين. كما أظهرت النتائج أن فارق العمر بين الزوجين لا يؤثر في درجة الإساءة إلى الزوجة، بينما تزداد الإساءة بازدياد عدد الأبناء، وانخفاض المستوى التعليمي للزوجة، وأن الزوجة التي لا تعمل معرضة للإساءة بدرجة أعلى من المرأة التي تعمل.

وأشارت دراسة أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011) إلى معطيات إحصائية عن العنف ضد المرأة من قبل الزوج، أظهرت أن (58.6%) من النساء اللواتي سبق لهن الزواج (48.8% و76.4%) للزوجات من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي تعرضن لحدث واحد من العنف النفسي على الأقل مرة واحدة خلال الإثني عشر شهرا السابقة للمسح، وأشارت (23.5%) من النساء اللواتي سبق لهن الزواج إلى أنهن كن قد تعرضن لمرة واحدة على الأقل لأحد أحداث العنف الجسدي على يد أزواجهن خلال تلك الفترة الزمنية، (17.4% و34.8%) من النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، فيما بينت (11.8%)، من النساء و(55.1%)، أنهن كن قد تعرضن لإعتداء أزواجهن عليهن جنسيا لمرة واحدة على الأقل، واعتداؤهم عليهن اقتصاديا اعتداءً واحداً على

الأقل خلال تلك الفترة، بينما أوضحت أنَّ (54.8%) من النساء المتزوجات قد تعرضن إلى أحد أشكال العنف الاجتماعي على يد أزواجهن خلال تلك الفترة.

كما أشارت إحصائيات مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (2008)، أنَّ 8 حالات قتلن في هذا العام وتم توثيقها من قبل المركز، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الحالات جميعهن قتلن نتيجة تعرضهن لاعتداءات جنسية من قبل أحد أفراد الأسرة (الأب أو الأخ أو العم)، وهذا ما تؤكده المشرفة في البيت الآمن، والشرطة أيضاً.

وهدفت دراسة أبو نجيله (2006) التي أجريت في قطاع غزة في فلسطين بعنوان "مستوى العنف الموجه نحو الزوجة وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والسياسية". إلى تقدير حجم ومدى انتشار العنف ضد الزوجة من قبل الزوج، أشارت الدراسة إلى انتشار العنف بشكل عام بنسبة (36.87%، العنف النفسي 44.28% العنف الجنسي، 30.96%، العنف الجسدي 29.66%، العنف المالي والاقتصادي 29.05%). وأظهرت نتائج الدراسة أنَّ الزوجات الأكثر تعليماً واللواتي يعملن، واللواتي وافقن على زواجهن أقل تعرضاً للعنف من قبل الزوج من اللواتي لم يوافقن على الزواج أو كن مترددات، وذوات المستوى التعليمي الأقل وغير العاملات، ولم تظهر نتائج الدراسة أية فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي باختلاف أعمارهن عند الزواج، أو باختلاف أعمارهن الحالية. ولم تظهر نتائج الدراسة أية فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي باختلاف أعمار أزواجهن، بالإضافة إلى عدم وجود علاقة بين تعرض الزوجة للعنف الزوجي وبين عدد الأبناء وصلة القرابة بالزوج، بالإضافة إلى فترة الزواج أو مدة الزواج. وأنَّه كلما ارتفع المستوى الاقتصادي قل العنف الزوجي.

وأصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005) أول إحصائية خاصة بظاهرة العنف ضد النساء بمبادرة وتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان، مبينةً تعرض النساء في فلسطين إلى

الأشكال المختلفة من العنف، وقد أفادت نسبة (23.3%) من النساء اللواتي سبق لهن الزواج بتعرضهن للعنف الجسدي، فيما تعرضت (61.7%) من النساء المتزوجات للعنف النفسي وأفادت (10%) منهن بتعرضهن للعنف الجنسي.

ويتضح من خلال الدراسات العربية والفلسطينية السابقة، التزايد في معدلات العنف، وأعلى معدلاتها كان العنف النفسي، كما بينت هذه الدراسات العلاقة العكسية بين مستوى التعليم والعنف، وارتفاع نسب العنف بين النساء غير العاملات مقارنة بالزوجات العاملات، بالإضافة إلى أنَّ نسبة العنف في الريف أعلى منه في الحضر، ونلاحظ أيضا تزايد حالات القتل بحسب إحصائيات مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وخاصة على خلفية ما يسمى ب"الشرف" ويشير ذلك إلى ارتفاع نسبة العنف والجريمة بشكل عام في المجتمع العربي والفلسطيني، ما يستدعي وجود قانون عقوبات رادع.

3.6.2 الدراسات الأجنبية

أشار تقرير (WHO, 2016) أن واحدة من كل 3 نساء (35%) من النساء في أنحاء العالم كافة تعرضن في حياتهن للعنف على يد شركائهن الحميمين أو للعنف الجنسي على يد غير الشركاء. وأنَّ الكثير من هذا العنف، هو عنف الشريك. وتفيد نسبة (30%) من النساء المرتبطات بعلاقة مع شريك بأنهن يتعرضن لشكل معين من أشكال العنف الجسدي أو الجنسي على يد شركائهن في حياتهن في جميع أنحاء العالم، كما أشار إلى أنه على الصعيد العالمي نسبة تصل إلى (38%) من جرائم قتل النساء التي يرتكبها شركاء حميمون، وأنَّ من عوامل الخطر التي تدفع الفرد إلى ممارسة العنف ضد المرأة تدني مستوى التعليم والتعرّض للإيذاء في مرحلة الطفولة أو مشاهدة حالات من العنف المنزلي الممارس ضد المرأة وتعاطي الكحول على نحو ضار والسلوكيات التي تميل إلى تقبّل العنف، وعدم المساواة بين الجنسين.

وهدفت دراسة (Choi et al., 2012) إلى فحص أثر شبكات الدعم الاجتماعي والرقابة الاجتماعية على ضحايا العنف والإيذاء من الزوجات في هونج كونج، من خلال مسح أسري ضم (492) من الأزواج المهاجرين و(397) من الأزواج المحليين. وأشارت النتائج إلى أن النساء في أسر المهاجرين كن أكثر عرضة للعنف الزوجي وأكثر عزلة اجتماعيا من النساء في الأسر المحلية، وكذلك كانت الفروق في مستوى العنف ضد الزوجات لصالح النساء من أسر المهاجرين في المجالين الجنسي والجسدي، وأكثر هشاشة في الجانب النفسي من خلال ضعف الأثر للرقابة الاجتماعية والدعم الاجتماعي، وعلاقتها بالعنف الموجه ضد الزوجة مقارنة بالنساء في أسر الزوجين المحليين.

وأجرى (Bostock et al., 2009) دراسة هدفت التعرف إلى العنف الأسري الموجه ضد المرأة شمال بريطانيا، من خلال عينة قوامها 12 امرأة معنفة وافقت على الاشتراك في الدراسة، باستخدام أسلوب دراسة الحالة. أشارت النتائج إلى انتشار ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة، إذ أن واحدة من كل أربع نساء تتعرض للعنف في المجتمع البريطاني، وكانت ظاهرة العنف أكثر انتشاراً لدى النساء صغار السن، وغير العاملات، واللواتي لديهن عدد كبير من الأطفال.

وتناولت دراسة (Stickley et al., 2008) الاتجاهات نحو العنف ضد الزوجة في العاصمة موسكو، تكونت عينة الدراسة من (1190) فرداً موزعين إلى (510 رجل، و680 إمرأة) وزعت عليهم استبانة أشارت نتائجها إلى أنَّه تحت أي ظرف يمكن تبرير ضرب الأزواج لزوجاتهم، كما أشارت النتائج إلى أن حوالي أقل من نصف المستجيبين أشاروا إلى أنَّ العنف كان مشكلة خطيرة، بينما اعتقد عدد قليل من الذين تم أخذ آرائهم أن العنف يمكن أن يسمح به ضد الزوجة، ولقد ارتبطت وجهات النظر الداعمة للعنف عند الرجال بصغر السن، والطلاق، والصعوبات التي يواجهها الفرد، إضافة إلى الإدمان على الكحول، وتدني المستوى الدراسي.

وهدفت دراسة (Alhir, 2008) التعرف إلى أكثر أنواع العنف انتشاراً ضمن أفراد عينة البحث المكونة من (83) المرأة من المتزوجات العربيات، ممن يسكن في مدينة (مالمو) جنوب السويد، بينت النتائج أن أكثر أنواع العنف شيوعا لدى عينة البحث هو العنف الجسدي بنسبة (68%) لدى أفراد عينة البحث، بينما كانت نسبة العنف الاقتصادي لدى أفراد عينة البحث (19%)، أما العنف الجنسي فكانت نسبته (13%) لدى أفراد عينة البحث، ووجدت الباحثة أن العنف النفسي يغطي كل أنواع العنف الأخرى، وهي كالتالي: (أعراض اكتئابية 21، قلق حول الصحة 18، تعب وإرهاق 15، أعراض جسدية 13، مشاعر الوحدة والاغتراب 13، اضطرابات النوم 12، مشاعر النقص وعدم الثقة بالنفس 10، القلق الاجتماعي 8، وأخيراً الأعراض الرهابية (المخاوف المرضية – الفوبيا) 5. وأشارت إلى أنَّ النساء المعنفات يعانين من اضطراب في صحتهن النفسية، وأنَّ هناك علاقةً قويةً بين العنف والاضطرابات النفسية ونتائجها الناجمة عنه.

أما دراسة (Larsson, 2007) كما ورد في دراسة (Alhir, 2008) وهي بعنوان: "العنف الأسري وأثره على الصحة الجسمية والنفسية للمرأة المعنفة"، هدفت الدراسة إلى معرفة الفروق بين النساء المعنفات جسمياً، جنسياً، ونفسياً من قبل أحد أفراد الأسرة والنساء غير المتعرضات للعنف في سلامتهن الجسمية والنفسية وهي دراسة تجريبية، وهدفت أيضاً إلى معرفة الفروق بين النساء المتعرضات للعنف حسب سنوات التعرض للعنف، وبينت النتائج أن النساء المعنفات لديهن مشاكل نفسية وجسمية أكثر من النساء غير المعنفات كما أن هناك فروقاً بين النساء المعنفات تبعاً للفترة الزمنية التي تعرضن فيها للعنف حيث كانت النساء المتعرضات للعنف لفترة ست سنوات أو أكثر لديهم ضغوط نفسية عالية مع أعراض اكتئاب وآلام جسمية أكثر من النساء المتعرضات للعنف لخمس سنوات أو أقل.

وأجرت (Hage, 2006) دراسة هدفت إلى تحليل الخصائص النفسية لمجموعة من النساء الناجيات من العنف الأسري، حيث أجرت الباحثة مقابلة مع 6 نساء أمريكيات من أصول إفريقية و4 نساء من أصول أوروبية من اللواتي تعرضن إلى الضرب أو التهميش الاجتماعي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى إن أساليب التكيف الفعالة التي استخدمتها تلك النساء كانت هي الحصول على مصادر الدعم الاجتماعي للحفاظ على الإحساس بالذات، كما أشارت نتائج المقابلات إلى أنَّ خبرات الإساءة السابقة والدخول في علاقات مبكرة يهيئ هؤلاء النساء للإساءة وأنَّ متغيرات مثل محدودية مصادر الدخل والمستوى المرتفع من الضغوط والمعايير الاجتماعية وقلة مصادر الدعم الاجتماعي تسهم في شعور النساء بالخداع داخل علاقاتهن الزوجية.

وأجرت (Waldrop & Resick, 2004) دراسة على النساء البالغات اللاتي يتعرضن للعنف والإساءة وكيفية تحملهن لهذا العنف، واهتمت هذه الدراسة بتحديد الاستراتيجيات التي قامت بتحديدها تلك النسوة بعد تعرضهن للضرب والإيذاء. وهي تمثل استراتيجيات رد الفعل وتشمل هذه الاستراتيجيات استراتيجيات نشطة مثل التحدث مع صديق أو صديقة في المشكلة، ووضع خطة عمل والالتزام بها لمواجهة هذا العنف، أو استخدام استراتيجيات سلبية (مثل رفض الاعتراف بوقوع المشكلة، أو الاحتفاظ بمشاعر الصدمة وعدم الإفصاح عنها) وهذه الاستراتيجيات تقع تحت عنوان (الاقتراب – الابتعاد) كما استخدمت تلك النساء اللاتي تعرضن للضرب استراتيجيات معرفية سلوكية لخفض حدة الضغوط مثل تغيير طريقة تفكيرهن في الأمور، ومثل النظر في نصف الكوب الممتلئ أو الابتعاد المؤقت لفترة زمنية عن المواقف الضاغطة، كما قامت الدراسة بإجراء مقابلات مع تلك النسوة للتعرف على الآثار النفسية التي أحدثتها عمليات العنف التي تعرضن لها، فقد أشارت الباحثتان إلى أن الآثار المترتبة على التعرض لهذا العنف تمثلت في إصابة النسوة بحالات الاكتئاب.

كما أجرى (Michael & Daniel, 2004) دراسة بعنوان توقعات استمرار عدوان الرجل في مرحلة الزواج الأولى، وقد تم اختبار توقعات الزوج العدوانية ضد الزوجة على عينة بلغت (94) من مجتمع أزواج تم فيها ارتكاب الزوج مرة واحدة على الأقل لعدوان جسدي ضد زوجته خلال فترة الخطوبة، وقد تم قياس التوقعات في فترة شهر واحد قبل الزواج، والعدوان المذكور، ثم تم قياسه في فترة ستة أشهر وثمانية عشر شهراً وثلاثين شهراً بعد الزواج. وتبين أن أكثر من (76%) من الأزواج الذين مارسوا العدوان خلال فترة الخطوبة كانوا عدوانيين في الأشهر الثلاثين الأولى للزواج.

وفي دراسة (Yoshihama, 2003) والتي حاول الربط فيها بين استخدام استراتيجيات تحمل العنف المنزلي وبالضغوط النفسية وأثر البيئة المحيطة (في دراسة عبر ثقافية) أجريت على نساء أمريكيات من أصول يابانية ونساء يابانيات يعشن في اليابان، تتراوح أعمارهن بين (49-18 سنة) وبلغت أفراد العينة المشاركة 211 سيدة تعرض منهن (129) للعنف الزوجي المنزلي – وتم تحديد أنواع العنف الزوجي المنزلي، ويشمل العنف البدني والنفسي والجنسي بمستوياته المختلفة، واستخدم مقياس لتحديد استراتيجيات تحمل العنف وتتضمن هذه الاستراتيجيات (طلب المساعدة من الأسرة، والأصدقاء والمرشدين النفسانيين، ومواجهة الزوج العنيف، والانفصال عنه، أو اللجوء إلى استخدام العقاقير والمخدرات (الهروب من الموقف) وقد اتصفت العينة المشاركة سواء التي تعيش في أمريكا أو اليابان بأنهن جامعيات ويعملن ولديهن دخل مرتفع، وشاركت في الدراسة مجموعة لم تتعرض للعنف وجاءت النتائج لتثبت أن استخدام استراتيجيات تحمل العنف ظلت واحدة بين المجموعة الأمريكية واليابانية ولا فروق بينهم، كما أظهرت اليابانيات الأمريكيات أنهن أكثر استخداماً للاستراتيجيات النشطة (طلب المساعدة ومواجهة الزوج العنيف) وكانت الفروق مع العينة اليابانية دالة عند مستوى (0.05). بينما أظهرت العينة اليابانية أنهن أكثر استخداماً للاستراتيجيات السلبية، كما أن النساء اللاتي يستخدمن استراتيجيات نشطة يغيرن منها إلى الاستراتيجيات السلبية عند تعرضهن للضغوط الشديدة.

نلاحظ مما سبق في الدراسات الأجنبية، أن هنالك فوارق بين الدول من حيث نسب النساء اللواتي يتعرضن للعنف الجسدي والعنف الجنسي من قبل الزوج ومن قبل الشريك الحميم، وهناك فوارق بين نتائج دراسات أجريت بنفس الدولة، وعلى الأغلب تعزى هذه الفوارق لعدة عوامل أهمها: الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والقانونية، والصحية للنساء المعنفات وللأزواج العنيفين، وكذلك منهجية إجراء الدراسة، وأسلوب اختيار العينة، وغيرها من العوامل، والمشترك بين جميع الدول هو تزايد معدلات العنف ضد النساء.

4.6.2 تعقيب على الدراسات السابقة

حرصت الباحثة على أصالة الدّراسة التي تقوم بها بدافع الشعور بالمسؤولية، ولأهمية موضوعها كعامل يعتبر غاية في الأهمية في تحقيق التنمية البشرية، لأن الفرد هو أساس التنمية، والمرأة هي الأساس في تربية الأفراد، فهي نصف المجتمع، وتربي النصف الآخر، فإذا كانت معنفة ومسلوبة الإرادة وتعاني من مشاكل صحية ونفسية، فكيف ستقدم للمجتمع جيل يساهم في التنمية والتطور، فإن فاقد الشيء لا يعطيه.

أشارت الدراسات أن المرأة في وطننا العربي هي من أكثر الطاقات المهمشة في عملية التنمية الشاملة، فلا زالت حتى اليوم لا تتمتع في معظم المجتمعات العربية بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجل، وظلت النظرة إلى المرأة بوصفها كائنا لا يصلح سوى للدور الإنجابي، لكن ما يدعو إلى التفاؤل أن هذه النظرة قد بدأت في التغير شيئا فشيئا، ولو بنسبة بسيطة بسبب ضغوط الاحتياجات المتزايدة لهذا العصر الذي يحتاج للمزيد من الموارد البشرية المدربة والمؤهلة للتصدي لجميع التحديات التي يحملها العصر، ويظل وطننا العربي بوضعه الحالي أكثر حاجة إلى دمج نسائه في خطط وعمليات التنمية وإشراكهن في المشاريع الرامية إلى تحسين نوعية الحياة وتأسيس بيئة أفضل لنمو الجنس البشري

بحيث يمتلك التعليم والتدريب والتأهيل الملائم لمجابهة تحديدات العصر الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية وغيرها (حلوة، 2007)، (كما جاء في جبران، 2014).

نلاحظ أنَّ مشكلة العنف ضد المرأة في فلسطين لا تختلف كثيرا عنها في العالم العربي، إلا أنَّ المشكلة تزداد سوءاً في فلسطين لوجود الاحتلال وما له من تأثير سلبي على جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

بالإضافة إلى الاعتقاد السائد في المجتمع الفلسطيني كما في العالم العربي، بأن العنف الأسري عامة، والعنف ضد النساء خاصة، مشكلة عائلية خاصة، وأنَّ المجتمعات العربية أغلبها إن لم تكن جميعها مجتمعات ذكورية أبوية تنظر إلى المرأة نظرة دونية، وغياب قانون يحرم هذه المشكلة قد يعتبر أحد ما أفرزه هذا الاعتقاد. وأنَّ وعي الرجل العنيف لهذا الاعتقاد، والتعامل الفعلي السائد في المجتمع مع الرجال العنيفين على أنَّ عنفهم ضد زوجاتهم هو مشكلة خاصة، زادت من استمرارية عنفهم ضد زوجاتهم واضطهادهم لهن.

كما أنَّ ظن المرأة المعنفة بأنَّ تعرضها للعنف والإساءة والتنكيل من زوجها هو مشكلة خاصة قد يكون أحد الأسباب التي تدفعها للاحتفاظ بالمشكلة لنفسها وعدم بحثها عن مساعدة خارج نطاق الأسرة، إلى جانب خوفها من الفضيحة، إضافة إلى الخوف من الانتقام من الرجل العنيف والنظرة السلبية، المتمثلة بالنبذ واللوم للضحية، التي ينظر من خلالها المجتمع للمرأة المعنفة، وإن عدم توجه المرأة المعنفة لجهات رسمية وغير رسمية لطلب المساعدة والمناصرة والحماية، تساهم في استمرارية العنف ضدها.

كما أنَّ بعض الدراسات المذكورة في البحث أعلاه أفصحت عن أنَّ النساء اللواتي سبق لهن الزواج من قطاع غزة، كن أكثر عرضة للعنف والإساءة من نظيراتهن من الضفة الغربية، وأن النساء اللواتي سبق

لهن الزواج في مخيمات اللاجئين كن أكثر عرضة للعنف والإساءة من نظيراتهن من المناطق الريفية والحضرية.

وأشارت أيضا نتائج الدراسات السابقة في فلسطين، أن أكثر الأساليب شيوعاً التي تتبعها النساء اللواتي سبق لهن الزواج لمواجهة العنف ضدهن هو تجاهل العنف، والمحافظة على تعرضهن للعنف لأنفسهن، وعدم التحدث عنه مع أحد، ومناقشة الزوج حول تصرفاته العنيفة، والطلب منه الكف عن تصرفاته هذه، وأقل من ذلك شيوعاً مغادرة المنزل والذهاب إلى أسرتها المرجعية لطلب المساعدة، والحديث مع الأسرة والأقارب عند التعرض للعنف، ولكن لم تترك البيت، ونسب ضئيلة جدّاً توجهت لجهات رسمية (كالشرطة أو مؤسسات الخدمات الاجتماعية) لطلب المساعدة والمشورة والتوجيه.

وأن النساء اللواتي لا يعملن خارج البيت، أكثر عرضة للعنف من أزواجهن مقارنة مع نظيراتهن من النساء اللواتي يعملن خارج البيت.

5.6.2 أوجه التشابه والإختلاف

نناقش في هذه السطور ما تقدم من استعراض للدراسات السابقة العربية والأجنبية، نلاحظ أنَّه حتى الشعوب التي قطعت شوطاً طويلاً في التحضر، وبناء مجتمعاتها على أسس جديدة تعاني أيضاً من انتهاكات واضحة ضد المرأة تصل إلى القتل والعنف الجسدي فضلاً عن أنواع العنف الأخرى، وهنا نلمس وجه التشابه بوجود العنف ضد المرأة في جميع أنحاء العالم الغربية والعربية والحضرية والريفية، مع وجود اختلاف في حجم وأسباب وأساليب العنف وطرق التصدي له.

تناولت الدراسات السابقة أشكال العنف الذي تعاني منه المرأة المتزوجة أي العنف المباشر المتمثل (بالنفسي، أو الجنسي، أو الجسدي)، ولم تتناول العنف المباشر أو غير المباشر بجميع تفصيلاته

والذي تميزت به هذه الدراسة، ومن جانب آخر تناولت بعض الدراسات السابقة مدى تقبل المرأة للعنف أما الدراسة الحالية فإنها تناولت الأنماط والأسباب الموجه من العنف نحو المرأة.

وكما لاحظنا أنَّ جميع الدراسات السابقة تناولت وجود الظاهرة من عدم وجودها المتمثل في (العنف النفسي، العنف الجنسي، الإهمال، العنف الجسدي، وغيرها)، أما هذه الدراسة افترضت وجود العنف وبحثت في أسبابه.

أما عن أهم الاختلافات بين الدراسات العربية والدراسات الأجنبية، فيتمثل في عدم اعتراف أغلب المجتمعات العربية بوجود العنف الممارس ضد النساء وعدم وجود قوانين أو مؤسسات تساند وترعى حقوق المرأة المعنفة، بينما في المجتمعات الغربية تجد المرأة المعنفة الدعم الحكومي والقانوني والمؤسساتي لها، ولا تخشى من الاعتراف بالمشكلة أو الإفصاح والتحدث عنها.

ويبقى وجهه التشابه بين الدراسات العربية والأجنبية، هو التزايد المستمر لتعرض النساء إلى كافة أشكال العنف وخاصة القتل.

وعليه يمكن إجمال نقاط أوجه التشابه في الدراسات السابقة على النحو التالي:

1. تناولت متغير العنف بجميع أشكاله، العنف الجسدي، واللفظي، والنفسي، والجنسي.
2. تناولت أساليب انعكاس العنف على المرأة بشكل عام والزوجة بشكل خاص.
3. تناولت العينات مختلف الفئات في مجتمع الدراسة (المدينة والقرية والمخيم).
4. تناولت الدراسات السابقة المعروضة منهج البحث المسحي والوصفي التحليلي، عدا دراستين تناولتا المنهج التجريبي، وهي دراسة (Larsson, 2007) في السويد، ودراسة (Yoshihama, 2003) في أمريكا.

5. تناولت الدراسات السابقة متغير العنف كمتغير تابع، ثم ما يرتبط به من متغيرات أخرى كمتغيرات مستقلة.

6. وستكون الدراسة الحالية استكمالاً وامتداداً للدراسات السابقة وما نادت به من توصيات.

الفصل الثالث

الإطار المنهجي للدراسة

1.3 مقدمة

يستعرض هذا الفصل منهجية الدراسة، وأدواتها التي اختارتها الباحثة لإجراء دراستها، وكذلك مجتمع الدّراسة الذي أجرت عليه الباحثة الدراسة، وعينة الدّراسة وخصائصها، والطريقة التي اتبعتها الباحثة للتأكد من صدق أداة الدراسة، وكيفية التحقق من ثبات الأداة، وطريقة المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة.

2.3 منهج الدراسة

استناداً إلى طبيعة الدِّراسة وأهدافها استخدمت الدّراسة الحالية المنهج الوصفي، وذلك لملائمته لأغراض الدراسة، من حيث رصد وتحليل واقع مشكلة الدّراسة في الوقت الحاضر، وكما هي في الواقع من خلال وصفها، وتفسيرها، والتنبؤ بها، وهو المنهج المناسب والأفضل- في رأي الباحثة- لمثل هذه الدراسات.

3.3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدّراسة من جميع النساء الفلسطينيات المتزوجات في محافظة أريحا والأغوار البالغ عددهن (6194) امرأة للعام 2016/2015 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).

4.3 عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدّراسة بحيث تكون ممثلة لمجتمعها بالاعتماد على الأسس الإحصائية لاختيار العينات بالطريقة الطبقية العشوائية، طبقية من حيث متغير التجمع، وتكونت العينة من (363) امرأة متزوجة، وقد تم حساب حجم عينة الدّراسة بنسبة خطأ مقدارها (5%) من مجتمعها باستخدام موقع حساب العينات www.surveysystem.com، وذلك كما هو واضح في ملحق رقم (2.5). ويوضح الجدول رقم (1.3) توزيع مجتمع الدّراسة والعينة وفقاً لمتغير التجمع.

جدول رقم (1.3). توزيع مجتمع الدّراسة والعينة وفقاً لمتغير التجمع

الرقم	التجمع	مجتمع الدراسة	العينة المطلوبة
.1	**مدينة**	1216	71
.2	**قرى**	1994	117
.3	**مخيمات**	2984	175
المجموع		**6194**	**363**

وتوضح الجداول رقم (3.3-2.3) الخصائص الديمغرافية للعينة.

جدول رقم (2.3). الأعداد، والنسب المئوية لخصائص العينة الديمغرافية

المتغيرات	العدد	النسبة المئوية	القيم الناقصة
نوع الزواج			
تقليدي (بدون معرفة مسبقة)	194	53.4	-
غير تقليدي (بمعرفة مسبقة)	169	46.6	
المؤهل العلمي			
أساسي فما دون	94	26.6	10
ثانوي	115	32.6	
دبلوم	48	13.6	
بكالوريوس فأعلى	96	27.2	
مكان السكن			
مدينة	71	19.6	-
قرية	117	32.2	
مخيم	175	48.2	
العلاقة بقوة العمل			
تعمل	163	44.9	-
لا تعمل	200	55.1	
درجة التدين			
متدينة	142	39.2	-
متدينة إلى حد ما	174	47.9	
غير متدينة	47	12.9	

جـدول رقـم (3.3). الأعـداد، والمتوسـطات الحسـابية، والانحرافـات المعياريـة لخصـائص العينـة الديمغرافية

المتغيرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العمر عند الزواج	363	22.89	5.76
الفارق العمري بين الزوجين	363	5.52	4.62
عدد سنوات الزواج	363	13.45	9.58

5.3 الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (2.3) خصائص العينة الديمغرافية وفقاً لمتغيرات: نوع الزواج، والمؤهل العلمي، ومكان السكن، والعلاقة بقوة العمل، ودرجة التدين، وذلك كما يلي:

1.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير نوع الزواج:

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن نوع الزواج كان تقليدياً (بدون معرفة مسبقة) لدى 53.4% من أفراد العينة وكان لدى 46.6% منهم غير تقليدي (بمعرفة مسبقة).

2.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي:

بينت النتائج الواردة في الجدول رقم (2.3) أن المؤهل العلمي لدى 26.6% من المبحوثات أساسي فما دون، 32.6% ثانوي، 13.6% دبلوم، وكان المؤهل العلمي لدى 27.2% منهن بكالوريوس فأعلى.

3.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير مكان السكن:

يتضح من المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن 19.6% من أفراد العينة من سكان المدن، 32.2% من سكان القرى، وكان 48.2% من سكان المخيمات.

4.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير العلاقة بقوة العمل:

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن 44.9% من المبحوثات من العاملات، مقابل 55.1% منهن من غير العاملات.

5.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير درجة التدين:

بينت النتائج الواردة في الجدول رقم (2.3) أن 39.2% ممن شملتهم العينة من المتدينات، 47.9% متدينات إلى حد ما، وكان 12.9% منهن من غير المتدينات.

6.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير العمر عند الزواج:

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (3.3) أن المتوسط العمري عند الزواج لدى المبحوثات بلغ 22.89 سنة، مع انحراف معياري 5.76.

7.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الفارق العمري بين الزوجين:

يتضح من المعطيات الواردة في الجدول رقم (3.3) أن متوسط الفارق العمري بين الزوجين لدى أفراد العينة بلغ 5.52 سنة، مع انحراف معياري 4.62.

8.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير عدد سنوات الزواج:

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (3.3) أن متوسط عدد سنوات الزواج لدى المبحوثات بلغ 13.45 سنة، مع انحراف معياري 9.58.

6.3 أسلوب وأداة جمع البيانات

استخدمت الدّراسة الحالية أسلوب المسح بالعينة، والاستبانة أداةً لجمع البيانات، فبالرجوع إلى الأدبيات السابقة، ولفحص موضوع العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار، طورت الباحثة استبانة، وتم تعديلها بناءً على طلب توجيهات عشرة من المحكمين في العلوم الإنسانية،

الملحق (1.3)، (2.3)، تكونت الاستبانة من أربعة أقسام رئيسة، ضم القسم الأول معلومات عامة عن المبحوثات من حيث: العمر عند الزواج، والفارق العمري بين الزوجين، وعدد سنوات الزواج، ونوع الزواج، والمؤهل العلمي، ومكان السكن، والعلاقة بقوة العمل، ودرجة التدين، في حين ضم القسم الثاني أسباب العنف الموجه ضد الزوجة الذي تكوَّن من (25) فقرة، وتناول القسم الثالث أشكال العنف الذي تكوَّن من (14) فقرة، وتضمن القسم الرابع استراتيجيات الحد من العنف الموجه ضد الزوجة الذي تكوَّن من (15) فقرة، علماً بأن طريقة الإجابة عن أداة الدّراسة تركزت في الاختيار من سلم خماسي، على نمط ليكرت (Likert Scale)، وذلك كما يأتي: أوافق بشدة، أوافق، بين بين، لا أوافق، ولا أوافق بشدة، وبذلك تحوي الدّراسة الحالية المتغيرات المستقلة الآتية وهي: العمر عند الزواج، والفارق العمري بين الزوجين، وعدد سنوات الزواج، ونوع الزواج، والمؤهل العلمي، ومكان السكن، والعلاقة بقوة العمل، ودرجة التدين، كما تحوي الدّراسة متغيراً تابعاً العنف الموجه ضد الزوجة بأبعاده المختلفة: الأسباب، والأشكال، وطرق الحد منه، وذلك كما هو واضح في الملحق رقم (3.3).

1.6.3 صدق أداة الدراسة

تم التحقق من صدق أداة الدّراسة بعرضها على مجموعة من المحكمين الذين أبدوا عدداً من الملاحظات حولها التي تم أخذها بعين الاعتبار عند إخراج الأداة بشكلها النهائي، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، تم التحقق من الصدق بحساب التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات الأداة وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.3-6.3).

جدول رقم (4.3): نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لأسباب العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية

الرقم	الفقرات	درجة التشبع
.1	عدم إنجاب الذكور	0.53
.2	إهانة أقارب الزوج	0.64
.3	الطعن في رجولة الزوج	0.72
.4	تذكير الزوج بنقاط ضعفه	0.67
.5	الكذب على الزوج	0.72
.6	الخيانة الزوجية من قبل الزوجة	0.76
.7	عدم طاعة الزوج	0.68
.8	كثرة ثرثرة المرأة	0.64
.9	عدم القيام بالواجبات البيتية	0.61
.10	عدم الالتزام بعادات وتقاليد المجتمع	0.63
.11	كثرة متطلبات الزوجة	0.62
.12	تدخل أهل الزوجين في شؤون الأسرة	0.60
.13	كثرة المشاكل مع الجيران	0.60
.14	الاختلاف على تربية الأبناء	0.65
.15	غيرة الزوج على زوجته	0.54
.16	انتقاد الزوجة لزوجها أمام الآخرين	0.63
.17	ضعف شخصية الزوجة	0.67
.18	عدم اهتمام الزوجة بنفسها	0.61
.19	عدم قدرة الزوجة على تربية الأبناء	0.58
.20	النظرة الدونية للمرأة في المجتمع الفلسطيني	0.60
.21	سيطرة القيم الذكورية في المجتمع الفلسطيني	0.60
.22	عصبية الزوج	0.74
.23	البرود الجنسي للزوجة	0.54
.24	عدم قدرة الزوج على الإنفاق على الأسرة	0.60
.25	الفهم الخاطئ للدين بقوامة الرجل على المرأة	0.64

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (4.3) أن التحليل العاملي لأغلبية فقرات أداة الدّراسة دال إحصائياً، وتتمتع بدرجة مقبولة من التشبع، وأنها تشترك معاً في قياس أسباب العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار، في ضوء الإطار النظري الذي بني المقياس على أساسه.

جدول رقم (5.3): نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لأشكال العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية

الرقم	الفقرات	درجة التشبع
.26	الضرب باليد	0.73
.27	الضرب بالة حادة	0.60
.28	الحرق	0.63
.29	ممارسة الجنس بالإكراه	0.60
.30	الإهانة والشتيمة	0.76
.31	البصق في الوجه	0.77
.32	التهديد بالطلاق	0.74
.33	الطرد من المنزل	0.73
.34	حرماني من ممارسة رغباتي واهتماماتي	0.74
.35	الحبس في المنزل	0.73
.36	تجاهل وجود الزوجة	0.74
.37	السخرية من الزوجة	0.79
.38	الصراخ في وجه الزوجة	0.77
.39	شد الشعر	0.74

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (5.3) أن التحليل العاملي لجميع فقرات أداة الدّراسة دال إحصائياً، وتتمتع بدرجة مقبولة من التشبع، وأنها تشترك معاً في قياس أشكال العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار، في ضوء الإطار النظري الذي بني المقياس على أساسه.

جدول رقم (6.3): نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لاستراتيجيات الحد من العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية

الرقم	الفقرات	درجة التشبع
.40	مناقشة الموضوع مع الزوج	0.63
.41	الخضوع والإستسلام للأمر الواقع	0.63
.42	طلب المساعدة من الأهل	0.61
.43	طلب المساعدة من الأقارب	0.75
.44	طلب المساعدة من الأصدقاء	0.80
.45	طلب المساعدة من الجيران	0.81
.46	طلب المساعدة من الشرطة	0.68
.47	طلب المساعدة من اللجان المحلية	0.75
.48	طلب المساعدة من الشؤون الاجتماعية	0.79
.49	طلب المساعدة من رجال الدين	0.71
.50	طلب المساعدة من المؤسسات النسوية المختصة	0.73
.51	اللجوء إلى القضاء	0.69
.52	الانفصال عن الزوج	0.83
.53	طلب الطلاق	0.84
.54	إجتياز دورة تأهيل الأزواج	0.64

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (6.3) أن التحليل العاملي لجميع فقرات أداة الدّراسة دال إحصائياً، وتتمتع بدرجة مقبولة من التشبع، وأنها تشترك معاً في قياس استراتيجيات الحد من العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار، في ضوء الإطار النظري الذي بني المقياس على أساسه.

2.6.3 ثبات أداة الدراسة

تم حساب الثبات لأداة الدّراسة بأبعادها المختلفة بطريقة الاتساق الداخلي بحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وقد جاءت النتائج كما هي واضحة في الجدول رقم (7.3).

جدول رقم (7.3): نتائج معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لأداة الدّراسة بأبعادها المختلفة

الرقم	أبعاد الدراسة	عدد الفقرات	قيمة Alpha
.1	أسباب العنف	25	0.96
.2	أشكال العنف	14	0.97
.3	استراتيجيات الحد من العنف	15	0.95
الدرجة الكلية		**54**	**0.97**

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (7.3) أن أداة الدّراسة بأبعادها المختلفة تتمتع بدرجة عالية جداً من الثبات.

7.3 المعالجة الإحصائية للبيانات

بعد جمع بيانات الدّراسة قامت الباحثة بمراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وأدخلت إلى الحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، حيث أعطيت الإجابة أوافق بشدة 5 درجات، وأوافق 4 درجات، وبين بينً 3 درجات، ولا أوافق درجتين، ولا أوافق بشدة درجة واحدة، وذلك في الفقرات الموجبة وعكست في الفقرات السالبة، بحيث كلما ازدادت الدرجة ازدادت درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار والعكس صحيح.

تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخراج الأعداد، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وقد فحصت فرضيات الدّراسة عند المستوى $\alpha \leq 0.05$، عن طريق الاختبارات الإحصائية الآتية:

1- اختبار ت (T. Test).

2- اختبار تحليل التباين الأحادي (One way analysis of variance).

3- ومعامل الانحدار المعياري (Standardized regression).

4- التحليل العاملي (Factor analysis).

5- معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha).

تم ذلك باستخدام الحاسوب باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ولفهم نتائج الدّراسة يمكن الاستعانة بمفتاح المتوسطات الحسابية كما هو واضح في الجدول رقم (8.3).

جدول رقم (8.3): مفتاح المتوسطات الحسابية.

المتوسط الحسابي	**درجة العنف الموجه ضد** الزوجة الفلسطينية
2.33-1	**منخفضة**
3.67-2.34	**متوسطة**
5-3.68	**عالية**

الفصل الرابـع

نتائـج الدراسـة

1.4 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة، حول العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظـة أريحـا والأغـوار، وذلـك مـن خـلال الإجابـة عـن أسـئلة الدّراسـة وأهـدافها واختبـار فرضـياتها باستخدام التقنيات الإحصائية المناسبة.

2.4 نتائج أسئلة الدراسة

1.2.4 السؤال الأول: ما درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لدرجة العنف الموجه ضد **الزوجة** الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (1.4).

جدول رقم (1.4): الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لدرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار.

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)
درجة العنف	**363**	**2.68**	**0.93**	**53.6**

يتضح من المعطيات الواردة في الجدول رقم (1.4) أن درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (2.68)، وانحراف معياري (0.93)، حيث أكدت 53.6% من النساء المبحوثات تعرضهن للعنف بأشكاله المختلفة.

2.2.4 السؤال الثاني: ما أسباب العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لأسباب العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار مرتبة حسب الأهمية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (2.4).

جدول رقم (2.4– أ): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لأسباب العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار مرتبة حسب الأهمية

رقم الفقرة	أسباب العنف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)
15	غيرة الزوج على زوجته	3.25	1.27	65.0
22	عصبية الزوج	3.08	1.43	61.6
21	سيطرة القيم الذكورية في المجتمع الفلسطيني	2.94	1.42	58.8
25	الفهم الخاطئ للدين بقوامة الرجل على المرأة	2.93	1.48	58.6
14	الاختلاف على تربية الأبناء	2.83	1.24	56.6
24	عدم قدرة الزوج على الإنفاق على الأسرة	2.80	1.37	56.0
1	عدم إنجاب الذكور	2.79	1.30	55.8
11	كثرة متطلبات الزوجة	2.78	1.15	55.6
12	تدخل أهل الزوجين في شؤون الأسرة	2.75	1.41	55.0
20	النظرة الدونية للمرأة في المجتمع الفلسطيني	2.74	1.262	54.8
4	تذكير الزوج بنقاط ضعفه	2.68	1.34	53.6
7	عدم طاعة الزوج	2.65	1.36	53.0
17	ضعف شخصية الزوجة	2.65	1.32	53.0

جدول رقم (2.4– ب): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لأسباب العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار مرتبة حسب الأهمية

رقم الفقرة	أسباب العنف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)
5	الكذب على الزوج	2.64	1.43	52.8
10	عدم الالتزام بعادات وتقاليد المجتمع	2.64	1.17	52.8
8	كثرة ثرثرة المرأة	2.57	1.18	51.4
3	الطعن في رجولة الزوج	2.56	1.38	51.2
23	البرود الجنسي للزوجة	2.55	1.24	51.0
16	انتقاد الزوجة لزوجها أمام الآخرين	2.54	1.36	50.8
2	إهانة أقارب الزوج	2.52	1.36	50.4
19	عدم قدرة الزوجة على تربية الأبناء	2.49	1.30	49.8
18	عدم اهتمام الزوجة بنفسها	2.49	1.35	49.8
6	الخيانة الزوجية من قبل الزوجة	2.47	1.62	49.4
9	عدم القيام بالواجبات البيتية	2.45	1.19	49.0
13	كثرة المشاكل مع الجيران	2.21	1.15	44.2

يوضح الجدول رقم (2.4) أسباب العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار مرتبة حسب الأهمية، وقد جاء في مقدمتها: غيرة الزوج على زوجته، فعصبية الزوج، تلاه سيطرة القيم الذكورية في المجتمع الفلسطيني، فالفهم الخاطئ للدين بقوامة الرجل على المرأة، والاختلاف على تربية الأبناء، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه.

3.2.4 السؤال الثالث: ما أشكال العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لأشكال العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار مرتبة حسب الأهمية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (3.4).

جدول رقم (3.4): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لأشكال العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار مرتبة حسب الأهمية

رقم الفقرة	أشكال العنف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)
26	الضرب باليد	2.87	1.61	57.4
38	الصراخ في وجه الزوجة	2.72	1.57	54.4
34	حرماني من ممارسة رغباتي واهتماماتي	2.64	1.45	52.8
36	تجاهل وجود الزوجة	2.61	1.50	52.2
30	الإهانة والشتيمة	2.60	1.53	52.0
37	السخرية من الزوجة	2.52	1.54	50.4
32	التهديد بالطلاق	2.47	1.47	49.4
39	شد الشعر	2.40	1.54	48.0
33	الطرد من المنزل	2.40	1.44	48.0
35	الحبس في المنزل	2.35	1.35	47.0
31	البصق في الوجه	2.30	1.47	46.0
29	ممارسة الجنس بالإكراه	2.23	1.40	44.6
27	الضرب بآلة حادة	1.98	1.25	39.6
28	الحرق	1.63	1.09	32.6

يوضح الجدول رقم (3.4) أشكال العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار مرتبة حسب الأهمية، وقد جاء في مقدمتها: الضرب باليد، والصراخ في وجه الزوجة، وحرمانها من

ممارسة رغباتها واهتماماتها، تلاه تجاهل وجودها، ثم الإهانة والشتيمة، والسخرية منها، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه.

4.2.4 السؤال الرابع: ما استراتيجيات الحد من العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لأهم استراتيجيات الحد من العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار مرتبة حسب الأهمية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.4).

جدول رقم (4.4): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لأهم استراتيجيات الحد من العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار مرتبة حسب الأهمية

رقم الفقرة	استراتيجيات الحد من العنف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)
41	الخضوع والاستسلام للأمر الواقع	4.18	1.05	83.6
40	مناقشة الموضوع مع الزوج	3.38	1.39	67.6
42	طلب المساعدة من الأهل	3.21	1.23	64.2
43	طلب المساعدة من الأقارب	2.84	1.31	56.8
44	طلب المساعدة من الأصدقاء	2.77	1.32	55.4
49	طلب المساعدة من رجال الدين	2.65	1.15	53.0
50	طلب المساعدة من المؤسسات النسوية المختصة	2.62	1.17	52.4
48	طلب المساعدة من الشؤون الاجتماعية	2.61	1.25	52.2
51	اللجوء إلى القضاء	2.61	1.31	52.2
54	اجتياز دورة تأهيل الأزواج	2.57	1.19	51.4
52	الانفصال عن الزوج	2.51	1.29	50.2
53	طلب الطلاق	2.39	1.31	47.8
46	طلب المساعدة من الشرطة	2.34	1.28	46.8
47	طلب المساعدة من اللجان المحلية	2.32	1.24	46.4
45	طلب المساعدة من الجيران	2.31	1.15	46.2

يوضح الجدول رقم (4.4) استراتيجيات الحد من العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار مرتبة حسب الأهمية، وقد جاء في مقدمتها: الخضوع والاستسلام للأمر الواقع، تلاه مناقشة الموضوع مع الزوج، فطلب المساعدة من الأهل، والأقارب، ثم الأصدقاء، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه.

3.4 نتائج فرضيات الدراسة

1.3.4 الفرضية الرئيسة الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار وفقاً لمتغيرات: العمر عند الزواج، والفارق العمري بين الزوجين، وعدد سنوات الزواج، ونوع الزواج، والمؤهل العلمي، ومكان السكن، والعلاقة بقوة العمل، ودرجة التدين.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

1.1.3.4 الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير نوع الزواج.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار ت (t.test) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير نوع الزواج، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (5.4).

جدول رقم (5.4): نتائج اختبار ت (t.test) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير نوع الزواج

نوع الزواج	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
تقليدي	194	2.89	0.92	361	4.767	*0.000
غير تقليدي	169	2.43	0.87			

*دال إحصائياً

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (5.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير نوع الزواج، لصالح المبحوثات اللواتي تزوجن بطريقة تقليدية، اللواتي كانت درجة العنف الموجه ضدهن أعلى، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه، وبذلك تكون الفرضية قد رفضت.

2.1.3.4 الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار ت (t.test) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (6.4).

جدول رقم (6.4): نتائج اختبار ت (t.test) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل

العلاقة بقوة العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
تعمل	163	2.51	0.90	361	−3.021	*0.003
لا تعمل	200	2.81	0.93			

*دال إحصائياً

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (6.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل، لصالح المبحوثات غير العاملات اللواتي، اللواتي كانت درجة العنف الموجه ضدهن أعلى، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه، وبذلك تكون الفرضية قد رفضت.

3.1.3.4 الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (7.4).

جدول رقم (7.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	3	9.704	3.235	3.832	*0.010
داخل المجموعات	349	294.588	0.844		
المجموع	352	304.292	-----		

*دال إحصائياً

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (7.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وبذلك تكون الفرضية قد رفضت، ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخرج اختبار توكي (Tukey test) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (8.4).

جدول رقم (8.4): نتائج اختبار توكي (Tukey test) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المقارنات	أساسي فما دون	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس فأعلى
أساسي فما دون		0.19756	0.27987	0.43758*
ثانوي			0.08231	0.24002
دبلوم				0.15770
بكالوريوس فأعلى				

تشير المقارنات الثنائية البعدية في الجدول رقم (8.4) أن الفروق **في** درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير المؤهل العلمي كانت بين النساء ذوات المؤهل العلمي الأساسي فما دون والبكالوريوس فأعلى، لصالح الأساسي فما دون اللواتي كانت درجة العنف الموجه ضدهن أعلى، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (9.4).

جدول رقم (9.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أساسي فما دون	99	2.89	1.09
ثانوي	107	2.69	0.66
دبلوم	48	2.61	0.81
بكالوريوس فأعلى	99	2.45	1.00

4.1.3.4 الفرضية الفرعية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير مكان السكن.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير مكان السكن، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (10.4).

جدول رقم (10.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير مكان السكن

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	2	62.167	31.083	44.279	*0.000
داخل المجموعات	360	252.720	0.702		
المجموع	362	314.886	-----		

*دال إحصائياً

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (10.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير مكان السكن، وبذلك تكون الفرضية قد رفضت، ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخرج اختبار توكي (Tukey test) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير مكان السكن، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (11.4).

جدول رقم (11.4): نتائج اختبار توكي (Tukey test) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير مكان السكن

المقارنات	مدينة	قرية	مخيم
مدينة		-0.21038	-1.10123*
قرية			-0.89085*
مخيم			

تشير المقارنات الثنائية البعدية في الجدول رقم (11.4) أن الفروق **في** درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير مكان السكن كانت بين النساء الساكنات في

المدن والساكنات في المخيمات من جهة، وبين النساء الساكنات في القرى والساكنات في المخيمات من جهة أخرى، لصالح النساء الساكنات في المخيمات اللواتي كانت درجة العنف الموجه ضدهن أعلى، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (12.4).

جدول رقم (12.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير مكان السكن

مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدينة	71	2.39	0.72
قرية	117	2.60	0.99
مخيم	175	3.49	0.80

5.1.3.4 الفرضية الفرعية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير درجة التدين.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير درجة التدين، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (13.4).

جدول رقم (13.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير درجة التدين

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	2	7.561	3.780	4.428	*0.013
داخل المجموعات	360	307.326	0.854		
المجموع	362	314.886	-----		

*دال إحصائياً

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (10.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير درجة التدين، وبذلك تكون الفرضية قد رفضت، ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخرج اختبار توكي (Tukey test) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير درجة التدين، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (14.4).

جدول رقم (14.4): نتائج اختبار توكي (Tukey test) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير درجة التدين

المقارنات	متدينة	متدينة إلى حد ما	غير متدينة
متدينة		-0.30676*	-0.23930
متدينة إلى حد ما			0.06746
غير متدينة			

تشير المقارنات الثنائية البعدية في الجدول رقم (14.4) أن الفروق **في** درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير درجة التدين كانت بين النساء المتدينات

والمتدينات إلى حد ما، لصالح النساء المتدينات إلى حد ما اللواتي كانت درجة العنف الموجه ضدهن أعلى، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (15.4).

جدول رقم (15.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير درجة التدين

درجة التدين	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
متدينة	142	2.50	0.96
متدينة إلى حد ما	174	2.80	0.94
غير متدينة	47	2.74	0.68

6.1.3.4 الفرضية الفرعية السادسة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين متغير العمر عند الزواج ودرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار.

7.1.3.4 الفرضية الفرعية السابعة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين متغير الفارق العمري بين الزوجين ودرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار.

8.1.3.4 الفرضية الفرعية الثامنة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين متغير عدد سنوات الزواج ودرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار.

للتحقق من صحة الفرضيات السابقة تم استخدام معامل الانحدار المعياري (standardized regression) للعلاقة بين متغيرات العمر عند الزواج، والفارق العمري بين الزوجين، ودرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (16.4).

جدول رقم (16.4): نتائج معامل الانحدار المعياري (standardized regression) للعلاقة بين متغيرات العمر عند الزواج، والفارق العمري بين الزوجين، ودرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار

المتغيرات	العدد	قيمة Beta	الدلالة الإحصائية
العمر عند الزواج	363	-0.195	*0.000
الفارق العمري بين الزوجين	363	0.189	*0.000
عدد سنوات الزواج	363	-0.156	*0.003

*دال إحصائياً

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (16.4) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين متغيرات العمر عند الزواج، والفارق العمري بين الزوجين، ودرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار، وبذلك تكون الفرضيات قد رفضت، فقد وجدت علاقة عكسية بين متغير العمر عند الزواج ودرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار، بحيث كلما قل العمر عند الزواج ازدادت درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار والعكس صحيح، وقد وجدت علاقة عكسية أيضاً بين متغير عدد سنوات الزواج ودرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار، بحيث كلما قلت عدد سنوات الزواج ازدادت درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار والعكس صحيح، في المقابل وجدت علاقة طردية بين متغير الفارق العمري بين الزوجين ودرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار، بحيث كلما ازداد الفارق العمري بين الزوجين ازدادت درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار والعكس صحيح.

الفصل الخامس

ملخص النتائج والاستنتاجات والتوصيات

1.5 مقدمة

يعالج الفصل الحالي نتائج الدّراسة واستنتاجاتها مع الأخذ بعين الاعتبار أسئلة الدّراسة وفرضياتها وأهدافها إضافة لتحليل نتائج الدّراسة ومقارنتها بالدراسات السابقة إن وجدت، وبلورة بعض التوصيات استناداً لنتائج الدراسة.

2.5 ملخص نتائج الدّراسة ومناقشتها

1.2.5 ملخص النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

أولاً: ملخص نتائج السؤال الأول المتعلق بدرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار.

يتضح من النتائج أن درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار كانت متوسطة، حيث أكدت 53.6% من النساء المبحوثات تعرضهن للعنف بأشكاله المختلفة، وهذه النتيجة تتفق مع ما جاء في دراسة شاهين (2014)، وتتفق أيضا مع دراسة العواد (2002).

وتعزو الباحثة الدرجة المتوسطة للعنف إلى أنَّ الكثير من النساء رفضت الإفصاح أو الاعتراف بتعرضها للعنف من قبل الزوج، لعدم ضمان الخصوصية والأمان، بالإضافة إلى نقص التقارير عن العنف في مجتمع أبوي وهيمنة ذكورية متسلطة (Banat & Rimawi, 2014)، وصعوبة قياس مدى انتشار العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني بسبب الثقافة العربية السائدة، وعدم وجود أي وثائق رسمية أو بيانات لعدد الحالات التي تم ارتكابها أعمال عنف ضد المرأة، كما ورد في دراسة Banat, (2015)، ويتفق ذلك مع ما جاء في النظرية الأبوية والذكورية (النظرية البطريركية).

ثانيا: ملخص نتائج السؤال الثاني المتعلق بأسباب العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار.

لخصت نتائج أسباب العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار مرتبة حسب الأهمية، وقد جاء في مقدمتها: غيرة الزوج على زوجته، فعصبية الزوج، تلاه سيطرة القيم الذكورية في المجتمع الفلسطيني، فالفهم الخاطئ للدين بقوامة الرجل على المرأة، والاختلاف على تربية الأبناء.

وبالرجوع إلى الجدول (2.4) لمناقشة أعلى خمس فقرات، وأقل فقرة في المتوسط الحسابي والوزن النسبي كانت النتائج كما يأتي:

1- الفقرة الأولى "غيرة الزوج على زوجته" حصلت على أعلى وزن بنسبة 65%، وتعزو الباحثة ذلك إلى التنشئة الأسرية والاجتماعية للعائلة الفلسطينية، والتي تميز الذكور عن الإناث، بالإضافة إلى الثقافة السائدة في المجتمع الفلسطيني، والتي تزداد حدتها في محافظة أريحا والأغوار لوجود نسبة كبيرة من التجمعات البدوية والمخيمات فيها. ويتفق ذلك مع ما جاء في النظرية الأبوية والذكورية (النظرية البطريركية)، ونظرية التحليل النفسي.

2- الفقرة الثانية "عصبية الزوج" حصلت على نسبة 61%، وتعتقد الباحثة أنَّ أول أسباب عصبية الزوج هو غياب الوازع الديني، فقد حث ديننا الحنيف على عدم الغضب لما له من عواقب وخيمة. قال تعالى: ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾ (آل عمران، 134). وقال صلى الله عليه وسلم "لا تغضب ولك الجنة"، فكم من بيت انهار بسبب غضب شديد، أدى إلى تصرف مدمر، وكم من زواج تفسخ بسبب الغضب، وتعتبر العصبية أيضا من العادات المكتسبة في التربية في الأسر العربية بعامة، والأسر الفلسطينية بخاصة، فنشأة الطفل في أسرة يتصف فيها الأب بالعصبية، تجعل عنده استعداد كبير لتكرار هذا المشهد في المستقبل، وإحدى الأسباب الغير مباشرة في المجتمع الفلسطيني هو التأثير المباشر للاحتلال الإسرائيلي على الحياة اليومية للفلسطيني، وما يصاحبه من إفقار وحصار وإذلال، للرجال والنساء على حد سواء، مما يؤدي إلى استبطان العنف ومضاعفة آثاره، مما ينعكس على عصبية الزوج على أسرته خاصة الزوجة. ويتفق ذلك مع نظرية الصراع، ونظرية الإحباط.

3- الفقرة الثالثة "سيطرة القيم الذكورية في المجتمع الفلسطيني" وكانت بنسبة 58%، وتعزو الباحثة ذلك إلى العلاقة غير المتكافئة والتي تساعد على بقاء سيطرة الرجل على المرأة والحيلولة دون نهوضها بالكامل، أضف إلى ذلك طبيعة النظرة إلى المرأة من قبل المجتمع وحتى المرأة نفسها، ومنظومة العادات والتقاليد السائدة في المجتمع والتي تقلل من شأن المرأة وحقوقها ومكانتها خاصةً في المجتمعات العربية، ويتفق ذلك مع ما جاء في دراسة (Banat, 2015)، أن مجتمعنا الفلسطيني، هو مجتمع أبوّي، يعلي من شأن الذكر على حساب الأنثى، ويتجلى ذلك في مناحي الحياة كافة، في البيت وفي الشارع وفي العمل وقد عززّ هذا التمييز من حجم ونوعية الفروقات في التمتع بالحقوق والامتيازات بين كلا الجنسين، مما ساهم في تعزيز سيطرة وهيمنة القيم

الذكورية في المجتمع الأبوي الفلسطيني. ويتفق ذلك مع ما جاء في النظرية الأبوية والذكورية (النظرية البطريركية).

4- الفقرة الرابعة "الفهم الخاطئ للدين بقوامة الرجل على المرأة" حصلت على نسبة 58%، أرى أنَّ الفهم الخاطئ للدين باستخدام القوامة، مع الأسف واقع كثير من الرجال ممن جهلوا الحكم الشرعي لتلك الوظيفة، أو علموا الحكم الشرعي إلا أنهم تجاهلوا، فجعلوها تبريرا لإذلال وانتهاك حقوق المرأة ومكانتها، فالقوامة في اللغة من قام على الشيء يقوم قياماً، أي حافظ عليه وراعى مصالحه، ومن ذلك القيِّم، وهو الذي يقوم على شأن شيء ويليه، ويصلحه، والقيم هو السيد، وسائس الأمر، وقيم المرأة هو زوجها أو وليها لأنه يقوم بأمرها وما تحتاج. فالشرع الحكيم عندما جعل القوامة بيد الرجل بحكمته سبحانه وتعالى لم يجعل ذلك مطلقاً يستغله الرجال في إذلال النساء والتحكم بهن، وفق أهوائهم وما تشتهيه أنفسهم، بل قيَّد تلك الوظيفة بضوابط وقيود تردع كل من يستغل تلك الوظيفة الشرعية لإهانة المرأة والحط من قدرها، وسلبها حقوقها. وجاءت القاعدة الشرعية العظيمة في هذا قول الله سبحانه وتعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾، (النساء، 34). فالزوج قيّم على زوجته، أمين عليها، يتولى أمرها ويصلح حالها، يحوطها ويعتني بها، ليست القوامة مسحاً لشخصية المرأة بالكلية، وإنما هي معاونة ومؤازرة ورعاية.

5- الفقرة الخامسة "الاختلاف على تربية الأبناء" وكانت بنسبة 56%، من وجهة نظر الباحثة، أنَّ تربية الأبناء وتلبية متطلباتهم اليومية عملية مشتركة بين الأم والأب، لذا فان الاتفاق والتكامل بين دور الأم ودور الأب في تربية أبنائهما يعد أمرا في غاية الأهمية حيث لا تتضارب الآراء بين الأبوين فيضعف ذلك شخصية أحدهما أمام الأبناء مما يترك أثراً كبير على نفسية الأولاد ويظل معهم في حياتهم حتى بعد أن يصبحوا آباء وأمهات، ويعتبر الاختلاف على تربية الأبناء من أكثر

المشاكل في الأسر وأبلغها أثرا وظهورا فعندما يقوم أحد الطرفين الأب أو الأم بتربية الأبناء بأسلوب وفكر معين، ويأتي الطرف الآخر لينقض هذه التربية، وذلك الفكر بطريقة مختلفة قد تصل حد التضاد مما يؤدي إلى المشاكل وقد يؤدي إلى العنف من قبل الزوج باتجاه الزوجة باعتباره المهيمن والمسيطر في الأسرة، وهذا التناقض في أسلوب التربية يؤدي إلى حدوث مشاكل عاطفية لدى الطفل وعدم قدرة الطفل على التمييز بين الحق والباطل والصواب والخطأ، والأسوأ من ذلك تأثر الأبناء وتقليد الآباء وتكرار العنف ليبقى العنف في حلقة مغلقة. ويتفق ذلك مع نظرية التحليل النفسي.

6- الفقرة الثالثة عشر "كثرة المشاكل مع الجيران" 44%، حصلت على أقل متوسط حسابي ووزن نسبي، وتعزو الباحثة ذلك إلى أنَّ العلاقات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني تتسم بالتعاون والتشارك بين أفراد المجتمع وخاصة الجيران، فهم يتشاركون في الأحزان والأفراح، وتزداد هذه العلاقة قوة في الريف والمخيمات وتضعف في المناطق المتحضرة.

وترى الباحثة أن الفقرات الخمس الأولى، والتي حققت أعلى متوسط حسابي ووزن نسبي هي مؤشرات تدل على الثقافة السائدة في المجتمع الفلسطيني وهيمنة وتسلط الذكور، بالإضافة إلى التمييز والنظرة الدونية للمرأة، والتي تمثّل عائقاً وتحدّياً كبيراً أمام أي جهد من الممكن بذله لتغيير الصورة النمطية السائدة عن طبيعة العلاقات والأدوار المجتمعية بين كلا الجنسين، وانعدام الاحترام المتبادل وعدم تفهم الرجل لحاجات المرأة النفسية، يضاف إلى ذلك شيوع الاحتكام إلى العاطفة واستخدامها كمبرر لممارسة العنف ضد النساء، خاصة العنف الأسري، الذي لم يزل يعد وسيلة مقبولة في عملية التنشئة الاجتماعية والعلاقات الزوجية، كما أن استسلام المرأة وخضوعها والذي يبرره عدم وجود دعم أو مساندة أو قوانين أو حماية لها ولأبنائها، ساهم في تزايد هذا العنف، ونلاحظ أنَّ النتائج التي حصلت

على أعلى وزن تؤيد هذا القول من غيرة الزوج على زوجته، وعصبيته، وسيطرة القيم الذكورية، والفهم الخاطئ للقوامة، بالإضافة إلى الاختلاف على تربية الأبناء، جميعها مؤشرات إن دلت على شيء، تدل على وجود مشكلة اجتماعية ثقافية تتطلب الاهتمام بها وبمتغيراتها التي قد تعطي تفسيرات لهذه المشكلة وأبعادها، وتزداد حدتها في محافظة أريحا والأغوار بخاصة بسبب الأنماط السكانية التابعة للمحافظة من الريف والمجتمع البدوي المحافظ والمخيمات.

ثالثا: ملخص نتائج السؤال الثالث المتعلق بأشكال العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار.

أشارت نتائج أشكال العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار مرتبة حسب الأهمية، وقد جاء في مقدمتها: الضرب باليد، والصراخ في وجه الزوجة، وحرمانها من ممارسة رغباتها واهتماماتها، تلاه تجاهل وجودها، ثم الإهانة والشتيمة، والسخرية منها.

وبالرجوع إلى الجدول (4.3) لمناقشة أعلى خمس فقرات، وأقل فقرة في المتوسط الحسابي والوزن النسبي كانت النتائج كما يأتي:

1- الفقرة الأولى "الضرب باليد"، حصلت على معدل 57%، وكانت الأعلى درجة في أشكال العنف، وتعبر عن العنف الجسدي الذي تتعرض له المرأة من قبل الزوج، وتتفق مع دراسة شاهين (2014) حيث تتعرض النساء إلى العنف الجسدي بنسبة 50%، ويعزو شاهين انخفاض نسبة الإساءة الجسدية إلى خوف الأزواج من انكشاف أمرهم، وخشيتهم من ظهور الآثار الجسدية، ومن ثم التعرف إلى آثار العنف الجسدي من الآخرين.

2- أما باقي الفقرات الأربعة المتتالية وهي، والصراخ في وجه الزوجة بنسبة (54.4)، وحرمانها من ممارسة رغباتها واهتماماتها بنسبة (52.8)، تلاها تجاهل وجودها بنسبة (52.2)، ثم الإهانة

والشتيمة بنسبة (52%)، فهي تعبر عن أشكال العنف النفسي، وتتفق الفقرة الثالثة، حرمان المرأة من ممارسة رغباتها، مع ما جاء في دراسة العواد (2002) حيث أشارت إلى حرمان المرأة من الخروج للعمل بنسبة (56%)، كما تتفق الفقرة الرابعة، الإهانة والشتيمة والتي تعبر عن العنف اللفظي، مع ما جاء في دراسة العواد (2002) حيث بلغت نسبة (51%).

3- الفقرة الثامنة والعشرون "الحرق" حصلت على اقل وزن بنسبة (32%)، وتفسر الباحثة ذلك بخوف الزوج من ظهور هذه العلامات وانفضاح أمره، لأنَّ الزوجة ممكن أن تتستر على جميع أشكال العنف، ولكن هذا الشكل من الصعب أن تستره لمضاعفاته التي من الممكن أن تحدث لها، بالإضافة إلى طبيعة المجتمع التشاركي والعلاقات الاجتماعية التي تتصف بالتواصل والتزاور مما سيفضح أمر الزوج من جاراتها أو صديقاتها.

رابعاً: ملخص نتائج السؤال الرابع المتعلق استراتيجيات الحد من العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار.

أظهرت نتائج استراتيجيات الحد من العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار، الإستراتيجيات التي تتبعها المرأة في التصدي للعنف الذي تتعرض له.

وهي مرتبة حسب الأهمية، وقد جاء في مقدمتها: الخضوع والاستسلام للأمر الواقع، تلاه مناقشة الموضوع مع الزوج، فطلب المساعدة من الأهل، والأقارب، ثم الأصدقاء.

وبالرجوع إلى الجدول (4.4) لمناقشة أعلى خمس فقرات، وأقل فقرة في المتوسط الحسابي والوزن النسبي كانت النتائج كالآتي:

1- الفقرة الأولى "الخضوع والاستسلام للأمر الواقع"، حصلت على نسبة 83%، وتعزو الباحثة خضوع المرأة واستسلامها إلى تيقنها من عدم وجود مساندة أو دعم لها أو قانون، في حال خرجت

عن صمتها وتوجهت إلى أي مؤسسة حكومية، إضافة إلى تضحيتها بنفسها خوفا على أسرتها وضياع أبنائها أو حرمانها منهم، ويتفق ذلك مع ما جاء في دراسة العواد (2002)، حيث أشارت إلى أن المرأة تعمد إلى التضحية بأهدافها ومبادئها ومتطلباتها الشخصية مقابل بقاء الأسرة سليمة غير منهارة خوفاً على صورتها الاجتماعية، ويتفق أيضاً مع ما جاء في دراسة(Banat, 2015) حيث ذكر أنه من الصعب على المرأة التي تعرضت للضرب أن تطلب التعويض أو المساعدة لعدم ضمان الخصوصية والأمان، ويتفق ذلك مع نظرية التحليل النفسي.

2- الفقرة الثانية "مناقشة الموضوع مع الزوج" حصلت على نسبة 67%، تعتقد الباحثة أنَّ خوف المرأة من الرجل ونظرة المجتمع لها بأنها هي المذنبة حتى لو كانت الضحية، وفي غياب أي مساندة من المجتمع، ومن أجل المحافظة على أسرتها، تلجأ إلى محاولة حل المشكلة بمناقشة الزوج على أمل أن تجد لها حلاً.

3- الفقرات الثالثة، الرابعة، والخامسة، وهي على التوالي، "طلب المساعدة من الأهل بنسبة 64%، أو من الأقارب بنسبة 56%، أو من الأصدقاء بنسبة 55%، تعزو الباحثة لجوء الزوجة إلى الأهل أو الأقارب أو الأصدقاء لطلب المساعدة، إلى فشل محاولتها بعد مناقشة الموضوع مع الزوج، وبسبب العادات والتقاليد السائدة والثقافة التي تعتبر أن مشكلة العنف أو المشاكل الزوجية هي شان خاص وداخلي ولا يسمح لأحد من خارج نطاق الأسرة والأهل وعلى أبعد حد الأصدقاء المقربون للتدخل، ويتفق ذلك مع أغلب الدراسات العربية لتشابه الثقافة والعادات فيها، ويتفق ذلك مع النظرية الأبوية والذكورية (النظرية البطريركية).

4- الفقرة الخامسة والأربعين "طلب المساعدة من الجيران"، حصلت على أقل متوسط حسابي ووزن نسبي، 46%، من وجهة نظر الباحثة، السبب الرئيسي هو الخوف من الزوج، لأنه إذا لجأت إلى

طلب المساعدة من الجيران سيؤدي ذلك إلى تدخل الجيران، مما يؤدي إلى تعنيف الزوجة أكثر من قبل الزوج لأنه يعتبر ذلك شان عائلي ولا يسمح لأحد بالتدخل فيه.

2.2.5 ملخص النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

أولا: ملخص النتائج المتعلقة بفرضيات الدّراسة لدرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار.

1- تشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير نوع الزواج، لصالح المبحوثات اللواتي تزوجن بطريقة تقليدية، اللواتي كانت درجة العنف الموجه ضدهن أعلى، وبذلك تكون الفرضية قد رفضت.

يعتبر الزواج نظام اجتماعي في كافة المجتمعات الإنسانية، كونه وسيلة لتحقيق الإشباعات الغريزية والنفسية والاجتماعية، وهو الخطوة الأولى لبناء الأسرة، فالأسرة أو الجماعة القرابية التي ينتمي إليها الفرد هي التي ترسم وجهة نظرته حول الزواج، وأسلوب اختيار شريك الحياة، ولعل هذا يكون واضحاً في المجتمعات التقليدية ومنها المجتمع العربي الفلسطيني، فالأسرة تحتفظ بحق اتخاذ القرار النهائي في شخص زوج المستقبل للعضو فيها، ويسمى هذا بالزواج الداخلي التقليدي (الخولي، 1983).

وترى الباحثة أن هذا النوع من الزواج لا يعطي فرصة كافية للتعارف بين الزوجين واختيار الشريك المناسب فكريا واجتماعيا وعاطفياً مقارنة بالزواج غير التقليدي الذي يسمح بمجال أكبر للتعارف بين الزوجين، واختيار أفضل قائم على التوافق الفكري وتفهم الآخر، ومناقشة المشاكل

الأسرية التي قد تحث مستقبلاً بين الزوجين، مما ينعكس بشكل إيجابي على التوافق الزوجي وبالتالي تقل درجة العنف الموجه ضد المرأة في الأسرة.

2- أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل، لصالح المبحوثات غير العاملات، اللواتي كانت درجة العنف الموجه ضدهن أعلى، وبذلك تكون الفرضية قد رفضت، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة بوزبون (2004)، حيث أظهرت الدراسة ارتفاع نسب العنف بين النساء غير العاملات مقارنة بالزوجات العاملات، فالعنف ضد الزوجة غير العاملة يرتبط بالعامل الاقتصادي للأسرة، وهناك علاقة عكسية بين معدل الدخل لدى الزوجة ونسبة التعرض للعنف، فكلما زاد معدل دخل الزوجة كلما قل احتمال تعرضها للعنف. وتتفق أيضا مع دراسة الصبان (2010)، حيث أشارت إلى وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى الإساءة إلى الزوجة باختلاف عمل الزوجة لصالح الزوجات غير العاملات، كما تتفق مع دراسة أبو نجيله (2006)، ودراسة شاهين (2014)، ودراسة (Banat, 2015).

ومن وجهة نظر الباحثة، هذا يدل على أهمية الجانب الاقتصادي في الحياة الاجتماعية، وهذا يتفق مع ما أشار إليه ماركس في النظرية الاجتماعية حول أهمية العامل الاقتصادي في البناء الاجتماعي ودوره في التحكم في كافة جوانب المجتمع، وعلى الرغم من انخفاض مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل مقارنة بالرجل في المجتمع الفلسطيني بعامة وفي محافظة أريحا والأغوار بخاصة إلى أن عمل المرأة يعطيها استقلالية اقتصادية، ومساندة اجتماعية، بالذات وأنها تشارك الرجل في تغطية النفقات الأسرية في ظل الظروف المعيشية الصعبة في المجتمع الفلسطيني بعامة والأسرة الفلسطينية في منطقة أريحا والأغوار بخاصة جراء انتشار البطالة

وارتفاع تكاليف المعيشة، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على نظرة الرجل لها كشريك حقيقي في بناء الأسرة وتطويرها والمحافظة على بقائها مما يحد من حجم العنف الموجه ضدها.

3- تشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \geq 0.05$ في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وبذلك تكون الفرضية قد رفضت، وكانت بين النساء ذوات المؤهل العلمي الأساسي فما دون، والبكالوريوس فأعلى، لصالح الأساسي فما دون اللواتي كانت درجة العنف الموجه ضدهن أعلى، ويتفق ذلك مع دراسة بوزبون (2004)، حيث توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى تعليم الزوجة وبين نسب التعرض للعنف من قبل الزوج، فكلما انخفض مستوى تعليم الزوجة كلما ازدادت نسبة تعرضها للعنف. وتتفق أيضا مع دراسة الصبان (2010)، حيث أظهرت وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى الإساءة إلى الزوجة باختلاف مستوى تعليم الزوجة، لصالح الزوجات غير المتعلمات.كما يتفق مع دراسة أبو نجيله (2006)، ودراسة شاهين (2014)، ودراسة (Banat, 2015)، ودراسة (Stickley et al., 2008) ترى الباحثة أن للتعليم أهميةً كبيرةً في تكوين شخصية الفرد وتغيير ثقافته وتفكيره ونظرته إلى الأمور، كما قال الشاعر "العِلمُ يَبني بُيوتاً لا عِمادَ لَها -- والجَهلُ يَهدِمُ بَيتَ العِزِّ والكَرمِ"، والمرأة المتعلمة المثقفة تنشئ جيل مثقف، وتربي أبناءها على الأخلاق الحميدة، مما يساهم في تنمية المجتمع بأكمله، وكما قال الفيلسوف سقراط "عندما تثقف رجلاً تكون قد ثقفت فرداً واحدا وعندما تثقف امرأه فإنما تثقف عائلة بأكملها"، فهي التي تربي الطفل رجل المستقبل والتي يمكن أن تساهم في كسر حلقة العنف في المستقبل من خلال غرس القيم والمعرفة والإدراك لديه، والمرأة المتعلمة والمثقفة ممكن أن تكون أكثر حكمة وبصيرة في حل المشكلات، ولديها مهارات اتصال أفضل مع زوجها، إضافة إلى معرفتها بحقوقها وواجباتها، بالرغم من ذلك لم يكن العلم رادع لعنف الزوج ضد زوجته، ولكنه

يمكن أن يكون أحد الأسباب التي تساهم في خفض معدلات العنف. وفي الواقع، رغم أن المرأة المتعلمة قد اكتسبت إلى حد كبير بعض الخصائص والسمات التي ترفض بموجبه العنف الموجه ضدها، إلى أن هذا الوعي والرفض للعنف لم يقض على ظاهرة العنف الموجه ضدها، آخذين بعين الاعتبار تركيبة المجتمع الأبوي الفلسطيني.

4- أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \geq 0.05$ في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير مكان السكن، وبذلك تكون الفرضية قد رفضت، وكانت بين النساء الساكنات في المدن والساكنات في المخيمات من جهة، وبين النساء الساكنات في القرى والساكنات في المخيمات من جهة أخرى، لصالح النساء الساكنات في المخيمات اللواتي كانت درجة العنف الموجه ضدهن أعلى، تليها القرى، والنسبة الأقل للعنف ضد المرأة كانت في المدينة، ويتفق ذلك مع ما أشارت له دراسة أجراها المجلس القومي في مصر، إن المرأة الريفية تتعرض للضرب أكثر من المرأة الحضرية، كما ورد في دراسة حلمي (2000)، ويتفق مع دراسة (Choi et al., 2012) حيث إن النساء في أسر المهاجرين كن أكثر عرضة للعنف الزوجي، تعزو الباحثة ذلك إلى الثقافة السائدة في المجتمع القروي والمخيمات بفلسطين عامة، ومحافظة أريحا والأغوار خاصة، حيث يغلب عليها الطابع البدوي المحافظ وتهيمن فيه القيم الذكورية الأبوية، وتقل هذه الثقافة حدة في المناطق الحضرية، فنلاحظ أن منطقة محافظة أريحا والأغوار تنخفض نسبة العنف عنها في مخيماتها وقراها، وذلك لطبيعة المجتمع في المنطقة الحضرية الذي يتسم بوعي وثقافة أعلى من المناطق القروية والمخيمات مما يؤثر على ثقافة الأفراد فيها، ويقلل من معدلات العنف ضد المرأة.

5- بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \geq 0.05$ في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير درجة التدين، وبذلك تكون الفرضية

قد رفضت، وكانت بين النساء المتدينات والمتدينات إلى حد ما، لصالح النساء المتدينات إلى حد ما اللواتي كانت درجة العنف الموجه ضدهن أعلى ثم تلاها الغير متدينة، والأقل نسبة كانت المتدينة، وتتفق الدراسة إلى حد ما مع دراسة (Holmes, 2004).

تشير الباحثة إلى أن درجة التدين تساهم في الحد من ظاهرة العنف، لأن الدين الحنيف يأمر بالرفق والتسامح وكظم الغيظ بشكل عام، وخص علاقة الأزواج بالمودة والرحمة وبين حقوق وواجبات الطرفين، فكلما كان الزوجان على درجة أعلى من الالتزام بتعاليم الدين، كان الرفق والرحمة بينهم أعلى، وبالأخص عند المرأة، لأن الدين حثها على احترام زوجها وعدم مخالفته وعلى حفظ بيته وماله وعرضه، وهذا يؤدي بالتالي إلى خفض معدل العنف ضدها وعدم وجود مبرر للزوج للعنف في أغلب الأحيان، مع العلم أن الدين يلزم الطرفين، لقول الله تعالى ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (سورة البقرة، آية 228).

6- أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \geq 0.05$ بين متغيرات العمر عند الزواج، والفارق العمري بين الزوجين، ودرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار، وبذلك تكون الفرضيات قد رفضت، فقد وجدت علاقة عكسية بين متغير العمر عند الزواج ودرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار، بحيث كلما قل العمر عند الزواج ازدادت درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار والعكس صحيح. وتختلف النتيجة مع دراسة أبو نجيلة (2006)، كما تختلف مع دراسة شاهين (2014). في المقابل وجدت علاقة طردية بين متغير الفارق العمري بين الزوجين ودرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار، بحيث كلما ازداد الفارق العمري بين الزوجين ازدادت درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار والعكس صحيح. وقد وجدت علاقة عكسية أيضاً بين متغير عدد سنوات الزواج ودرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية

بمحافظة أريحا والأغوار، بحيث كلما قلت عدد سنوات الزواج ازدادت درجة العنف الموجه ضد الزوجة بمحافظة أريحا والأغوار والعكس صحيح، ويختلف ذلك مع ما جاء في دراسة العواد (2002)، حيث أشارت الباحثة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين مدى الحياة الزوجية وممارسة العنف ضد الزوجة. وتختلف أيضا مع دراسة أبو نجيلة (2006)، وتتفق مع دراسة (Banat, 2015)، حيث أشارت الدراسة إلى أنه كلما قل العمر عند الزواج ازدادت درجة العنف الموجه ضد الزوجة والعكس صحيح، وكلما ازداد الفارق العمري بين الزوجين ازدادت درجة العنف الموجه ضد الزوجة والعكس صحيح، وكلما قلت عدد سنوات الزواج ازدادت درجة العنف الموجه ضد الزوجة والعكس صحيح.

تعتقد الباحثة أنَّ تعرض الزوجة للعنف أعلى كلما كانت أقل عمراً، يعود إلى جهلها وعدم وعيها الكافي وعدم مقدرتها على القيام بواجباتها الزوجية والبيتية وتربية الأبناء مما يعرضها للعنف، أيضا وجود فارق عمري بين الزوجين، تختلف فيه الرؤية والأفكار في التعامل مع جميع الأمور الأسرية، ومن الصعب أن تتفق لديهم السلوك والأفكار، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة العنف. وكذلك بالنسبة لعدد سنوات الزواج فكلما كانت أقل تكون مستويات المعرفة والتفاهم لا زالت في بداياتها وتحتمل وجود مشكلات أكثر خاصة إذا لم يكن هناك توافق بين الزوجين، والعكس صحيح في حال ازدياد عدد سنوات الزواج، تزداد الخبرة المعرفية لدى الطرفين لمعرفة كل منهما الآخر، مما يساهم في الابتعاد عن المسببات للمشاكل، وفي الغالب تكون الزوجة هي التي تقدم تنازل أكبر للزوج بعد التعرف أكثر على طباعه واختصار المواقف التي تعرضها للعنف مما يؤدي إلى خفض معدلات العنف.

3.5 استنتاجات الدراسة

بالاستناد إلى نتائج الدّراسة ومناقشتها وتحليل بياناتها، خلصت الدّراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التالية:

1- يعاني المجتمع الفلسطيني من العنف الخارجي الممارس من قبل الاحتلال، والعنف المجتمعي خارج الأسرة والعنف الأسري الموجه للذكور والإناث على حد سواء وفي مختلف الأعمار نتيجة الفقر والعوز الاقتصادي.

2- أن الثقافة والأعراف والتقاليد تعتبر من الأسباب الرئيسة للعنف الموجه ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني، فهي تعيش في واقع اجتماعي، تسيطر عليه النظرة الدونية للنساء، وسيطرة الذكورية في المجتمع، بالإضافة إلى التمييز ضدها في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية.

3- إن السنوات القليلة الماضية شهدت تطورات ملحوظة باتجاه الاعتراف بالمشكلة والتصدي لها من خلال إعداد خطة وطنية بعيدة المدى، بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني وجميع الجهات المعنية.

4- ازدياد التنسيق بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لمناهضة العنف، ورغم ذلك ما زالت النساء المتزوجات الأكثر تعرضا للعنف بشتى أنواعه، وما زال العنف الجنسي من القضايا التي يلقى عليها الكثير من السرية والكتمان، وما زالت النساء تقتل بدعوى الحفاظ على شرف العائلة.

5- تتصاعد وتيرة العنف والقتل في جميع أنحاء العالم الغربي والعربي والفلسطيني، بالرغم من الجهود المبذولة دولياً وإقليمياً لمكافحة العنف، وللمرأة نصيب الأسد من هذا العنف، خاصة من قبل الزوج أو العشير، فهي تتعرض إلى جميع أشكال العنف.

6- إن مشكلة العنف ضد النساء في فلسطين بعامة وفي محافظة أريحا والأغوار بخاصة، مشكلة لا زالت قائمة، بل تتفاقم بسبب العديد من الظروف والعوامل الداخلية والخارجية، وما زالت القوانين والتشريعات والإجراءات الحكومية قاصرة أمام تجريم ومعاقبة العنف ومرتكبيه، كما أن العادات والتقاليد تقف عائقاً أمام المرأة في طلب المساعدة والحماية من العنف.

7- إن المرأة تتعرض لجميع إشكال العنف (الجسدي، النفسي، الاقتصادي، والجنسي)، وتقبل المرأة للعنف ليس ظاهرة صحية، بل هو نتيجة اضطرابات نفسية، ولعدم وجود حماية أو مساندة ودعم لها في حال خرجت عن صمتها.

8- إن آثار العنف ونتائجه سواء على المرأة أو الأسرة أو المجتمع تشكل خطراً فعلياً وجسيماً يهدد البنى الاجتماعية والاقتصادية للأسرة والمجتمع على حد سواء، وتؤثر سلباً على التنمية والتقدم والتطور.

9- ضعف قدرة المؤسسات النسوية و العاملة في مجال تقديم الحماية للنساء ما زالت غير قادرة على تنظيم وتوحيد جهودها لتصبح عنوان واضح لطلب المساعدة من قبل النساء المعنفات.

10- إن رصد حالات العنف في محافظة أريحا والأغوار وتوثيقها، لا زالت معطيات وأرقام مبعثرة لدى بعض المؤسسات ولا تشكل قاعدة بيانات يمكن الاعتماد عليها كمرجعية في اتخاذ القرار في ظل مجتمع تقليدي محافظ، وسلطة أبوية.

4.5 توصيات الدراسة

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدّراسة توصي الباحثة بما يأتي:

1. توفير الحماية القانونية للمرأة ومناهضة العنف الموجه ضدها، وتأهيل النساء المعنفات وإعادة دمجهن في المجتمع وتمكينهن اقتصاديا.
2. تعزيز ثقافة مجتمعية آمنة ومناهضة للعنف الموجه ضد النساء بكل أشكاله من خلال المناهج المدرسية.
3. تعزيز دور الخطاب الديني وتوجيهه باتجاه محاربة العنف الموجه ضد النساء.
4. العمل على تعزيز ثقافة الحوار واحترام الآخر داخل الأسرة الفلسطينية من خلال تعزيز مفهوم الأدوار الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي.
5. الاهتمام بالإرشاد الزواجي قبل الزواج وبعد الزواج، وتدريب الأزواج على طرق حل المشكلات، وأن يكون ذلك شرط لإتمام عقد الزواج.
6. تعزيز الجهود المجتمعية القائمة، وتعزيز التنسيق والتشبيك بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في هذا المجال وتكاتف الخبرات لتوفير خدمات أفضل للنساء المعنفات، وأن لا تبقى هذه القرارات حبرا على ورق.
7. ضرورة علاج ضحايا العنف الأسري من الزوجات والأبناء وكذلك المعتدين، علاجا تصحيحيا طويل الأمد، لكسر حلقة العنف.
8. إجراء دراسات عن العنف ضد الزوجة من وجهة نظر الزوج والتي قد تساهم في البحث في أصل المشكلة لعلاجها.
9. إجراء المزيد من الأبحاث النوعية، ودراسة الحالة لمزيد من الفهم حول موضوع العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بعامة وفي محافظة أريحا والأغوار بخاصة.

المصادر والمراجع

6.5 مراجع البحث ومصادره

1.5.5 قائمة المراجع العربية

القرآن الكريم

الأحاديث النبوية

الإبراهيم، أسماء (2010): الصحة النفسية لدى النساء الأردنيات المعنفات. رسالة ماجستير غير منشورة، المفرق: جامعة آل البيت.

إبراهيم، علي (1989): أثر التفكك الأسري في اكتئاب الأبناء. مجلة البحث في التربية وعلم النفس، 2(2)، 5-22.

ابن منظور (1956): لسان العرب. بيروت: بيروت للطباعة والنشر.

أبو نجيلة، سفيان (2006): مستوى العنف الموجه نحو الزوجة وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والسياسية. المجلة المصرية للدراسات النفسية، 16(50)، 82:186.

أبو نحلة، لميس (2007): جرائم قتل النساء في فلسطين. منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، رام الله، فلسطين.

أبو غزالة، هيفاء (2006): العنف ضد المرأة (مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين). عمان: المجلس الوطني لشؤون الأسرة.

بدوى، منير (1997): مفهوم الصراع. مجلة دراسات مستقبلية، 16، 54:70.

بريك، يوسف والقش، محمد (2011): العنف الأسري ضد المرأة في سوريا. موقع مركز التواصل والأبحاث الإستراتيجية. http://ar2.strescom.org/research/142

بوزبون، بنه (2004): العنف الأسري. بيروت: دار الكنوز الأدبية.

تقرير الأمم المتحدة حول العنف (2006): حملة الأمين العام للقضاء على العنف ضد المرأة. نيويورك.

تقرير التنمية الإنسانية العربية (2009): تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تقرير التنمية البشرية (2014): المضي في التقدم، بناء المنعة لدرء المخاطر. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تمكين المرأة (2008): المؤشرات والأبعاد التنموية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

جبران، موسى (2014): دور المرأة في بناء المؤسسات الأهلية وتنميتها في محافظة بيت لحم. رسالة ماجستير غير منشورة، القدس: جامعة القدس.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2006): العنف الأسري في الأراضي الفلسطينية. دراسة تحليلية. رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011): مسح العنف في المجتمع الفلسطيني. النتائج الرئيسية. رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013): المرأة والرجل في فلسطين. قضايا وإحصاءات، رام الله، فلسطين.

حاج يحيى، محمد (2013): العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني. رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح".

الحربي، سلمى (2007): العنف الموجه ضد المرأة ومساندة المجتمع لها. رسالة ماجستير غير منشورة، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

حسن، هبة (2003): الإساءة إلى المرأة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

حلمي، إجلال (2000): العنف الأسرى. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

الخولي، سناء (1983): الزواج والعلاقات الأسرية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

دليل الITF العملي حول العالم (2012): العنف ضد النساء. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الزليطي، نجاة (2014): سيكولوجية العدوان والنظريات المفسرة له. مجلة جامعة الزاوية، 4(16)، 30-45.

سالم، أمل (2002): العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني. عمان: مكتبة الفجر.

سعادة، لونا (2009): توصيات محلية للحد من ظاهرة العنف ضد النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة. مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

سعد، ربا (2015): العنف ضد المرأة في مكان العمل في المؤسسات الحكومية والخاصة في مدينة جنين. رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

السويطي، عبد الناصر (2012): العنف الأسري الموجه نحو الأبناء. مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية 14(1)، 310-281.

شاهين، محمد (2014): واقع الإساءة ضد الزوجات في محافظة رام الله والبيرة في ضوء بعض المتغيرات. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، 2(5)، 13- 49.

الشبيب، كاظم (2007): العنف الأسري قراءة في الظاهرة من أجل مجتمع سليم. بيروت: المركز الثقافي العربي.

شرابي، هشام (1987): البنية البطركية، بحث في المجتمع العربي المعاصر، عكا: دار الأسوار.

الشربيني، سيد (1991): دراسة نفسية مقارنة للاتجاه نحو العنف في الريف والحضر، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة عين شمس.

شمخي، جبر (2008): العنف ضد المرأة: أشكاله ومصادره وآثاره. موقع الحوار المتمدن. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=134581

الصبان، عبير (2010): أنماط الإساءة الشائعة لدى الزوجات السعوديات في مدينة مكة المكرمة. مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، 2(1)، 144-54.

الطهراوي، عبد المنعم (2014): ورقة عمل بعنوان العنف ضد النساء. موقع هلا فلسطين. http://hala.ps/NewsDetails.aspx?id=3451

عبد الجواد، هاني والطراونة، محمد (2004): خصائص ضحايا ومرتكبي العنف الأسري في الأردن: دراسة ميدانية تحليلية. عمان: المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.

عبد الوهاب، ليلى (2002): العنف الأسري. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

العواودة، أمل (2002): العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني. رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: الجامعة الأردنية.

الكركي، نسرين (2005): العلاقة بين أساليب حل الصراعات الزوجية والعنف ضد الأطفال في محافظة الكرك. رسالة ماجستير غير منشورة، الكرك: جامعة مؤتة.

لال، زكريا (2007): العنف في عالم متغير. الرياض: مكتبة العبيكان.

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديموقراطية "مفتاح" (2015): دليل المؤسسات العاملة في مكافحة العنف ضد المرأة. رام الله.

محمد، أفراح (2007): العنف الأسري ضد الزوجة. دراسة ميدانية في مدينة بغداد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، بغداد: جامعة بغداد.

محمود، هادي (2003): حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات. موقع الحوار المتمدن. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1079

المشهداني، فهيمة (1999): العنف ضد المرأة. رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد: جامعة بغداد.

منظمة الصحة العالمية (2002): التقرير العالمي حول العنف الأسري في العالم العربي والصحة الجسدية، نيويورك: منظمة الأمم المتحدة.

النجار، سبيكة (2014): الحقوق وسياسات عدم التمييز ضد المرأة في السعودية. موقع مدونة حقوق المرأة السعودية. https://saudiwomenrights.wordpress.com

هدلة، سناء (2015): النظريات الفلسفية حول العنف ضد المرأة في المنظور الإسلامي. رسالة ماجستير غير منشورة، دمشق: جامعة دمشق.

وزارة شؤون المرأة (2007): مؤتمر العنف ضد المرأة. نحو إستراتيجية وطنية للحد من العنف ضد المرأة. رام الله.

وظائفي، فاتنة (2010): توجهات السلطة اتجاه قضايا العنف ضد المرأة. الخطة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، وزارة شؤون المرأة، رام الله.

2.5.5 قائمة المراجع الأجنبية

Alhir, K. (2008). Violence against the wife and its relation to the mental health for the immigrants Arabs wives in Malmo- Sweden. Denmark: The Arab Open Academy.

Banadura, A. (1997): Social learning theory. Englewood Off S, N J: Prentice Hall Inc, USA.

Banat, B. & Rimawi, O. (2014). The impact of emotional intelligence on academic achievement of Al- Quds University students. International Humanities Studies, 1(2), 12-39.

Banat, B. (2015). Violence against Palestinian women. Journal of Peace and Conflict (Revista de Paz y Conflictos), Institute of Peace and Conflict, Granada University, 8(1), 135-149.

Bostock, J., Plumpton, M. & Pratt, R. (2009). Domestic violence against women: understanding social processes and women's experiences. Journal of Community & Applied Social Psychology, 19(2), 95-110.

Choi, S., Cheung, Y. & Cheung, A. (2012). Social isolation and spousal violence: comparing female marriage migrants with local women. Journal of Marriage and the Family, 74(3), 444- 461.

Davies, J. (1998). Safety planning of Battered Women. Copied by Sage Publications, Inc.

Diab, R. (2011). National strategy to combat violence against women 2011–2019. Ramallah: Ministry of Women's Affairs: National Committee to Combat Violence against Women.

Ellsberg, M. & Heise, L. (2005). Researching violence against women. Washington, DC: World Health Organization.

Ellsberg, M., Caldera, T., Herrera, Winkvist, A. & Kullgren, G. (1999): Domestic violence and emotional distress among Nicaraguan women. American Psychologist Association, 54(1), 30-36.

Epstein, L. (2003): Domestic Violence Counseling Training Manual. Developed Cornerstone Foundation Women`s Program Coordinator.

Follengsted, R., Rutledge, B., Berg, E. & Polek, D. (1990): The role of emotional abuse in physically abusive relationship. Journal of Family Violence 5(2), 107.

Hage, S. (2006): Profiles of women survivors: the development of agency in abusive relationships. Journal of Counseling & Development, 84(1), 44-83.

Journlist, Y. (1994): The impact of cultural and traditional practices on family violence in Asia in: fire in the house. Bangkok: UNICEF.

Lynch, S. & Graham-Bermann, S. (2004): Exploring the relationship between positive work experiences and women sense of self in the context of partner abuse. Psychology of Women Quartenly, 28(1), 159-161.

Maltin, M. (2000): The Psychology of Woman. Fourth Edition. Harcourt College Publisher, USA.

MC Gee, R., & Wolfe, D. (1991): Psychological maltreatment toward and operational definition. Development and Psychopathology, 3(1), 3-18.

Michael, F. & Daniel, K. (2004): Predictors of the persistence of male aggression in early marriage. Journal of Family Violence, 19(6), 329-338.

Stickley, A. Kislitsyna, O., Timofeeva, I. & Denny, V. (2008): Attitudes toward intimate partner violence against women in Moscow. Journal of Family Violence, 23(6), 447-456.

The International Declaration on the Elimination of Discrimination against Women (1993): General Assembly of the United Nations. Geneva.

The National Council to reduce violence against women and their children (2009): The cost of violence against women and their children. Canberra: Commonwealth of Australia.

The United Nations Fourth World Conference on Women (1995): Action for equality, development and peace. Beijing.

United Nations Secretary-General, Ban Ki-Moon (2008). Global campaign on violence against women. New York: United Nation Department of Public Information, News and Media Division.

Waldrop, A. & Resick, P. (2004): Coping among adult female victims of domestic violence. Journal of Family Violence, 19(5), 291-302.

World Health Organization (2013): Global and regional estimates of violence against women: prevalence and health effects of intimate partner violence and non-partner sexual violence. Geneva: WHO Press.

Worren, J. & Lanning W. (1992): Sex role beliefs, and social isolation battered – omen. Journal of Family Violence, 7(1), 1–8.

Yoshihama, M. (2003): Battered women's coping strategies and psychological distress: differences by immigration status. American Journal of Community Psychology, 30(3), 429-450.

ملحق (1.3): رسالة طلب تحكيم أداة الدّراسة (الاستبانة)

بسم الله الرحمن الرحيم

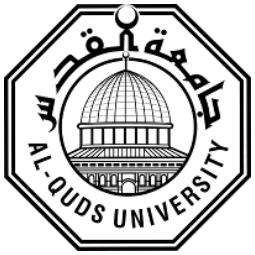

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

حضرة ..... المحترم.

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول "**العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار**"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية. أرجو التكرم بتحكيم استبانه الدراسة لما عهدناه فيكم من خبرة ومعرفة علمية في البحوث العلمية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير والشكر على المساعدة.

إشراف: د. بسام بنات

إعداد: ميسون نجوم

جوال: 0599294343

بريد الكتروني:

maysoonsmsm@yahoo.com

ملحق(2.3): أسماء أعضاء لجنة تحكيم أداة الدّراسة (الاستبانة)

الرقم	اسم الدكتور المشارك في التحكيم	التخصص	الجامعة
1	الدكتور عمر الريماوي	علم نفس	جامعة القدس
2	الدكتور حسن يحيى	علم اجتماع	جامعة ميتشغن–الولايات المتحدة الأمريكية
3	الدكتور خالد كتلو	قياس وتقويم	جامعة القد س المفتوحة– الخليل
4	الدكتور كمال سلامة	علم نفس	جامعة القدس المفتوحة–محافظة أريحا والأغوار
5	الدكتور صبحي البدوي	علم اجتماع	جامعة ماكواري، استراليا
6	الدكتور راتب أبو رحمة	علم اجتماع	جامعة القدس المفتوحة–محافظة أريحا والأغوار
7	الدكتور ياسر سلامة	علم اجتماع	جامعة الاستقلال–محافظة أريحا والأغوار
8	الدكتور فدوى اللبدي	علم اجتماع	جامعة القدس

ملحق (3.3): الاستبانة (أداة الدراسة)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

برنامج الدراسات العليا

برنامج الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

أخواتي المحترمات

تحية طيبة وبعد ،،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول "**العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار**". وقد وقع عليك الاختيار عشوائيا لتكون ضمن عينة الدراسة، لذا أرجو منك التعاون بتعبئة هذه الاستبانة بما يتوافق مع وجهه نظرك، علما بان بيانات الدراسة هي لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم الحفاظ على سريتها، ولا يطلب منك كتابة اسمك أو ما يشير إليك، شاكرين لك حسن تعاونك.

إعداد الطالبة: ميسون نجوم **إشراف: د. بسام بنا ت**

القسم الأول: معلومات عامة

الرجاء وضع دائرة حول رمز الإجابة التي تنطبق عليك

1. العمر عند الزواج .....سنة
2. الفارق العمري بين الزوجين عند الزواج .....سنة
3. نوع الزواج 1. تقليدي (دون معرفة مسبقة) 2. غير تقليدي (بمعرفة مسبقة)
4. عدد سنوات الزواج ..... سنة
5. المؤهل العلمي 1. أساسي فما دون 2. توجيهي 3. دبلوم 4. بكالوريوس فأعلى
6. العلاقة بقوة العمل 1. اعمل 2. لا اعمل
7. درجة التدين 1. متدينة 2.متدينة إلى حد ما 3. غير متدينة
8. مكان السكن 1.مدينة 2.قرية 3. مخيم

القسم الثاني: أسباب العنف الموجه ضد الزوجة.

أرجو منك قراءة الفقرات الآتية بعناية، والإجابة عنها بوضع دائرة حول رمز الإجابة التي ترينها مناسبة.

الرقم	الأسباب	أوافق بشدة	أوافق	بين بين	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	عدم إنجاب الذكور	1	2	3	4	5
.2	إهانة أقارب الزوج	1	2	3	4	5
.3	الطعن في رجولة الزوج	1	2	3	4	5
.4	تذكير الزوج بنقاط ضعفه	1	2	3	4	5
.5	الكذب على الزوج	1	2	3	4	5
.6	الخيانة الزوجية من قبل الزوجة	1	2	3	4	5
.7	عدم طاعة الزوج	1	2	3	4	5
.8	كثرة ثرثرة المرأة	1	2	3	4	5
.9	عدم القيام بالواجبات البيتية	1	2	3	4	5
.10	عدم الالتزام بعادات وتقاليد المجتمع	1	2	3	4	5
.11	كثرة متطلبات الزوجة	1	2	3	4	5
.12	تدخل أهل الزوجين في شؤون الأسرة	1	2	3	4	5
.13	كثرة المشاكل مع الجيران	1	2	3	4	5
.14	الاختلاف على تربية الأبناء	1	2	3	4	5
.15	غيرة الزوج على زوجته	1	2	3	4	5
.16	انتقاد الزوجة لزوجها أمام الآخرين	1	2	3	4	5
.17	ضعف شخصية الزوجة	1	2	3	4	5
.18	عدم اهتمام الزوجة بنفسها	1	2	3	4	5
.19	عدم قدرة الزوجة على تربية الأبناء	1	2	3	4	5
.20	النظرة الدونية للمرأة في المجتمع الفلسطيني	1	2	3	4	5
.21	سيطرة القيم الذكورية في المجتمع الفلسطيني	1	2	3	4	5
.22	عصبية الزوج	1	2	3	4	5
.23	البرود الجنسي للزوجة	1	2	3	4	5
.24	عدم قدرة الزوج على الإنفاق على الأسرة	1	2	3	4	5
.25	الفهم الخاطئ للدين بقوامة الرجل على المرأة	1	2	3	4	5

القسم الثالث: أشكال العنف الموجه ضد الزوجة.

أرجو منك قراءة الفقرات الآتية بعناية، والإجابة عنها بوضع دائرة حول رمز الإجابة التي ترينها مناسبة.

الرقم	الأشكال	أوافق بشدة	أوافق	بين بين	لا أوافق	لا أوافق بشدة
26	الضرب باليد	1	2	3	4	5
.27	الضرب بالة حادة	1	2	3	4	5
28	الحرق	1	2	3	4	5
.29	ممارسة الجنس بالإكراه	1	2	3	4	5
.30	الإهانة والشتيمة	1	2	3	4	5
31	البصق في الوجه	1	2	3	4	5
32	التهديد بالطلاق	1	2	3	4	5
33	الطرد من المنزل	1	2	3	4	5
.34	حرماني من ممارسة رغباتي واهتماماتي	1	2	3	4	5
.35	الحبس في المنزل	1	2	3	4	5
.36	تجاهل وجود الزوجة	1	2	3	4	5
37	السخرية من الزوجة	1	2	3	4	5
.38	الصراخ في وجه الزوجة	1	2	3	4	5
.39	شد الشعر	1	2	3	4	5

القسم الرابع: طرق الحد من ظاهرة العنف ضد الزوجة.

أرجو منك قراءة الفقرات الآتية بعناية، والإجابة عنها بوضع دائرة حول رمز الإجابة التي ترينها مناسبة.

الرقم	الاستراتيجيات	أوافق بشدة	أوافق	بين بين	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.40	مناقشة الموضوع مع الزوج	1	2	3	4	5
.41	الخضوع والاستسلام للأمر الواقع	1	2	3	4	5
.42	طلب المساعدة من الأهل	1	2	3	4	5
43	طلب المساعدة من الأقارب	1	2	3	4	5
.44	طلب المساعدة من الأصدقاء	1	2	3	4	5
.45	طلب المساعدة من الجيران	1	2	3	4	5
.46	طلب المساعدة من الشرطة	1	2	3	4	5
47	طلب المساعدة من اللجان المحلية	1	2	3	4	5
.48	طلب المساعدة من الشؤون الاجتماعية	1	2	3	4	5
.49	طلب المساعدة من رجال الدين	1	2	3	4	5
.50	طلب المساعدة من المؤسسات النسوية المختصة	1	2	3	4	5
.51	اللجوء إلى القضاء	1	2	3	4	5
.52	الانفصال عن الزوج	1	2	3	4	5
.53	طلب الطلاق	1	2	3	4	5
.54	اجتياز دورة تأهيل الأزواج	1	2	3	4	5

شكراً جزيلاً لحسن تعاونكم.

ميسون نجوم، جوال:..0599294343، بريد الكتروني: maysoonsmsm@yahoo.com

ملحق (4.3): كتاب تسهيل مهام للطالب

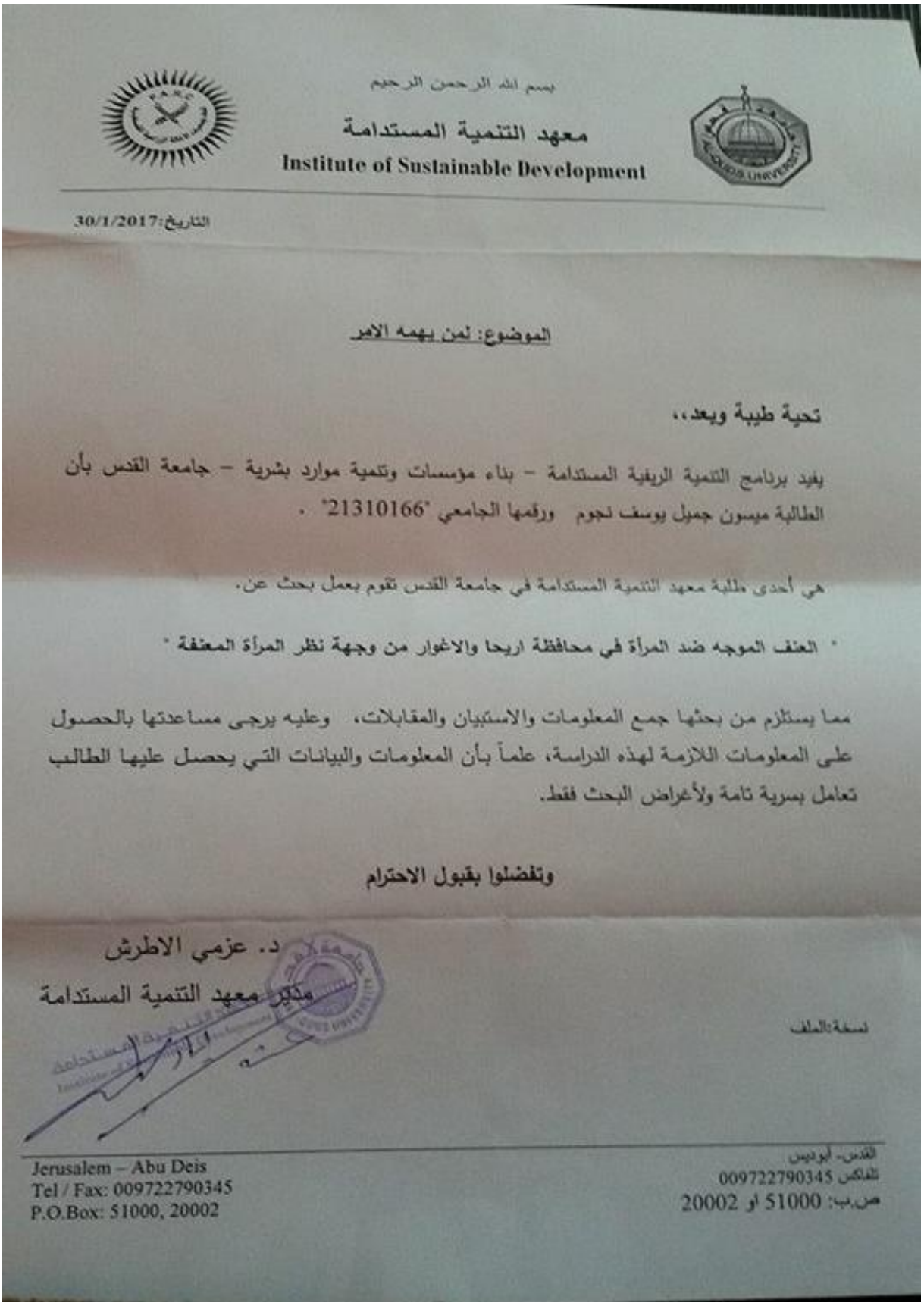

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development

التاريخ:30/1/2017

الموضوع: لمن يهمه الامر

تحية طيبة وبعد،،

يفيد برنامج التنمية الريفية المستدامة – بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية – جامعة القدس بأن الطالبة ميسون جميل يوسف نجوم ورقمها الجامعي "21310166" .

هي أحدى طلبة معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس تقوم بعمل بحث عن.

" العنف الموجه ضد المرأة في محافظة اريحا والاغوار من وجهة نظر المرأة المعنفة "

مما يستلزم من بحثها جمع المعلومات والاستبيان والمقابلات، وعليه يرجى مساعدتها بالحصول على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة، علماً بأن المعلومات والبيانات التي يحصل عليها الطالب تعامل بسرية تامة ولأغراض البحث فقط.

وتفضلوا بقبول الاحترام

د. عزمي الاطرش

مدير معهد التنمية المستدامة

نسخة:الملف

Jerusalem – Abu Deis
Tel / Fax: 009722790345
P.O.Box: 51000, 20002

القدس- أبوديس
تلفاكس 009722790345
ص.ب: 51000 او 20002

ملحق (5.3) حساب حجم عينة الدراسة

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1.3	رسالة طلب تحكيم أداة الدّراسة (الاستبانة)	112
2.3	أسماء أعضاء لجنة تحكيم أداة الدّراسة (الاستبانة)	113
3.3	الاستبانة (أداة الدراسة)	114
4.3	كتاب تسهيل مهام للطالب	118
5.3	حساب حجم عينة الدراسة	119

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.3	توزيع مجتمع الدّراسة والعينة وفقاً لمتغير التجمع	61
2.3	الأعداد، والنسب المئوية لخصائص العينة الديمغرافية	62
3.3	الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لخصائص العينة الديمغرافية	63
4.3	نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لأسباب العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية	66
5.3	نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لأشكال العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية	67
6.3	نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لاستراتيجيات الحد من العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية	68
7.3	نتائج معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لأداة الدّراسة بأبعادها المختلفة	69
8.3	مفتاح المتوسطات الحسابية	70
1.4	لأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لدرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار	72
2.4-أ	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لأسباب العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار مرتبة حسب الأهمية	73
2.4-ب	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لأسباب العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار مرتبة حسب الأهمية	74
3.4	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لأشكال العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار مرتبة حسب الأهمية	75
4.4	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لأهم استراتيجيات الحد من العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار مرتبة حسب الأهمية	76
5.4	نتائج اختبار ت (t.test) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير نوع الزواج	78
6.4	نتائج اختبار ت (t.test) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل	79
7.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(one way analysis of variance) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير المؤهل العلمي	80
8.4	نتائج اختبار توكي (Tukey test) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير المؤهل العلمي	80
9.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير المؤهل العلمي	81

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
10.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(one way analysis of variance) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير مكان السكن	82
11.4	نتائج اختبار توكي (Tukey test) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير مكان السكن	82
12.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير مكان السكن	83
13.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(one way analysis of variance) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير درجة التدين	84
14.4	نتائج اختبار توكي (Tukey test) للفروق في درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير درجة التدين	84
15.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار تعزى لمتغير درجة التدين	85
16.4	نتائج معامل الانحدار المعياري (standardized regression) للعلاقة بين متغيرات العمر عند الزواج، والفارق العمري بين الزوجين، ودرجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار	86

فهرس المحتويات

الإهداء .....
إقرار ..... أ
شكر وتقدير .....ب
مصطلحات الدراسة ..... ج
الملخص ..... هـ
الملخص باللغة الانجليزية ..... ز

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....1

1.1 المقدمة 1
2.1 مشكلة الدراسة..... 8
3.1 مبرِّرات الدراسة..... 9
4.1 أهمية الدراسة..... 9
5.1 أهداف الدراسة.....11
6.1 أسئلة الدراسة.....11
7.1 فرضيات الدراسة 12
8.1 حدود الدراسة.....13
9.1 محددات الدراسة.....13
10.1 هيكلية الدراسة.....14

الفصل الثاني: الإطار النّظري والدّراسات السّابقة.....15

1.2 مقدمة.....15
2.2 المبحث الأول: أنواع العنف الموجه ضد المرأة 16
1.2.2 العنف الجسدي:.....16
2.2.2 العنف الجنسي: 17
3.2.2 العنف النفسي:.....17
4.2.2 العنف الاجتماعي: 18
3.2 النظريات المفسرة للعنف 18
1.3.2 نظرية التعلم الاجتماعي 18
2.3.2 النظرية البيولوجية.....19
3.3.2 نظرية التحليل النفسي 20
4.3.2 النظرية النفسية الاجتماعية 21
5.3.2 نظرية الإحباط: 21

6.3.2 نظرية التبادل والضبط الاجتماعي.....22
7.3.2 نظرية الصراع.....23
8.3.2 النظرية البنائية الوظيفية 24
9.3.2 النظرية الأبوية والذكورية (النظرية البطريركية).....25
4.2 التوافق النفسي والعنف 27
5.2 خصائص شخصية المرأة التي تتعرض للعنف.....28
6.2 الخصائص النفسية للمرأة التي تتعرض للعنف والرجل الذي يمارس العنف ضد المرأة.....29
1.6.2 الخصائص النفسية للمرأة الضحية.....29
2.6.2 الصفات الشخصية للزوج الممارس للعنف 30
3.2 المبحث الثاني: الآثار المترتبة على العنف ضد المرأة 31
1.3.2 الآثار الصحية 31
2.3.2 الآثار الاجتماعية والاقتصادية 31
3.3.2 أثر العنف على الأطفال.....32
4.3.2 الآليات المحلية لحماية النساء من العنف 33
5.3.2 حماية المرأة في قانون العقوبات.....35
6.3.2 آلية الحماية المحلية غير الرسمية.....35
4.2 المبحث الثالث: المؤسسات المناهضة للعنف الموجه ضد المرأة في محافظات الوطن 36
1.4.2 أهم المؤسسات المناهضة للعنف ضد المرأة في محافظة أريحا والأغوار هي الآتية:.....38
5.2 المبحث الرابع: مناهضة العنف في الإسلام.....41
6.2 المبحث الخامس: الدراسات السابقة.....44
1.6.2 الدراسات العربية 44
2.6.2 الدراسات الفلسطينية 46
3.6.2 الدراسات الأجنبية 50
4.6.2 تعقيب على الدراسات السابقة 55
5.6.2 أوجه التشابه والإختلاف.....57

الفصل الثالث: الإطار المنهجي للدراسة.....60

1.3 مقدمة.....60
2.3 منهج الدراسة.....60
3.3 مجتمع الدراسة 61
4.3 عينة الدراسة 61
5.3 الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة 63
1.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير نوع الزواج.....63
2.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي.....63

3.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير مكان السكن 63
4.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير العلاقة بقوة العمل 64
5.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير درجة التدين 64
6.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير العمر عند الزواج 64
7.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الفارق العمري بين الزوجين 64
8.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير عدد سنوات الزواج 64
6.3 أسلوب وأداة جمع البيانات 64
1.6.3 صدق أداة الدراسة 65
2.6.3 ثبات أداة الدراسة 69

الفصل الرابع: نتائج الدراسة 71
1.4 مقدمة 71
2.4 نتائج أسئلة الدراسة 71
3.4 نتائج فرضيات الدراسة 77
1.3.4 الفرضية الرئيسة الأولى 77
1.1.3.4 الفرضية الفرعية الأولى 77
2.1.3.4 الفرضية الفرعية الثانية 78
3.1.3.4 الفرضية الفرعية الثالثة 79
4.1.3.4 الفرضية الفرعية الرابعة 81
5.1.3.4 الفرضية الفرعية الخامسة 83
6.1.3.4 الفرضية الفرعية السادسة 85
7.1.3.4 الفرضية الفرعية السابعة 85
8.1.3.4 الفرضية الفرعية الثامنة 85

الفصل الخامس: ملخص النتائج والاستنتاجات والتوصيات 87
1.5 مقدمة 87
2.5 ملخص نتائج الدّراسة ومناقشتها 87
1.2.5 ملخص النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة 87
2.2.5 ملخص النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة: 95
3.5 استنتاجات الدراسة 101
4.5 توصيات الدراسة 103

المصادر والمراجع 104
6.5 مراجع البحث ومصادره 104

1.5.5 قائمة المراجع العربية 104
2.5.5 قائمة المراجع الأجنبية 108
فهرس الملاحق 120
فهرس الجداول 121
فهرس المحتويات 123